الاثنين 15 أيار 2023
العدد 4913 السنة السابعة عشرة
Lundi 15 Mai 2023 nº 4913 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
فوضى لطمس الجريمة

● شربل نحاس
المشهد الآن فرز طبقي حاد

● ماهر سلامة
انهيار تامّ في الصناعة

أغلبية غير حاسمة لإردوغان: تركيا نحو جولة انتخابات ثانية [8]

لبنان الرسمي يغطي جريمة الإمارات وضغوط على الأهالي [3]

خصوم فرنجية يقتربون من الاتفاق [2]

استطاعت «الجهاد» ومعها بقية الفصائل في «الغرفة المشتركة» تصليب معادلة «وحدة الساحات» وانتزاع حقها في العمل ضدّ الاحتلال من دون أن يستتبع ذلك اعتداءات على المدنيين في قطاع غزة (أ ف ب)

فلسطين المقاومة تربح جولة

[9 ـ 11]

قضية

فضيحة في «المهندسين»
طمس خسائر بالملايين؟
4

02
تقرير
من يساعد سلامة على الهرب؟

05
قضية
المدارس الخاصة
دولرة بلا خجل

12
كرة السلة

الرياضي يسقط الحكمة... وإلى النهائي

المشهد السياسي

التيار والقوات والكتائب: نقترب من اتفاق على أزعور

يقود الجميل الوساطة بين التيار والقوات (هيثم الموسوي)

المعركة الرئاسية باتت مفتوحة على جبهات عدة. في ما يتعلّق بالفريق الداعم لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية، يجري التركيز على توفير الأصوات الـ 65 التي يمكن أن توصله إلى قصر بعبدا. وعلى جبهة معارضي فرنجية، الحديث بات عن «اتفاق وشبك» على اسم مرشح في وجهه، فيما تعمل فرنسا على جبهة توفير النصاب وضمان عدم تعطيل جلسة الانتخاب من أي طرف.

الداعمون لرئيس تيار المردة يتعاملون مع الملف بـ«راحة»، ويتحدث مقربون منه عن الاقتراب من تأمين الأصوات الـ65 المطلوبة، وعن أن الإعلان السعودي أخيراً برفع الفيتو عنه يساعد في هذه المهمة، لافتين إلى اتصالات مستمرة بعيداً من الأضواء مع عدد كبير من النواب. ويبدو هذا الفريق متيقّناً

> فريق فرنجية «متفائل»... ومناورة قطر لترشيح قائد الجيش مستمرة

من حلّ مشكلة النصاب، استناداً إلى التفاهمات الخارجية، وضمان دول «اللقاء الخماسي» حضور جميع النواب وعدم لجوء أي طرف إلى التعطيل. ويُنقل أن سفراء الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية تعمدوا «التحذير» من تعطيل النصاب أو عرقلة عملية الانتخاب. ونسب نواب إلى السفير وليد البخاري قوله صراحة: «يجب أن تحضروا أي جلسة يدعو إليها الرئيس نبيه بري، وسنُفرض عقوبات على كل من يتورط في عرقلة عملية الانتخاب أو تعطيلها».

في المقابل، تتواصل جهود خصوم فرنجية للتوافق سريعاً على مرشح ينزل هؤلاء حاملين اسمه إلى جلسة الانتخاب. وقالت مصادرهم إن تقدماً كبيراً حصل بعد تراجع القوات اللبنانية عن لائحة أولى قدّمتها ضمّت أسماء ميشال معوض وصلاح حنين وقائد الجيش جوزيف عون. وأوضحت المصادر أن الوساطة التي يقودها رئيس حزب الكتائب سامي الجميل تستند إلى شرط التيار الوطني الحر بألا يكون أي مرشّح مستفزاً لحزب الله، إضافة إلى أن التيار نفسه لا يرى في معوّض وقائد الجيش المواصفات التي يريدها في شخصية المرشح للرئاسة. بناء على ذلك، تم التقدم بلائحة جديدة تضمّنت إلى جانب حنين الوزيرين السابقين زياد بارود وجهاد أزعور. وبعد جولات من المشاورات، تبدّى للوسيط أن باسيل لا يدعم بقاء حنين في اللائحة كونه يمثل سياسياً تياراً على صدام حقيقي مع حزب الله، فردّت القوات برفض بارود باعتباره «معارضاً لها وأقرب إلى التيار، كما أن تجربته الوزارية لا تدل على قدرته على تحمل المسؤولية في حال الاستحقاقات الكبيرة». أدّى ذلك إلى رفع حظوظ أزعور الذي يحظى في الوقت نفسه بدعم البطريركية المارونية وكتلة اللقاء الديموقراطي برئاسة تيمور جنبلاط. وأوضح المعنيون بالمفاوضات أن «النقاش محصور الآن بالأسماء فقط، فيما سيكون برنامج عمل الرئيس محور المرحلة الثانية من الاجتماعات بين هذه القوى والمرشح الذي يتم الاتفاق عليه».

وفي موقف لافت، أعلن النائب الكتائبي إلياس حنكش في لقاء تلفزيوني أمس «أن الاتفاق بات وشيكاً مع القوات والتيار على اسم وازن»، وأن «الاسم الذي سنختاره المعنيون بالمفاوضات أن «النقاش إلى تعطيل الانتخابات»، معتبراً أن «خيار تعطيل النصاب لا يزال قائماً». وأشار إلى أن «مسألة الثقة بالنائب جبران باسيل لخوض معركة في وجه حزب الله مرتبطة بالأيام المقبلة».

وقالت مصادر كتائبية إن «المشكلة ليست مع فرنجية، بل نخوض هذه المعركة ضد نهج حزب الله الذي كرّس قاعدة فرض ما يريد على اللبنانيين، وبالتالي فإن أساس المعركة بالنسبة إلى حزب الكتائب هو إسقاط هذا النهج»، مع التأكيد «أننا لا نريد أيضاً أن نفرض مرشحنا على أحد، لا على حزب الله ولا على أحد غيره، بل الذهاب إلى رئيس توافقي بين جميع المكونات يحمل برنامجاً إصلاحياً».

وأعطت القوات اللبنانية إشارة أولية من خلال تغريدة لرئيس جهاز الإعلام شارل جبور، قال فيها إن مسار التفاوض مع التيار الوطني الحر ليس مكتملاً، وسأل: «هل يجرؤ النائب باسيل على التقاطع المباشر مع المعارضة على مرشّح رئاسي من دون العودة إلى حليفه على غرار تقاطعه غير المباشر مع المعارضة على إسقاط مرشّح حليفه؟». وقالت مصادر قواتية إن «باسيل بالنسبة لمعراب لا يزال في الحقل الرمادي. صحيح أننا تقاطعنا على إسقاط فرنجية، لكننا لسنا متأكدين بعد من أنه سيلتزم بترشيح أسم لا يقبل به حزب الله. ونحن في انتظار الخطوة المقبلة التي سيقوم بها».

في غضون ذلك، لم يتم بعد تحديد موعد الاجتماع المقبل لأطراف اللقاء الخماسي. بعدما طلبت السعودية إرجاء اللقاء الذي كان مقرراً في التاسع من الجاري إلى ما بعد انعقاد القمة العربية التي تستضيفها في 19 منه. وأكّد مطلعون أن التأجيل لا علاقة له بعدم التوصل إلى موقف موحد من الملف الرئاسي، وإنما بانشغال الرياض بترتيبات القمة وتأمين حضور الرئيس السوري بشار الأسد لها. ولفتت إلى أن نتائج القمة قد يكون لها تأثيرها على الملف اللبناني.

ورغم أن القطريين لمسوا وجود عقبات حقيقية أمام ترشيح قوى المعارضة لقائد الجيش، إلا أن مساعي الدوحة في هذا السياق لم تنتهِ بعد. إذ تراهن على أن توافق المعارضين لفرنجية على اسم مرشح، وتحذّر حصول أي من المرشحين على الأصوات الـ 65 المطلوبة، سيجعل الأمر محل نقاش في اللقاء الخماسي، ويمكن عندها أن يطرح القطريون «شطب» المرشحين والذهاب إلى خيار ثالث يكون هو قائد الجيش نفسه.

(الأخبار)

تقرير

بيان للخارجية يتبنى سردية المجرمين وتظاهرة احتجاج اليوم

لبنان الرسمي يساعد الإمارات في التستر على الجريمة

أي قعر يمكن هذه الدولة النزول إليه أخلاقياً وسياسياً ومهنياً؟

ما يجري في جريمة اغتيال الشهيد غازي عز الدين، الذي قتل تحت التعذيب في سجون دولة الإمارات العربية، لا يبشر بخير. إذ تبدو الدولة، بقضّها وقضيضها، خائفة وخانعة ووضيعة، في مقابل وحوش تواصل جنونها وإجرامها في حق الموقوفين وعلى أهاليهم، وفي ترهيب أهل الشهيد نفسه. ويساعدهم في ذلك أن في لبنان من يعمل في خدمتهم، عبر ما يسمى «الجهود الرسمية» لمعالجة الملف، وهي «معالجة» تقتصر على محاولات مسؤولين كبار في الدولة الضغط لوقف أي تحرك شعبي تحت شعار «وقف التصعيد الذي يضرّ أكثر مما يخدم». علماً أن هذا الشعار لم يجد نفعاً على مدى سنوات في وقف الإجرام الإماراتي، منذ بدأت سلطات هذه الدولة حملتها العشوائية ضد لبنانيين يقيمون فوق أراضيها، فقط لأنهم ينتمون إلى طائفة معينة، وبحجة أنهم يعملون مع حزب الله أو يقدمون له الدعم المالي. وعلى مدى السنوات نفسها، قابلت الدولة مطالب أهالي الموقوفين ببرودة، قبل أن يتعهد الرئيس نبيه بري معالجة الأمر والسفر إلى أبو ظبي، وهو ما لم يجد نفعاً أيضاً. رغم ذلك، بقي خطاب «وقف التصعيد» مسيطراً على المشهد السياسي والشعبي. وبقيت السلطات الرسمية تبرّر تقاعسها بالحرص على عدم إزعاج الإمارات، تجنباً لترحيل اللبنانيين العاملين فيها، فشرعنت استغلال حاجتهم، وحوّلت مواطنيها من جاليات إلى رهائن في الإمارات والسعودية وغيرهما من ممالك الموت غير الآمنة، بدل السعي إلى البحث عن أسواق بديلة للكادرات اللبنانية في دول عربية صديقة.

في المقابل، يبدو واضحاً أن هذه «الطريقة» اللبنانية في «المعالجة» لم تردع حكام أبو ظبي ودبي عن الإيغال في الإجرام، مطمئنين إلى أنهم سيبقون خارج المساءلة، وإلى أن غالبية وسائل الإعلام اللبنانية التي اشتروا صمتها لن ترفع أصواتها في وجوههم، وإلى أن المسؤولين اللبنانيين لا يمتلكون شجاعة المواجهة المباشرة معهم. لا بل وصل الأمر حدّ الطلب من مسؤولين بارزين في الدولة «التوقف عن السعي لأن الأمر يتعلق بالسيادة الإماراتية والأمن القومي».

على هذه القاعدة، يجري التعامل مع جريمة قتل عز الدين. فبعدما رفض وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد الرد على اتصال وزير الخارجية عبدالله بو حبيب، الجمعة الماضي، أبلغه في اتصال السبت أن ما حصل «حادث مؤسف»، زاعماً أن عز الدين «كان ملاحقاً في قضايا مالية، وتوفي في السجن جراء نوبة قلبية». علماً أن سلطات الإمارات نشرت عناصر أمنية قرب أماكن سكن عائلة عز الدين وأقربائه، وضغطت على زوجته للاتصال بالسفير اللبناني فؤاد دندن وإبلاغه بأن الأمر ليس كما يجري الحديث عنه في لبنان، وأن مراسم الدفن تمت بناء على طلب العائلة وبموافقتها. وعندما طلب دندن من العائلة تزويده برسالة واضحة في هذا الشأن، كان الأمن الإماراتي حاضراً فألزم زوجة الشهيد رشا حمادة وشقيقه بسام عز الدين بكتابة رسالة بخط اليد، بلغة ركيكة وبأخطاء كثيرة، وتوقيعها وتسليمها إلى السفير اللبناني، تفيد بأن عز الدين توفي بأزمة قلبية، وأن قرار دفنه بالإمارات تم بموافقة العائلة وحضورها. وطلبت العائلة في الرسالة ممن «يقومون بتداول إشاعات لا أساس لها من الصحة»، التوقف عن ذلك واحترام «خصوصية المرحوم وأفراد عائلته»، من دون أن تنسى توجيه «الشكر والاحترام والتقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة».

السفير اللبناني لم يجرؤ على طلب عرض الجثة على طبيب شرعي أو تشريحها لمعرفة سبب الوفاة، إلا أنه في ذلك التزم بالتعليمات التي وردته من بيروت، والتي يقول الوزير عبدالله بو حبيب إنه يتواصل في شأنها مع الرئيسين بري ونجيب ميقاتي ومع عائلة الشهيد.

وفي بيروت لم تكن الأمور أفضل. فما إن فتح أهل الشهيد العزاء في قرية باريش الجنوبية حتى بدأت الضغوط لإقناعهم بعدم اللجوء إلى أي تحرك أو تصعيد. والمفارقة أن القاضي حسن الشامي الذي تربطه صداقة شخصية مع الرأس وأهله، هو من قاد عملية الضغوط، ولمّح إلى أن «ما يجري في الإعلام (سمى «الأخبار» تحديداً) ليس في مصلحتكم، والأفضل ترك الأمر للمعالجات بعيداً من الأضواء». علماً أن الشامي نفسه سبق أن تولى ملفات من هذا النوع، وكان دائماً يعد بنتائج في حال كان العمل سرياً، لكن لم يسبق له أن وصل إلى نتيجة، لا في ملف المفقودين ولا في ملف الإمام موسى الصدر ورفيقيه. وجاء تحرك الشامي بعد تسجيل ردود فعل لأقرباء الشهيد في العزاء، وارتفاع أصوات تطالب الرئيس بري وحزب الله بممارسة ضغوط على الرئيس ميقاتي لضمان سلامة بقية المفقودين وإطلاقهم وإعادة جثمان الشهيد لدفنه في بلدته.

الضغوط التي يشارك فيها إلى جانب الشامي مسؤولون وجهات أخرى، أدت إلى انقسام في صفوف العائلة حيال الدعوة إلى تحرك شعبي قبل ظهر اليوم أمام مقر وزارة الخارجية وسط بيروت. فصدرت ليل أمس بيانات عدة، أحدها نُسب إلى عائلة

> من كلف القاضي حسن الشامي منع العائلات من التحرك وطلب التكتم الإعلامي وعدم التظاهر؟

الراحل جاء فيه أنها غير معنية بالدعوة ولن تشارك فيها. فيما قال المتحدث باسم أهالي الموقوفين في الإمارات غفيف شومان إن التحرك يأتي احتجاجاً على «عدم اهتمام السلطة بالقضية عموماً، وبمقتل عز الدين على وجه الخصوص». وأضاف: «ما تريده العائلات واضح وبديهي: استعادة جثمان عز الدين، وعرضه على طبيب شرعي يكشف سبب الوفاة، ثم دفنه في بلدته. يقينهم بأن أبناءهم غير متورطين في أعمال تهدّد أمن الإمارات، يُترجم في طلبهم من السلطات اللبنانية السعي لتعيين محامين لبنانيين على نفقة العائلات، ليزوروا الإمارات ويطلعوا على محاضر التحقيق مع غازي وسائر الموقوفين الجدد والقدامى الصادرة بحقهم أحكام بتهم تمويل حزب الله والتخطيط لأعمال إرهابية في الإمارات». وقال شومان: «إن ثبت تورّطهم فليبقوا في سجون الإمارات وسنكفّ عن المطالبة بهم».

من جهة أخرى، أكّدت مصادر متابعة أنها تلقّت معلومات عن أن ظروفاً سيئة لبقية الموقوفين اللبنانيين. وتفيد معلومات «الأخبار» عن إدخال بعضهم إلى أقسام العناية المشددة، إضافة إلى معلومات عن مشاركة ضباط من الاستخبارات الإسرائيلية الخارجية (الموساد) في التحقيق مع الموقوفين.

معروف، أنه منذ عام 2016، تطرق عائلات الموقوفين أبواب المسؤولين التي أقفلت في وجوههم. وقبل ثلاثة أشهر اعتصمت اللجنة أمام «الخارجية» وطلبت مقابلة بو حبيب الذي لم يلبِّ الطلب، وسمح لهم بمقابلة الأمين العام للوزارة السفير هاني شميطلي الذي وعدهم بالعودة إليهم لكنه لم يفعل. وتكرر السيناريو نفسه مع رئيس الحكومة. الذي لم يتمكّن الأهالي من مهاتفته و«كانت خطوط مستشاريه والسراي تقفل في وجهنا». أما لجهة الرئيس بري، فقد أرسل موفداً عنه ليطمئن عائلة عز الدين في باريش، وحدد موعداً للجنة الأهالي غداً.

(الأخبار)

لدى عودة 8 موقوفين في الإمارات بعد إطلاقهم في شباط الماضي (هيثم الموسوي)

تقرير

طارت حجة منع السفر فحضرت ذريعة عدم التبليغ

من يساعد سلامة على التهرّب من القضاء الفرنسي؟

بعد تصحيح خلل إداري، أزال الأمن العام اسم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من قائمة الممنوعين من السفر، ما نزع «الذريعة» التي وُعِد بها الحاكم، أو وعد نفسه بها، لعدم حضور جلسة الاستماع له في باريس غداً، بحجّة عدم تبلّغ الأمن العام قرار القاضية غادة عون رفع حظر السفر عنه. دفع ذلك الحاكم وفريقه للجوء إلى حيلة مجهّزة مسبقاً، وتتمثل في عدم تبلّغه أساساً طلب القضاء الفرنسي الاستماع إليه غداً.

وفيما أشار معنيون بالملف من باريس إلى عدم توافر أي معطيات لديهم عما يحصل، لافتين إلى أن تأجيل الجلسة يُعلن عنه عادة يوم الجلسة، أكّد قاضي التحقيق شربل أبو سمرا لـ «الأخبار» أن سلامة لم يتبلغ موعد الجلسة. وأوضح: «لم أعثر عليه في أي مكان، وبالتالي لم يجرِ إبلاغه كما يجب. في هذه الحال، أبلغ الجهة المستدعية بأنني لم أصل إلى عنوان دقيق للمستدعى، وأنه لا يوجد ما يوجب عليه إعادة تبليغه الحاكم من جديد»!

عملياً، يؤكد كلام أبو سمرا ما تم تداوله أخيراً نقلاً عن الفريق القانوني لسلامة بأن الأخير لم يتبلغ الطلب الفرنسي. ويوضح هؤلاء أنه بعد انتهاء جلسة الاستماع إلى الحاكم أمام القاضية الفرنسية أودي بوروزي في بيروت قبل أسابيع، وقبل أن يهمّ بالمغادرة، توجّهت إليه القاضية بأنها تبلغه رسمياً دعوته للحضور أمامها في باريس في 16 أيار. غير أن القاضي أبو سمرا تدخّل معترضاً، وخاطب بوروزي بأن التبليغ الرسمي لا يتم بهذه الطريقة، وأن على القضاء الأجنبي أن يطلب من القضاء اللبناني القيام بالأمر باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بذلك. وبناء عليه، طلبت بوروزي من أبو سمرا إبلاغ سلامة بموعد مثوله أمامها، فوعد بذلك فوراً. لكن، بالنتيجة، لم يجر تبليغ سلامة الذي

> أبو سمرا: لم أعثر على الحاكم وبالتالي لم يتبلّغ، وهذا ما قلته للفرنسيين

أبقى الأمر ورقة يسحبها في اللحظة المناسبة، وهو ما حصل أمس مع إبلاغ فريقه القانوني الفرنسيين بأنه لم يُبلَغ بموعد الجلسة.

وفيما وُجهت اتهامات إلى أبو سمرا لعدم قيامه بالتبليغ بطريقة قانونية، أكّدت جهات معنية أن الأمر برمّته كان مدروساً من الجهات الداعمة لسلامة في السلطات اللبنانية كافة، وبالتالي، فإن اعتذاره عن عدم الحضور إلى الجلسة غداً لم يكن مفاجئاً. ولفتت إلى أن بوروزي ستكون مضطرة لتحديد موعد جديد قبل نهاية الشهر الجاري. إلا أن المعطيات تفيد بأن الحاكم سيعمد إلى الابتعاد عن الأنظار خلال هذه الفترة ما يحول دون تبلّغه بصورة رسمية مجدداً، ويتيح له مزيداً من الوقت لإنجاز ترتيبات أخرى، من بينها رهانه على قرار يرتقب صدوره في اليومين المقبلين، في شأن طلب تقدّم به فريقه القانوني في الخارج لرفع الحجز عن بعض ممتلكاته وأمواله المحجوزة في أكثر من بلد أوروبي، بحجة حاجته إلى تسديد مستحقات فريقه القانوني وتمويل نفقات المسار القانوني لقضيته. لكن سلامة يعتبر، في الواقع، أن الموافقة على رفع الحجز يتيح له إطلاق حملة جديدة للطعن في صدقية المسار القضائي كله، خصوصاً أنه كان يسعى إلى حصر الاتهام الفرنسي له بتهمة تبييض الأموال، وإسقاط تهمة الاختلاس، ما يتيح له التهرب من الحكم الأقسى، في حال نجحت خطته في إقناع أبو سمرا باعتبار نحو 330 مليون دولار تقاضتها شركة «فوري» من المصارف كعمولات على عمليات بيع وشراء سندات خزينة، أموالاً خاصة وليست عامة.

(الأخبار)

قضية اليوم

«فضيحة مالية» في «المهندسين»

قطع حساب «وهمي» لـ«طمس» خسارة الملايين؟

بعد أكثر من شهرين على إحالة قطع حساب نقابة المهندسين إلى هيئة المندوبين، ردّته الأخيرة إلى مجلس النقابة مطالبةً بتوضيحات حول الأرقام. وخصوصاً أنّ الأعضاء لم يتمكّنوا من الغوص في تفاصيلها أو تحديد حجم الخسائر. وفيما رأى القائمون على الحسابات أنّ الأمر طبيعي بسبب تعدّد سعر صرف استيفاء المداخيل ودفع المصاريف، رأى فيها آخرون الليّة لـ«طمس الخسائر» بفعل «سوء الإدارة»

لينا فخر الدين

في اجتماعها الثالث، الثلاثاء الماضي، ردّت هيئة المندوبين في نقابة المهندسين قطع الحساب الذي وافقت عليه أكثريّة أعضاء مجلس النقابة عن الفترة بين 1 آذار 2022 و28 شباط 2023. أكثر من 60 مندوباً (من بينهم أربعة فقط اعترضوا وطالبوا بتوضيح الأرقام) قرّروا ردّ مشروع قطع الحساب لأنه مشوب بعيب جوهري يتعلق بالأرقام

تُحصي التقديرات كسراً مالياً بلغ أكثر من 7 ملايين دولار

الواردة فيه، ما حال دون فهمها أو التدقيق فيها بسبب الأخطاء التي شابتها وأدّت إلى حسابات غير واضحة وغير منطقيّة. وعليه، ينتظر أن ينهي الأمين المالي المُنتخب منذ أيّام، علي درويش، الصيغة الجديدة لقطع الحساب بمساعدة لجنة ماليّة من 8 أعضاء انبثقت من الهيئة بهدف تسريع المصادقة عليها. وطالب بعض الأعضاء درويش بمسح الموجودات الماليّة والمعنويّة للنقابة، على أن تُخصّص جلسة للنقاش حولها.

القرار كان متوقّعاً لعدم إمكان قبول أي جهة رقابيّة فعليّة بمشروع قطع حساب بالصيغة التي أحالها مجلس النقابة، واعتمد فيها أمين المال السابق شارل فاخوري تعديدية أسعار الصرف للإيرادات والنفقات، إذ إن قسماً من الحسابات سُجّل بالليرة، وقسماً ثانياً بـ«الدولار» بحسب منصّة صيرفة اليوميّة على مدى عام كامل، وقسماً ثالثاً بالدولار الفريش، ما أدى إلى ضياع تام في احتساب الخسائر التي سُجّلها صندوق التقديمات الاجتماعيّة. ففي مقابل تقديرات بعجز مالي يبلغ سبعة ملايين دولار، يؤكد تقرير المدقق الخارجي الذي استقدمته الهيئة وجود فائض في صناديق النقابة بقيمة 1400 مليار ليرة! لا شفافيّة.

هي «فضيحة ماليّة» بحسب أعضاء في الهيئة، إذ «لم يسبق لمجلس النقابة أن أحال صيغةً مُشابهة». ويلفت هؤلاء إلى أنّ «رفض قطع الحساب جاء في الشكل، مع عدم إمكان الغوص في التفاصيل ليتبيّن ما إذا كان يتضمّن سرقة أو فساداً أو زيادة في النفقات...». أفدح الأمثلة كان في صندوق المهندسين المتقاعدين الذي يُبيّن قطع الحساب أنّ 121 مليون دولار دخلت إلى الصندوق، سجّلت على أنها 30 مليار ليرة. ولدى سؤال أمين المال عن الاختلاف في الأرقام، أجاب بأنّه احتسب سعر صرف الدولار بقيمة 29 ألف ليرة للدولار!

ما يزيد الأمر سوءاً، بالنسبة إلى أعضاء الهيئة، غياب الشفافيّة؛ فقد «تبخّرت» الإيصالات التي تبيّن حجم الأموال التي تمّ تحويلها إلى دولار عبر منصّة «صيرفة» ولم تُدرج في قطع الحساب، واكتفى فاخوري بعدما طالبه بها الأعضاء بعرضها في جداول عبر شاشة كبيرة داخل القاعة، من دون أن يتمكن الأعضاء من التدقيق فيها لعدم حصولهم على نسخةٍ عنها. غياب الإيصالات يثير لدى بعض الأعضاء شكوكاً حول قيام بعض المعنيين بصرف الأموال في السوق السوداء، ما يحوّل النقابة إلى مضارب على العملة الوطنيّة. وهو ما ينفيه أعضاء في مجلس النقابة، مؤكدين أنّ الإيصالات موجودة في الملف.

أمّا في مضمون قطع الحساب، فلكل طرف روايته الخاصة. البعض يُبرّر حجم الخسائر بانخفاض عدد المهندسين الذين سدّدوا اشتراكاتهم (أكثر من 7 آلاف مهندس تخلّفوا عن الدفع عام 2022) وانخفاض إيرادات البناء ورخصها بسبب إضراب الموظفين في الإدارات العامّة، إذ إنّ الأرباح التي كانت تُسجّل سابقاً في أمتار البناء كانت تصل إلى أكثر من 12 مليون دولار، فيما لم تتعدّ الـ 8 ملايين دولار. أضف إلى ذلك أنّ النقابة، بعد الأزمة الاقتصاديّة واحتجاز أموالها في المصارف وتوقّف كثير من الأعمال خلال جائحة «كورونا»، تحتاج إلى سنواتٍ لتتمكّن من «تذويب» خسائرها.

في المقابل، يعزو أعضاء في هيئة المندوبين العجز المسجّل إلى «سوء الإدارة»، وخصوصاً أنّ الاشتراكات ورسوم فرق التأمين جرى استيفاؤها بالدولار، كما أنّ معظم الرسوم على المعاملات التي استوفتها النقابة بعد شهر أيلول الماضي كانت بالدولار وسُجّلت في موازنة السنة الماضية على أنّها مستوفاة بالليرة، إضافة إلى ارتفاع أرباح أمتار البناء مليوني دولار عمّا كان متوقّعاً في موازنة 2022 (6 ملايين دولار)، وأرباح جنتها النقابة عبر الاستفادة من معدّلات صرف الدولار.

«كلّ هذه الأرباح غير المتوقّعة قلّلت من حجم العجز الناتج من عشوائيّة في اتخاذ القرارات وعدم الخبرة في الشؤون الماليّة، وإلا كان من المفترض أن تُحقق الصناديق أرباحاً عن موازنة 2022 التي احتسب فيها الدولار بقيمته الحقيقيّة على عكس موازنتَي 2020 و2021 اللتين اعتمدتا اللولار وأنتجتا عجزاً»، وفق بعض الأعضاء، معتبرين أنّ «الخسارة الكبرى التي مُنيت بها النقابة كانت بفعل تخزين 360 مليار ليرة في خزائن النقابة بعدما أصدر المصرف المركزي تعميماً بمنع المؤسسات الكبرى من استخدام منصّة صيرفة، فيما كان الأجدى دفع مستحقّات المستشفيات التي كان الاتفاق معها يقضي بتسديدها على سعر 1500 ليرة، قبل أن تعدّل الاتفاق مع نهاية العام». وعليه، يفترض هؤلاء أنّ ما تم دفعه للمستشفيات بـ«لولار» كان يمكن دفعه بالليرة ليسجّل ميزان المدفوعات أرباحاً بدلاً من الخسائر في صندوق التقديمات الاجتماعيّة.

التناقض في الروايات عن أسباب العجز مردّه أمر واحد: قطع حساب يكاد يكون «وهمياً»، إذ إنّ مجلس النقابة ارتكب خطأً فادحاً وضربت «مالِيّته» بمعايير المحاسبة الفعليّة عرض الحائط، وهي التي توصي باعتماد أقرب سعر لاحتساب المداخيل والمدفوعات، فيما اعتمدت النقابة تعددية في الأسعار أفضت إلى اختلاف شاسع في الفوارق بين سعر الدولار الرسمي (1500) وسعره الحقيقي في السوق السوداء!

وبالتالي، فإنّ هذه الأرقام المُستخدمة في قطع الحساب «لا تعبّر عن الواقع»، وفق خلاصات خبراء التدقيق الذين أشرفوا على عمليّات التدقيق على حسابات المصارف التي اختلطت فيها أرقام الدولار الحقيقيّة مع تلك المعتمدة رسمياً.

ما يخشى منه البعض هو أنّ صيغة قطع الحساب بهذه الطريقة لم يكن سببها قلّة الخبرة، بقدر ما هي آلية اعتمدت عن قصد لـ«طمس الخسائر» عبر «خلط الأرقام». ما يعزّز هذه النظريّة هو عدم الاعتراف برقم موحّد للعجز الذي تم تسجيله العام الماضي، لتتحوّل الخسائر إلى لغزٍ!

(هيثم الموسوي)

أموال «المهندسين»... شيكات مصرفيّة لدى الكتّاب العدل!

تمتلك نقابة المهندسين مدّخرات بالدولار بقيمة إجماليّة تصل إلى 234 مليون دولار، موزّعة على 14 مصرفاً في لبنان، هي: «الموارد»، «عوده»، «فرنسبنك»، «البحر الأبيض المتوسّط»، «بيبلوس»، «الاعتماد اللبناني»، «اللبناني الفرنسي»، «لبنان والمهجر»، «الاعتماد المصرفي»، «فرست ناشونال بنك»، «البنك اللبناني العالمي»، «انتركونتيننتال بنك»، «لبنان والخليج»، «سوسيتيه جنرال».

وتتوزّع موجودات النقابة بين 638 ألف دولار في حسابات فريش دولار، و8 ملايين و500 ألف دولار كحسابات جارية، و206 ملايين دولار تعتبرها النقابة كتكلة نقديّة «محظورة» (Blocked accounts) و18 مليون دولار في حسابات محظورة تمت المطالبة بها.

وحاولت نقابة المهندسين السنة الماضية مقاضاة مصرفَي «فرنسبنك» و«لبنان والمهجر» بعدما تمنّعا عن تسليمها مبلغاً من حساباتها الموجودة لديهما بالدولار، فردّ «فرنسبنك» بإقفال حساب النقابة وإيداع مجموع الحساب الذي يتضمّن نحو 20 مليون دولار و35 مليار ليرة بشيك مصرفي لدى الكاتب العدل. كما أقفل «لبنان والمهجر» حسابات النقابة وأودع شيكاً مصرفياً بنحو 17 مليون دولار و250 مليون ليرة لدى الكاتب العدل. ويتردد أن النقابة تقوم بوساطات منذ أكثر من 4 أشهر مع إدارتَي المصرفين لإعادة فتح الحسابات مع المبالغ المودعة لدى الكُتّاب العدل!

5 ملايين دولار مفقودة

يتداول بعض المهندسين أخباراً عن فقدان نحو 5 ملايين دولار من دون أن يتمكّن المسؤولون في نقابة المهندسين من تحديد مكانها، مشيرين الى استعراض هذا الملف في أحد اجتماعات هيئة المندوبين بعدما كشف عنه عضو مجلس النقابة السابق علي حناوي. وهذه الأموال هي استثمار قامت به النقابة في عهد النقيب جاد ثابت عبر شراء أسهم في أحد المصارف الأميركيّة، وأُعيدت في عهد النقيب الحالي عارف ياسين، فيما يبدو اقتفاء أثر هذه الأموال مستحيلاً مع تعدّد الروايات، ومنها ما يؤكد أنّ الأموال موجودة، في مقابل رواية تؤكد أن أحد المصارف رفض وضعها في حسابات الفريش الدولار وأبقاها ضمن المدّخرات المحتجزة، أما أكثر الروايات غرابةً فهي التي يقول أصحابها إنّه تبيّن أخيراً أنّ «الاستثمار لم يكن موجوداً أصلاً»!

موازنة «سحق» المتقاعدين

كلّ الوعود التي رفعتها «النقابة تنتفض» عندما خاضت معركة إيصال عارف ياسين إلى منصب نقيب المهندسين بأكثريّة ساحقة في وجه أحزاب المنظومة السياسية - الاقتصاديّة، تحولت إلى شعاراتٍ لم يتمكّن مجلس النقابة من تحويلها إلى واقع.

فعلياً، ساكن المجلس أحزاب السلطة و«لعب» وفق قواعدها في كثير من الملفّات، تماماً كما «ساير» المنظومة وخضع لابتزاز مصارفها من دون أن يتجرأ على مواجهتها أو «توجيعها».

هكذا، تحوّل مجلس راهن كثيرون على أنّه قادر على كسر الصورة النمطيّة لإذعان نقابات المهن الحرّة إلى ما يُشبه المنظومة التي يُحاربها. فريق ياسين، الذي خاض معركة سابقةٍ ضد شركة التأمين «GMI» التي تُدير منذ سنوات صندوق التقديمات الاستشفائيّة التعاضدي، «رفع العشرة» عندما لم تتقدم شركة للمناقصة المفتوحة، وتحوّل العقد معها إلى ما يُشبه «الاتفاق بالتراضي».

هذا ما حصل أيضاً مع الشركة التي تتولّى صيانة مقر النقابة التي يؤكد بعض المهندسين أنّها تولّت مهمّتها بفعل علاقات الصداقة مع شركة «أتاليان» الهندسيّة، التي يأخذ عليها هؤلاء إهمال المقر وحديقته والأعطال الكثيرة التي تطرأ على مولدات الكهرباء، فيما تعاقد المجلس معها للمرة الثالثة مقابل 400 ألف دولار سنوياً (مجموع كلفة كل عقود الصيانة هي 560 ألف دولار). أما المجالس السابقة، فكانت تعمد إلى التعاقد مع كل شركة صيانة على حدة (شركة صيانة للحديقة، شركة صيانة للمولدات...).

هذه بعض الملاحظات على المجلس الذي تحوّل إلى شبيهٍ للمجالس المتعاقبة على نقابة المهندسين، من دون أن تغيّر الشعارات التي رُفعت سابقاً شيئاً من الواقع؛ وفي غياب رؤية مستقبليّة بدلاً من عمليّة التكيّف مع الواقع والأزمة الاقتصاديّة.

«شطب» المدخرات

بعض أعضاء المجلس المحسوبين على ياسين يذكّرون بادّعاء النقيب على مديري فروع «فرنسبنك» و«لبنان المهجر» للاستحصال على مدّخرات النقابة في المصرفين، فيما يقول مُعارضوه إنّها «كانت خطوة عشوائيّة من دون خطة مبرمجة أو إيقاع تصاعدي»، بل على العكس من ذلك، انتهج مجلس النقابة خطّة للتكيّف مع المرحلة والاستسلام لفكرة أن أموال النقابة التي تم ادخارها على مدى أكثر من 60 عاماً قد «طارت». هذا ما تشير اليه الطريقة التي تمّت فيها صياغة فذلكة موازنة 2023؛ إذ شطبت المدخرات ورُميت أعباء العجز على كاهل المهندسين بغض النظر عن أوضاعهم. فبلغت قيمة الاشتراك السنوي نحو 400 دولار. وبدل أن تُعامل النقابة مهندسيها على الطريقة التعاضدية سواسية، عزّزت الفروقات الاجتماعيّة عبر إعطاء كلّ منتسب خيار الاشتراك في التغطية الصحيّة التي صارت على درجتين: AA لن يفضل أن تغطي التقديمات الصحيّة المستشفيات التي تُعد درجة أولى وAB لن يكتفي بالدرجة الأولى في المستشفيات العاديّة.

وبالتالي، صارت «موازنة الحد الأدنى» عبارة عن دراسة للعجز الحاصل بين ميزان الداخيل والمدفوعات، ليتم «تركيبه» على «أكتاف» المهندسين؛ تُشبه هذه الموازنة في مضمونها ذهنيّة المنظومة الحاكمة التي تبحث عن زيادة مداخيلها عبر «سحق» الفئات الأكثر فقراً لتزيدهم تهميشاً، بدلاً من البحث عن مداخيل من جيوب المستفيدين من النّظام.

هذا فعلياً ما حصل عندما وافق معظم أعضاء مجلس النقابة على أن يكون المهندسون المتقاعدون هم «كبش الفداء» في الموازنة الجديدة، بعد إقرار الراتب التقاعدي بما لا يزيد على 165 دولاراً، مقارنة بـ 900 دولار قبل الأزمة النقديّة. بذلك، ضرب مجلس النقابة بمفهوم الصندوق عرض الحائط. ففيما يُراد له أن يكون قائماً على فكرة التكافل بين الفئات الشابة التي يُمكنها مُساندة الفئات العاجزة، تماماً كما يحصل مع التقديمات الاستشفائيّة، إذ إن أكثر من 65% يدفعون قيمة التغطية الاستشفائيّة التي يحتاجها غيرهم، صاروا هم الضحيّة.

مفهوم التكافل والتعاضد همّشته نقابة المهندسين، فيما يُردّد البعض أنّه كان بإمكانها أن تخوض مواجهة مع المصارف بجنود هم المهندسون المتقاعدون بدلاً من أن يخوض هؤلاء المعركة اليوم ضدّها.

(الأخبار)

أخبار

المفتي يرفض التدخّل في «البر والإحسان»

تردّد أن بعض أعضاء مجلس أمناء وقف البر والإحسان يرافقهم رئيس المجلس النائب السابق عمّار حوري زارا دار الفتوى، أخيراً، لبحث مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان على التدخل في دعوى تعيين ناظر حسبة على وقف الجمعية والتدخل لدى قرار القاضي الشرعي في بيروت الشيخ وائل شبارو الذي قضى بكف يد المجلس وتعيين حارس قضائي على الأوقاف.

وعلمت «الأخبار» أن مفتي الجمهورية أكد لزائريه أنه غير قادر على الضغط على شبارو خصوصاً إذا كان الملف يتضمّن أدلة دامغة، مشيراً إلى أن هذه الأدلة نفسها تجعله غير قادر على الدّفاع عنهم إعلامياً في وجه ما أسموه «الحملة الإعلاميّة ضد الوقف».

وقد أثار موقف المفتي دريان غضب أعضاء مجلس الأمناء، ونُقل عن بعضهم أنّهم شعروا بأنّهم غير مرحّب فيهم في عائشة بكّار. خصوصاً أن مفتي الجمهورية رفض بداية تحديد موعد عاجل لاستقبالهم، قبل أن يتدخّل رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة أحد المعنيين في دار الفتوى لتسهيل اللقاء. فيما يُنقل عن دريان أنّه راضٍ عمّا آلت إليه الأمور قضائياً في هذا الملف.

«المستقبل» يتحضّر لـ«البلدية» في بيروت

يُكثّف تيار المستقبل، مبكراً، لقاءاته التنسيقيّة مع مسؤوليه في بيروت تحضيراً لتشكيل لائحة سيخوض بها الانتخابات البلديّة والاختياريّة في العاصمة، فيما بات محسوماً أن رئاسة اللائحة، وبالتالي البلدية، ستكون لرولا الجعوز صيداني التي نالت دعم رئيس التيار سعد الحريري أثناء زيارته الأخيرة إلى لبنان في شباط الماضي، إضافة إلى التوافق على اسمها مع أكثر من جهة سنيّة.

وتركّز خلية العمل المعنية بالبلديات في التيار الأزرق على الأسماء المُحتمل ترشيحها أعضاء بلديين ومخاتير، مع الأخذ في الاعتبار إمكان أن يحدّد وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي موعد الاستحقاق مع نهاية الصيف المقبل.

أما في ما يتعلق بأزمة التمثيل المسيحي في المجلس البلدي الجديد، فتُشير مصادر مطّلعة إلى أنّ المستقبل يشدّد على ضرورة حماية مبدأ المناصفة، وهو بالتالي يسعى إلى تشكيل لائحة واحدة بالتنسيق مع حزب الله وحركة أمل والأحزاب المسيحيّة. وقد بدأ، لذلك، التواصل مع قيادتي حزبي القوات اللبنانية والكتائب في العاصمة من أجل الاتفاق على الأسماء، وبالتوازي فُتحت قنوات التواصل مع متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة.

TotalEnergies

Invitation to the public participation meeting to discuss the Environmental Impact Assessment (EIA) Report for proposed exploration drilling in offshore Block 9 on behalf of TotalEnergies EP Block 9 – Lebanon Branch

TotalEnergies, the operator, and its partners Eni Lebanon BV and QatarEnergy International Investments LLC, plan to carry out exploration drilling in Block 9 Offshore Lebanon in 3rd quarter of 2023. The Contractor, RSK Environment Ltd was appointed following a call for tender to carry out the required Environmental Impact Assessment Study in accordance with Decree 8633/2012, as part of the environmental permitting, and is being assisted by Dar Al-Handasah (Shair & Partners) s.a.l..

TotalEnergies EP Block 9 – Lebanon Branch invites the stakeholders and the community to attend public participation meetings where findings of the EIA will be presented. The meetings aim to gather the opinions of the concerned parties about possible environmental and social impacts that may result from the project, receive comments and ensure that they are addressed in the final EIA report.

Two general meetings will be held for this project, on May 31st at the Radisson Hotel, Beirut (10:00-13:00), and on June 1st at the Rest House Hotel, Tyr (10:00 – 13:00).

In addition to the public participation meeting, it is also possible to consult the draft EIA Report and to provide comments online at **https://www/rsklebanon.com/** until 14th June 2023.

دعوة لحضور اجتماع مشاركة العامة لمناقشة تقرير دراسة تقييم الأثر البيئي لعمليات الحفر الاستكشافية المقترحة في البلوك رقم ٩ بالنيابة عن TotalEnergies EP Block 9 - فرع لبنان

تعتزم شركة TotalEnergies وشركائها QatarEnergy International Investments و Eni Lebanon BV LLC بإجراء عمليات الحفر الاستكشافية في البلوك رقم ٩ قبالة الشاطئ اللبناني في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣. وبناءً على المناقصة الخاصة بدراسة تقييم الأثر البيئي المطلوبة تم تكليف شركة RSK Environment Ltd للقيام بهذه الدراسة وفقًا للمرسوم ٢٠١٢/٨٦٣٣ للحصول على الترخيص البيئي الإلزامي، وتساعدها في ذلك شركة دار الهندسة للتصميم والاستشارات الفنية (شاعر ومشاركوه) ش.م.م.

تشرف شركة Total EP Block 9 - فرع لبنان بدعوة أصحاب المصلحة والمجتمع لحضور اجتماع مشاركة العامة حيث سيتم عرض نتائج تقييم الأثر البيئي، بهدف الاجتماع إلى الوقوف على آراء الأطراف المعنية حول الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي قد تنجم عن المشروع وتلقي الملاحظات والتأكد من إقراح سبل معالجتها في دراسة تقييم الأثر البيئي النهائي.

سيعقد اجتماعان عامان لهذا المشروع في ٣١ أيار، في فندق راديسون بلو فردان في بيروت (من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهراً). وفي ١ حزيران في استراحة صور البحيرة (من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة ظهراً).

بالإضافة إلى اجتماع مشاركة العامة، يمكنكم أيضاً الاطلاع على تقرير تقييم الأثر البيئي وتقديم الملاحظات عبر الإنترنت على الموقع أدناه حتى ١٤ حزيران ٢٠٢٣.

https://www/rsklebanon.com/

قضية

المدارس الخاصّة: أقساط مدولرة بلا خجل

لم تعد المدارس الخاصة تطرح الدعم الإلزامي بالدولار الأميركي، بخجل، كما كانت الحال عليه في السنوات الأخيرة. بل إن مبلغاً مهولاً تموضع جنباً إلى جنب مع القسط الأساسي وباتت تستوفيه قبله وخارجه. مستفيدة من «قبة باط» من الوزارة فيما صرخات الأهالي مكتومة

فاتن الحاج

على عين وزارة التربية، تبطش مافيا بعض المدارس الخاصة بأهالي التلامذة من جديد. فلا تعميم وزير التربية، عباس الحلبي، الرقم 33/م/2022، الصادر في بداية العام الدراسي 2022 . 2023، والمتعلق بعدم جواز فرض المدارس، أيّ مبالغ، أياً كانت تسميتها أو قيمتها، خارج الموازنة المدرسية نفع، ولا تحويل المدير العام الأشقر لموازنات كلّ المدارس غير المجانية لهذا العام، من دون استثناء، إلى المجالس التحكيمية التربوية (المعطّلة) لمخالفتها أحكام قانون تنظيم الموازنة المدرسية الرقم 1996/515 ردع تفلّت هذه المدارس في تحديد قيمة مساهمة الأهل، بالدولار الأميركي، في ما بات يعرف بـ«الصندوق»، أو الدعم الإلزامي خارج القسط المدرسي.

«قبة باط» من الوزارة

تستفحل المافيا في فرض أقساط بالليرة اللبنانية، ومساهمات خيالية غير قانونية بالدولار الأميركي، مستفيدة ربما من «قبة باط» من الوزارة، ومن الصرخات المكتومة للأهل، وتواطؤ بعض لجان الأهل، وإن كانت هناك نية لاتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لسلوك طريق مختلفة هذه المرة دفاعاً عن حقوق الأهل، بعدما غابت الوزارة عن المشهد وفشلت في وضع تعميمها حيّز التنفيذ.

وبينما كانت المدارس تطلب "المساعدة" بالدولار، بخجل، مع بداية العام الدراسي إلى جانب القسط، باتت تريد أن تستوفيها قبله، وبأرقام عشوائية وغير مبرّرة، بأقرار بعض ممثلي إدارات المدارس نفسها. المنطق يقول إن هذه "الطفرة" بالدولار يجب أن تقابلها زيادة موازية لرواتب المعلمين بالدولار أيضاً. وبحسابات تقديرية لهؤلاء أن المدرسة التي تعطي مساعدة للمعلم بقيمة 500 دولار شهرياً لا يجب أن يتجاوز سقف المساعدة بالدولار التي تفرضها على التلميذ الواحد 1000 دولار، وهذا الرقم يسمح لها بأن تعود إلى سابق عهدها ما قبل الأزمة لجهة تفعيل النشاطات اللامنهجية وغيرها. أما أن تكون المبالغ المفروضة أضعاف المعقول فهذا يدلّ عن قلة دراية أو عن نوايا مبيّتة، كما يقول ممثل إحدى المؤسسات التربوية.

"ليست معركة كسر عظم"؟

الأمين العام للمدارس الكاثوليكية ومنسّق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، يوسف نصر، يرفض الدخول في لعبة الأرقام "التي تتفاوت بحسب ظروف كلّ مؤسسة، تبعاً لحجم المدرسة وإعداد الطلاب ولعدد الأساتذة لكل طالب، وموقع المدرسة إذا كانت سالحية أو جبلية، وعدد أيام التعليم واعتماد النشاطات اللاصفية أم لا، والدعم بالدولار للمعلم". يقول نصر إن المدارس تبني موازناتها بالنظر إلى كلّ هذا المصاريف، وقد كانت هناك دعوة داخل اتحاد المؤسسات بالإستعداد المبكر للعام الدراسي المقبل 2023 . 2024، مع إعطاء توجيهات عامة بأن تتكيّف المدارس مع الواقع الاقتصادي الجديد وأن تستعيد عافيتها تدريجياً، أي أن لا تفرض بالدولار قيمة الأقساط التي كانت قبل الأزمة، بمعنى أنه إذا كان القسط في السابق 3 ملايين ليرة مثلاً، أي 2000 دولار وفق سعر صرف يوازي 1500 ليرة مقابل الدولار الواحد، فإن المدرسة لا يجب أن تفرض هذا المبلغ دفعة واحدة، على قاعدة "أن نربح المعلم، لا يعني أن ندخل في كسر عظم مع الأهل، فكلا الطرفين شريك مع المدرسة في العملية التعليمية". ويشير إلى أن "الحوافز الإنتاجية للمعلمين مأخوذة على محمل الجد من مؤسسات الاتحاد، وهناك تشاور بشأن التوفيق بين إمكانات المؤسسات وإمكانات الأهل، فالمسألة تُعالج بنفس إيجابي في انتظار وضع رؤية تربوية مشتركة بالتنسيق مع نقابة المعلمين واتحادات لجان الأهل".

هو العام الأول الذي تفرض فيه جمعية المبرات مبالغ إضافية بالدولار تراوح بين 300 و500 دولار في مدارس الأطراف و500 و820 دولاراً في بيروت. منسّق مديرية التربية والتعليم في الجمعية، فايز جلول، يبرّر الزوادة المستجدّة بأن "كتلة رواتب المعلمين باتت تشكل عبئاً على الموازنة، وخصوصاً أنها خضعت في الأشهر الماضية لزيادات متحرّكة تتغير قيمتها وفق سعر الصرف، وقد وقعت غالبية المدارس في عجز". ويقول إن القرار اتُّخذ بأن يكون القسط بالليرة اللبنانية مدروساً وأن يكون إلى جانبه "صندوق دعم" مدروس أيضاً، بما لا يتناقض مع رسالة الجمعية في خدمة المجتمع. وفيما يلفت جلول إلى أن قيمة المساعدة للأستاذ بالدولار إضافة إلى راتبه بالليرة اللبنانية كل ذلك لا يزال قيد الدرس، يؤكد أن المعيار سيكون الحدّ الأدنى الذي يحفظ كرامة المعلم.

تشليح وخوّات

في المقابل، كان صادماً ما صدر عن رئيس مجلس أمناء جمعية المقاصد، فيصل سنّو، من تعميم يتعلق باقساط كلية خالد بن الوليد التابعة لجمعية المقاصد الخيرية، إذ راوح القسط بالليرة اللبنانية بين 55 مليون ليرة و70 مليوناً إضافة إلى دعم بالدولار يراوح بين 2500 و3200 دولار، مع فتح ملف يراوح بين 1500 و2000 دولار. ويلوّح التعميم بأن الأقساط بالليرة اللبنانية قابلة للتعديل خلال العام الدراسي. في الواقع، فتح الملف هو أشبه بـ"خوّة" تتقاضاها غالبية المدارس الخاصة، وتتميّز عن المداخيل الأخرى غير المنظورة ضمن القسط مثل القرطاسية والنقل والزيّ المدرسي والأنشطة والكافيتريا، أنها غير منظورة في الواقع أيضاً، وهي ليست إلا باباً لـ"التشليح" ووضع المبالغ المستوفاة في "صندوق أسود" لا يُعرَف عنه شيء.

"الأخبار" حاولت التواصل مع المسؤولة التربوية في الجمعية وممثلتها في اتحاد المؤسسات سهير زين للوقوف على خفايا هذه الزوادة، إلا أنها رفضت متذرّعة بأن ما يجري تداوله يندرج في خانة الانطباعات، إذ "ليس هناك قرار نهائي والنقاش داخل الجمعية لا يزال قائماً"، ومع ذلك قالت إنّ "أقساط هذه المدرسة بالذات كانت وما زالت مختلفة عن مدارس الجمعية، وهذا يتصل بالبرامج التربوية المقدّمة والتجديد والتطوير". موقف زين أتى قبل صدور التعميم الرسمي بيوم واحد، لذا طلبت الأخبار" من زين مرة جديدة التعليق على التعميم من دون أن تلقى جواباً أيضاً.

> **سقف المحاسبة إنذار من وزير التربية وتحويل الملف إلى مجلس تحكيمي تربوي معطّل**

فوق المحاسبة

أما المدارس الإفرادية الكبيرة فتتصرف وكأنها فوق أي قانون، لكون تحديد أي قسط مرتبط بإعداد موازنة تفنّد الإيرادات والمصاريف، تتجاوز واقع البلد والأزمة التي تعصف به والتضخم والخسارة التي حلّت بالمداخيل، وخصوصاً لمن يقبض بالليرة اللبنانية. ببساطة، هي مطمئنة إلى أن سقف المحاسبة، إنذار من وزير التربية وتحويل الملف إلى مجلس تحكيمي (قضاء) تربوي معطّل، أو بالحد الأقصى يمكن أن يصدر وزير التربية قراراً بتوقيف توقيع المدير ومن ثم يوضع القرار في الدرج. ويبدو أن ما فعلته بعض هذه المدارس هذا العام استعادة ما كانت عليه قيمة القسط بالدولار قبل الأزمة. لدى إعلانها جدول الأقساط لعام 2023 . 2024، وضعت ثانوية الروضة أقساط 2018 . 2019 (قبل الأزمة) التي كانت تراوح بين 5650 دولاراً (8 ملايين ليرة مقابل الدولار الواحد) و7233 دولاراً (10 ملايين و849 و500 ليرة)، وقد فرضت هذا مبلغاً بالدولار يشكل 65%، وآخر بالليرة اللبنانية بمثل 35% وفق سعر صرف 30 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد، علماً أن الأقساط تراوح بين 3675 دولاراً و59 مليوناً و300 ألف ليرة وبين 4250 دولاراً و75 مليوناً و990 ألف ليرة. وبحسابات بسيطة، يراوح إجمالي القسط الجديد بالدولار بين 5652 دولاراً و6783 دولاراً، أي القيمة نفسها قبل الأزمة تقريباً. أما قسط المنهج الأجنبي فيصل إلى 4960 دولاراً و80 مليوناً و200 ألف ليرة.

نائب مدير الثانوية، علي شلهوب، رفض في اتصال مع "الأخبار" الخوض في أي تفاصيل، لكون "الأهل لا يحتاجون إلى وساطة الإعلام للحديث مع إدارة مدرسة أولادهم، فالإدارة شفافة والقرار مدروس، والمعايير التي نبني بموجبها أقساطنا معروفة للأهل ونحن نضعهم في الأجواء في وقت مبكر ليبنوا على الشيء مقتضاه، علماً أننا نساعد طلابنا وننظر في ظروف كلّ منهم على حدة، ولم يسبق أن غادرنا أيّ من العائلات لأسباب مادية".

عجز موظفي القطاع العام

هذه الأرقام المهولة للأقساط ستدفع الموظف في القطاع العام على الأقل، والذي يتقاضى 30 مليون ليرة في الشهر كحد أقصى، أن يدفع دخله السنوي مع المنحة المدرسية التي لا تتجاوز في أفضل حالاتها 170 دولاراً، قسط تلميذ واحد في هذه المدارس. وتُقدّر نسبة أبناء موظفي القطاع العام والقطاعات العسكرية المسجلين في المدارس الخاصة بين 30 و40% من تلامذة المدارس الخاصة غير المجانية، وهي الفئة الاجتماعية المتوسطة. كيف ستستطيع هذه الفئة دفع تكلفة تعليم أولادها؟ ولماذا تتغاضى الوزارة عن هذا التفلّت وتترك المدارس تحدّد قيمة مساهمة الأهل في الصندوق؟ وكيف يتأكد الأهل والوزارة أن الإنفاق بالدولار يُوزّع بشكل عادل بين رواتب المعلمين والمصاريف التشغيلية؟

يدفع الموظف دخله السنوي والمنحة المدرسية قسطاً لتلميذ واحد (مروان بو حيدر)

رحيل

وليد صلّيبي: المفكر العربي اللاعنفي وداعاً

عاش حرّاً ورحل حرّاً، بعيداً من الشهرة والمال والمناصب والسلطة. وكان اللقب الأحبّ إلى قلبه: المناضل، بعدما اختار لحياته دور المثقف-المناضل، في صداقة جميلة مع الشغف والمرح والعمل ومواجهة الظلم يوماً بيوم.

وليد صلّيبي، غيّبه الموت في الثالث من شهر أيار الحالي، عن عمر 67 سنة، بعد صراع شجاع مع المرض لعشرين سنة.

يلقّبه عارفوه بالشخصيّة التي لا تتكرّر. هو الذي لم يحبّ الألقاب يوماً، مع ذلك نثر عليه البعض، أثناء التعازي كما من قبل بالطبع، عناوين من مثل: "أيقونة اللاعنف"، "غاندي لبنان"، "قدوة سبّاقة"، "معلّم في النضال السياسي اللاعنفي"، "شُعلة استثنائيّة"، "الجميل المرح"، وسواها.

رائد التغيير الاستراتيجي اللاعنفي في لبنان والعالم العربي عن حقّ. أضاف إلى هذه الفلسفة مفاهيم ومنهجيّة تفكير ووسائل في العصيان المنظّم باتت في قاموس العمل المدني وتُرجِم بعضها بلغات أجنبيّة.

وهو أيضاً من روّاد تجديد المجتمع المدني في لبنان منذ مطلع الثمانينيات، وقد عُرف بتأثيره في أجيال على مدى أربعة عقود بإيداعاته الفكرية وأسلوبه الحرّ وشخصيّته المرحة.

مسيرته الفكريّة والنضاليّة عاشها مع رفيقة العمر، أوغاريت يونان، التي التقاها في عام 1983 ليستمرّا معاً على مدى 40 سنة، وبات اسمهما كأنّه اسم وكنية لشخص واحد، "وليد أوغاريت" أو "أوغاريت وليد"! وقد توّجا إنجازاتهما عام 2014 بتأسيس "جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان AUNOHR" الأولى من نوعها محلياً وعربياً والفريدة عالمياً. وآخر ما أفرحه في هذا الإطار، نيله مع يونان في عام 2022 جائزة غاندي العالميّة.

في البطاقة التذكارية التي وُزّعت في مراسم وداعه، كُتِب أنّ تولستوي كان أوّل من أثّر في مساره اللاعنفي الثوري، وفي المعنى المرهف للجرأة في الحياة الشخصية، وكان ما زال تلميذاً في المرحلة المتوسّطة. ومع تولستوي، شكسبير، جبران، ماركس، فروم، رايش، غاندي، براسينس، وعاصي الرحباني، أثّروا في فلسفته للحرّية والحبّ والعدالة.

الوداع ببساطة

هذا ما اختاره وكتبه في وصيّته، "الوداع ببساطة". وهكذا كان، بعناية مؤثّرة في كلّ تفصيل من شريكته الدكتورة يونان. واللافت، الخروج عن التقاليد والطقوس الطائفية، من انتقاء الكلمات في ورقة النعي وإخراجها الفنّي الذي يشبه كلّ شيء إلا الوفيات، والعبارة المختارة في مستهلّها وهي من أقوال الراحل "نحن الحبّ والحياة ولا بدّ للقوانين أن تُشبِهنا"، إلى المراسم والتعازي وطريقة الغياب الأخير.

موكب متواضع وصامت، سيراً على الأقدام، جمع أحبّة وأصدقاء وشباباً وطلاباً متأثرين به، إلى أهل الحي ومَن خدمه وساعده في فترة مرضه، حيث حملوا، رجالاً ونساءً، نعشاً زهيداً رقد فيه وليد صلّيبي مغطى بالزهور الملوّنة، من المستشفى إلى منزله على بعد أمتار، رافقوه في مشواره الأخير في الهواء الطلق، مروراً من أمام المنزل العائلي الذي وُلد فيه، رشّوا الأرزّ والزهور عليه، ثمّ تحلّقوا حوله في غرفة صغيرة في طابق أرضي، بكوه وعبّر له البعض عن الأثر المفصلي في حياتهم منذ التقوه... بعدها، لقاء تعازٍ في العاصمة في مكان لا صبغة من أيّ نوع له، تحوّل مدخله بجماليّة إلى حديقة ألوان كالحياة ضمّت لوحات صور للراحل من مختلف مراحل حياته، ورافقتها موسيقى رقيقة عزفها شباب على الكلارينيت والناي والبيانو تحيّة له... بدون دعوات رسميّة ولا إعلام، تمّت التعازي كما أرادها هو، بمثابة لقاء، ودّي جامع من سائر المناطق والأعمار. وفي الختام بطاقة لذِكراه تخبر في نبذة مختصرة عن أبرز محطات حياته وإنجازاته.

انتصار اللاعنف

ارتبط اسم وليد صلّيبي بالعمل والمعلمين والشباب والمعوقين والأفكار الجذريّة للعلاقات الجندريّة وتحركات الشارع والحملات المدنية المبتكرة والمقاومة اللاعنفية وسلسلة ترجمات اللاعنف إلى العربية وقانون لبناني للأحوال الشخصيّة المدنيّة وإلغاء عقوبة الإعدام وثورة البندورة وأوّل إخبار بحقّ سبعة زعماء طائفيين والذين غير المشروع...

عندما يتذكّره الشباب والنشطاء والنقابيّون والمثقفون، هنا في لبنان كما في العديد من البلدان العربية، يردّدون مفاهيم وعناوين مبتكرة أدخلها في التراث النضالي وأصدر كتابات حولها، من بينها: "نعم للمقاومة لا للعنف"، "عقوبة الإعدام تقتل – جريمتان لا تصنعان عدالة"، "التحرير اللاعنفي المعكوس – نموذج لفلسطين"، "الربح الإضافي على حساب الأجور"، "صندوق النقد الدولي - الخيانة الوطنيّة"...

بين الفيزياء والهندسة المدنيّة والعلوم الاجتماعيّة والاقتصاد السياسي، هذه العلوم التي درسها وحصل على شهادات عليا فيها، استخلص أنّ الحبّ والموسيقى هما روح الحياة، وأنّ الفرق الذي يمكن لأحد أن يُحدثه يوماً هو حين يواجه الظلم، فالظلم يستحقّ أن لا نتوقف عن مواجهته إلى أن ننتصر... "نحن لسنا في عالم انتصر فيه العنف، نحن في عالم لم ينتصر فيه اللاعنف كفاية بعد". من أقوال صلّيبي في سنواته الأخيرة.

(الأخبار)

تقرير

الشؤون الاجتماعية: 40 دولاراً مساعدة شهريّة لـ20 ألف معوّق

يهدف إلى التمويل المتاح، ولأنها فئة تواجه مخاطر تهميش اجتماعي واقتصادي مرتفعة، خاصة خلال فترة انتقالهم من رعاية ذويهم/ن أو دور الرعاية إلى الدراسة العليا أو سوق العمل. لذلك فإن هذه المرحلة الانتقالية تشكل مرحلة تأسيسية في تأمين الاستقلالية الشخصية لكلّ فرد. وتشير الأدلة المتاحة إلى افتقار الشباب/ الشابات من ذوي الإعاقة لوسائل الدعم التي تعزز إدماجهم/ن الاقتصادي والاجتماعي لكن مع توفّر المزيد من التمويل الذي يمكّن من تغطية الفئات العمرية الإضافية».

يُعدّ برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً من مبادرة «معالجة مكامن الضعف في دورة الحياة من خلال الحماية الاجتماعية - إنشاء المنح الاجتماعية في لبنان»، الذي

رحيل دندش

في إطار الخطة الإستراتيجية لوزارة الشؤون الاجتماعية لحماية النساء والأطفال 2020-2026، تقدّم اليونيسف دعماً مالياً بقيمة 40 دولاراً شهرياً لنحو 20 ألف شخص، خلال فترة أولية مدتها 12 شهراً يتسلّمونها عبر الـ Omt. الفئة المستهدفة تطاول الشباب والشابات من ذوي الاحتياجات الشخصية، هو 109 آلاف شخص من مختلف الفئات العمرية وفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية.

ولكن هل يكفي مبلغ الـ40 دولاراً الشخص المعوّق لتأمين احتياجاته؟ بحسب المسؤولة الإعلامية في «اليونيسف» بلانش باز فإن «هذه المساعدة النقدية تمكّن المستفيدين من اختيار وتحديد أولويات احتياجاتهم من السلع والخدمات التي هم في أمسّ الحاجة إليها، كما تربط المستفيدين بالخدمات الأساسية التي قد يحتاجون إليها وأفراد أسرهم أيضاً، مع إمكانية إحالة الأفراد إلى بعض الخدمات التكميلية الأخرى».

أما عن سبب حصر المساعدة بهذه الفئة، أي من عمر 18 إلى 28 سنة، بينما حال بقية الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تقلّ سوءاً؟ تجيب باز «ندرك أن الفئات العمرية الأخرى تعيش في هشاشة بشكل متساوٍ، لكن مُنحت هذه الفئة العمرية من الشباب/ الشابات الأولوية خلال مرحلة بدء البرنامج نظراً إلى التمويل المتاح، ولأنها فئة تواجه مخاطر تهميش اجتماعي واقتصادي مرتفعة، خاصة خلال فترة انتقالهم من رعاية ذويهم/ن أو دور الرعاية إلى الدراسة العليا أو سوق العمل. لذلك فإن هذه المرحلة الانتقالية تشكل مرحلة تأسيسية في تأمين الاستقلالية الشخصية لكلّ فرد. وتشير الأدلة المتاحة إلى افتقار الشباب/ الشابات من ذوي الإعاقة لوسائل الدعم التي تعزز إدماجهم/ن الاقتصادي والاجتماعي لكن مع توفّر المزيد من التمويل الذي يمكّن من تغطية الفئات العمرية الإضافية».

> **مُنحت هذه الفئة العمرية الأولوية في البرنامج نظراً إلى التمويل المتاح**

يُعدّ برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً من مبادرة «معالجة مكامن الضعف في دورة الحياة من خلال الحماية الاجتماعية - إنشاء المنح الاجتماعية في لبنان»، الذي يهدف إلى الإشراف على دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وإنشاء المنح الاجتماعية في لبنان، ابتداءً من البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة، انتقالاً إلى إنشاء منحة وطنية للطفل في مرحلة لاحقة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. «فاليونيسف وبرنامج حماية الطفل التابع للحكومة اللبنانية، يعملان مع عدد من المؤسسات والجهات الفاعلة لضمان معالجة قضايا العنف وسوء المعاملة واستغلال الأطفال والنساء بطريقة شاملة ومنهجية عبر تعزيز الإطار القانوني والسياسي والتغيير المجتمعي والسلوكي، ورفع قدرة مقدّمي الخدمات في منع انتهاكات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة للحالات عند حدوثها».

تقرير

وفاة مواطن سوري تفتح الباب على منتحلي صفة الصيادلة

محمد ملص

قبل أسبوع، نُقل السوري سعيد العكاري (22 عاماً) جثة هامدة إلى مستشفى المنية الحكومي. لم يفصل بين موته ووصوله إلى المستشفى سوى بضع دقائق فقط، غير أن حادثة وفاته لم تسجّل تحت خانة «قضاء وقدر»، بعدما تبيّن لدى الكشف الطبي الأوّلي أن أسباب الوفاة كانت نتيجة «مضاعفات أصيب بها».

لم تتوضح ببيانات الكشف الأولي أسباب تلك المضاعفات، بانتظار انتهاء التحقيقات وصدور تقرير الطبيب الشرعي الأسبوع الحالي، بحسب معلومات «الأخبار». مع ذلك، تنحو رواية أهل المتوفى نحو تحديد الأسباب، مشيرة إلى أن «وفاة سعيد كانت بسبب حقنة أعطاه إياها ع. ع، وهو منتحل صفة صيدلي». يقول شقيقه عبد العزيز. ويسرد الأخير قصة موت شقيقه، مشيراً إلى أنه «في ذلك اليوم، كان يعاني من صداع في رأسه وارتفاع في الحرارة، فترك مكان عمله في أحد المطاعم واتجه سيراً على الأقدام نحو صيدلية قريبة للحصول على ظرف بنادول». ويضيف عبد العزيز إلى أن المدعو ع. ع، «قرّر إعطاءه، بدل ظرف البنادول، مصلاً صغيراً أتبعه بثلاث حقن من الأدوية».

لم يكد الدواء يدخل جسد العكاري، حتى «بدأ شقيقي يعاني من حالة ارتجاف وخرج من فمه مادة بيضاء (رغوة)، وفي دقيقة واحدة فارق الحياة». وفور وقوع الحادثة، «فرّ صاحب الصيدلية هارباً من دون أن يقدم أي مساعدة لشقيقي، حيث عملنا نحن على نقله إلى مستشفى المنية الحكومي لإسعافه، لكنه كان قد مات». وبعد حادثة الوفاة، عملت عائلة عكاري على التحضير لدعوى قضائية ضدّ ع. ع. غير أنّ مصادر خاصة كشفت لـ«الأخبار» أن «هناك تدخلات سياسية وعائلية لدى عائلة المتوفى لمنعهم من رفع دعوى قضائية بحق منتحل صفة الدكتور، إضافة إلى ضغوطات سياسية تمارس لمنع توقيفه وسيره إلى القضاء». وهو ما دفع بالعائلة إلى رفع الصوت عالياً، مطالبة الأجهزة الأمنية بـ«وضع حدّ للقاتل» معلّقة آمالها على «نتائج التحقيقات، إذ لدينا كامل الثقة بتحقيقات الأجهزة الطبية والأمنية»، بحسب عبد العزيز الذي يتابع بالقول «الله يرحم أخي، ولكن نريد أن تصل قصته إلى كل الناس حتى لا يقعوا مجدداً في يد المجرم ويكون هناك ضحية جديدة».

تفتح حادثة الوفاة هذه الباب على مصراعيه على قضايا الأخطاء الطبية ومنتحلي الصفة في القطاع الصحي. وفي هذا السياق، أعلنت نقابة الصيادلة أنها «قامت بإقفال صيدلية (الدار) إثر تداول أخبار بتسبّب المدعو ع. ع. بمقتل أحد المرضى، بعدما تبيّن أنه منتحل صفة صيدلي وبدير الصيدلية التي تعود ملكيتها لأحد الصيادلة». كذلك أعلن نقيب الصيادلة جو سلوم تبليغه وزارة الصحة العامة بالحادثة «لإنقاذ حياة المواطنين ووقف عملية التعدّي على مهنة الصيدلة من منتحلي الصفة والصيدليات والمستوصفات غير الشرعية».

> **أعلنت نقابة الصيادلة أنها قامت بإقفال الصيدلية بعدما تبيّن أن صاحبها منتحل صفة**

وليست المرة الأولى التي يبرز فيها اسم المدعو ع. ع. إلى الواجهة، إذ سبق أن ارتبط اسمه قبل سنوات بمستشفى المنية، وهو مستشفى خاص، حيث تقضّ الأخير شخصية الطبيب وقام بالإشراف على الإدارة في ذلك المستشفى، حيث قام وزير الصحة آنذاك، وائل أبو فاعور، بسحب ترخيص استثمار المستشفى منه وإقفاله بصورة نهائية، بعدما تبيّن أنه «لا يراعي الشروط الصحية، إذ أظهرت التحقيقات حينها أن التجهيزات والمعدّات قديمة وصدئة وغير معقمة، كما أن آلات قسم التوليد غير مجهزة بادنى معايير السلامة العامة والتعقيم والنظافة في أدنى مستوى (...) كما تبيّن أيضاً أن أغلب الحالات في المستشفى هي عمليات إجهاض لسوريات ولبنانيات (...)».

الحدث

مرّ اليوم الانتخابي من دون تسجيل أيّ حادثة تُذكر، أو اعتراض من هذا الطرف أو ذاك (أ ف ب)

حتى الساعات الأولى من فجر أمس، لم يسلّم الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، كما بيّنته نتائج فرز أقلام الاقتراع الأوّلية، مِن جولة إعادة قد لا تجلب له خواتيم سعيدة. لكن سوء الطالع، معطوفاً على مشاركة قياسيّة بلغت نسبتها نحو 88%، ممّن يحقّ لهم الاقتراع، ومفاجأة مرشّح «تحالف آتا» سنان أوغان الذي حصل على 5% من الأصوات، حالت جميعها دون حسْم النتيجة من الدورة الأولى لمصلحة أيٍّ من المرشّحَين. وانتقالاً إلى جولة ثانية، لا شكّ في أن المعارضة التركية، ومرشّحها كمال كيليتشدار أوغلو، تنفّسا، نتيجةً لذلك، الصعداء، تاركَيْن للقدر واتّجاه أوغان وقاعدته الناخبة أن يحدّدا اسم رئيس تركيا المقبل

غالبية غير حاسمة لإردوغان: تركيا نحو جولة انتخابات ثانية

محمد نور الدين

بعد يوم ماراثوني بلغت فيه نسبة الإقبال على التصويت 87,6%، كانت تركيا على موعد مع واحدة من أكثر الانتخابات الرئاسية تقارباً في النتائج بين مرشّح السلطة (تحالف الجمهور) الرئيس الحالي رجب طيب إردوغان (49%)، ومرشح المعارضة (تحالف الأمّة) كمال كيليتشدار أوغلو (44%)، فيما ظهر أن حظوظ المرشّح الثالث عن «تحالف آتا» (الأجداد)، سنان أوغان، معدومة (5%)، وإنْ كان دعمه لمرشّح على حساب آخر في جولة إعادة ترتفع حظوظها كثيراً، سيرجّح اسم الفائز بالرئاسة. وربّما تجدر الإشارة، في سياق تقارب النتائج في هذه الجولة، إلى أن الرئيس الحالي حصل، في انتخابات عام 2018 الأخيرة، على 52,59%، تلاه مرشح «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، محرم إينجة، بـ30,64%. ومع رسوّ المعركة - كما يَظهر، على إردوغان - كيليتشدار أوغلو، وتأهّلهما إلى الدورة الثانية، إلّا أن المفاجأة كانت، حتى ساعة متقدّمة من الليل، أن مرشّح «تحالف آتا»، أوغان، حصل على أكثر من 5% من مجموع الأصوات، مِمّا يعني تالياً أن الانتخابات - إذا لم تحصل أيّ مفاجآت متأخّرة - متّجهة نحو جولة إعادة في الـ28 من أيار الجاري.

على أن اليوم الانتخابي مرّ، أمس، من دون تسجيل أيّ حادثة تُذكر، أو اعتراض من هذا الطرف أو ذاك، أو حتى اتهام أحدهما للآخر بالتزوير. وقد أجمع رؤساء الأحزاب المشاركة في الاستحقاق، على أن انتخابات الـ14 من أيار شكّلت محطّة مضيئة في تاريخ الديموقراطية التركية، لا سيما وأن نسبة المشاركين ممّن يحقّ لهم الاقتراع - وعددهم حوالى 65 مليوناً داخل تركيا وخارجها - بلغت 87%، أذلوا بأصواتهم في أكثر من 190 ألف صندوقة اقتراع، فيما اقترع أكثر من مليون ونصف مليون من أصل ثلاثة ملايين تركي مقيمين في الخارج.

وفي حين لم تمنح استطلاعات الرأي أحد المرشّحَين أفضليّة للفوز على الآخر، وإنْ أظهرت في معظمها رسوّ المنافسة على إردوغان - كيليتشدار أوغلو، بدا من نتائج الاقتراع، بعد فرز 90% من الأصوات، أن أيّاً من المرشّحَين لم يَنَل الـ50% (ونيف) اللازمة للفوز من الدورة الأولى، إذ إردوغان، ومن الدورة الأولى، في ما لو اختار سنان أوغان الحاصل على 5%، أن يدعم ترشيح كيليتشدار أوغلو، ويدعو قاعدته الناخبة إلى التصويت لمرشّح المعارضة. وقد حذّرت المعارضة، على لسان مسؤولي «حزب الشعب الجمهوري»، ولا سيما كمال كيليتشدار أوغلو، من التهويل الإعلامي للسلطة بإعلان نتائج منتقاة ومنقوصة، فيما حذّر إردوغان، من جهته، من إعلان المعارضة نتائج مغلوطة، داعياً أنصاره إلى البقاء إلى جانب صناديق الاقتراع حتى النهاية.

وعلى هذا النحو، يُتوقّع اشتداد المنافسة وارتفاع حدّة الاتّهامات المتبادَلة كلّما اقترب فرز النتائج من نهاياته، فضلاً عن الاعتراضات الكثيرة التي ستظهر في الساعات المقبلة.

أمّا على صعيد الانتخابات النيابية، تبدو النتائج متقاربة مع نتائج استطلاعات الرأي، حيث يأتي «حزب العدالة والتنمية» في الطليعة، ومن بعده «حزب الشعب الجمهوري» مع تقدُّم غير متوقّع لـ«حزب الحركة القومية»، شريك الحزب الحاكم في «تحالف الجمهور».

> كانت المفاجأة في حصول مرشّح «تحالف آتا»، سنان أوغان، على أكثر من 5% من مجموع الأصوات

إذ أظهرت النتائج الواردة تباعاً، وفقاً لوكالة أنباء «الأناضول» الحكومية، أن مرشّح المعارضة يتخلّف عن إردوغان، فيما أعطته وكالة «أنكا» أفضليّة (48% في مقابل 47% لإردوغان). وبدا لافتاً أيضاً أن الأرقام التي كانت نشرتها وكالة «الأناضول» صبّت، منذ لحظة بدء فرز الصناديق الأولى للاقتراع، في مصلحة إردوغان، وبفارق كبير وصل إلى 60%، فيما أعطت 38% لكيليتشدار أوغلو. وعطفاً على هذه النتائج، عمّ وسائل التواصل الاجتماعي مناخٌ حَسَمَ نتيجة الانتخابات لمصلحة إردوغان، ومع التقدُّم في فرز النتائج، بدات وكالة «الأناضول» تُقلّص من نسبة الأصوات التي نالها الرئيس الحالي، لتصل إلى نحو 50%، في مسار تنازلي لنسبة الأصوات التي سيحصل عليها، بعد فرز حوالى 65% من الأصوات، ونزولاً إلى 49,8% بعد فرز 90% من أقلام الاقتراع. ولكن مع الظهور التدريجي لنتائج التصويت في أقلام اقتراع المدن الكبرى، مِن مِثل إسطنبول وأنقرة ودیار بكر، حيث لكيليتشدار أوغلو غالبية واضحة، بدا أن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لن تظهر بشكل دقيق قبل ساعات الصباح الأولى.

والنقطة الأكثر أهميّة هنا، هي أن عدم حصول أيّ مرشّح على الـ50% ونَيْف، يعني حُكماً الذهاب إلى دورة اقتراع ثانية بعد أسبوعين، وفقَ ما يقتضيه قانون الانتخاب. وفي حال حصل ذلك، فهو سيعتَبر انتكاسةً لإردوغان، إذ إنها ستكون المرّة الأولى التي يفشل فيها الأخير في الفوز من الدورة الأولى، علماً أنه مرشّح لولاية ثالثة مدّتها خمس سنوات. ومع الذهاب نحو جولة إعادة، قد لا تأتي النتيجة كما يشتهيها الرئيس الحالي، وكما يشتهي أوغان، ومع أن الأخير لن ينال أصوات الدورة الثانية بالكامل، إلّا أن قسماً كبيراً منها سيذهب إلى إردوغان، وهو ما يعني أن الأخير سيكون في موقع أفضل من الأول، وإنْ ليس بالضرورة.

على الغلاف

أثمر الصمود والأداء النوعي اللذان سجّلتهما حركة «الجهاد الإسلامي» وذراعها العسكرية «سرايا القدس»، على مرّ خمسة أيام من المواجهة مع الاحتلال، اتفاقاً ظرفياً يمكن القول إنه أفضل ما حقّقته الحركة في خلال الجولات الثلاث التي خاضتها منذ عام 2019. صحيحٌ أن لا شيء يضمن التزام العدو بما جرى التوصّل إليه، وخصوصاً بعدما أثبت الوسيط المصري أن كلمته غير مسموعة عندما تقرّر إسرائيل أن «تركب رأسها»، إلّا أن مجرّد رضوخ حكومة بنيامين نتنياهو لمطلب «الجهاد»، المتمثّل في وقف الاغتيالات «غير المتناسبة» لقيادات المقاومة، إنما يحمل دلالات كبيرة ستكون لها تداعياتها على موازين القوة القائمة بين المقاومة وإسرائيل، من جهة الأولى، استطاعت «الجهاد»، ومعها بقية الفصائل في «الغرفة المشتركة»، تصليب معادلة «وحدة الساحات»، وانتزاع حقّها في العمل ضدّ الاحتلال من دون أن يستتبع ذلك اعتداءات على المدنيين في قطاع غزة، ما يجيز توقّع موجة اشتباك أكبر في الضفة الغربية، حيث عملت «الجهاد»، خصوصاً، بأسنانها وأظافرها، من أجل تقوية الخلايا الناشئة هناك. ومع أن الاتفاق الأخير لم يشمل الحديث عن القدس المحتلّة، إلّا أن إبرامه وحده قد يكون كفيلاً بحمل العدو على إعادة حساباته في ما يتّصل بـ«مسيرة الأعلام»، تحت طائلة الانجرار إلى جولة جديدة ستضع المستوطنين و«دولتهم» تحت ضغط تغيب الحافزية إلى تحمّله، فيما «القبّة الحديدية»، التي هي «الحيلة والفتيلة»، تتكاثر أخطاؤها، وتبيّن أكثر عجزاتها توفير الحماية. أمّا إسرائيل، فهي «تحور وتدور» لتعود وتجد نفسها أمام معضلة متفاقمة اسمها غزة، لم تستطع أن تبتدع لها حلّاً منذ سنوات، فيما لم تفلح الجولة الأخيرة في تحقيق أيّ شيء «استراتيجي» حيالها. وإذا كانت هذه هي حال دولة الاحتلال في مواجهة الحلقة الأضعف في قوس الأعداء، فكيف سيكون وضعها في مواجهة أعداء متعدّدين وساحات مترابطة، تخشى تل أبيب من أن اشتعالها مجتمعةً سيكون بمثابة «يوم القيامة» بالنسبة إليها

«ثأر الأحرار» تثمر اتفاقاً «متناسباً»
المقاومة في اليوم التالي: العين على القدس

لا تزال المقاومة في حالة مراقبة وتأهب، تحسّبا لتطوّرات محتملة في المسجد الأقصى (أ ف ب)

غزة ـ رجب المدهون

بعدما وضعت المقاومة الفلسطينية قرابة مليونَي مستوطن إسرائيلي تحت رحمة صواريخها خلال معركة «ثأر الأحرار»، وعقب إيصالها رسائل ميدانية باستعدادها لإطالة أمد المعركة وامتلاكها قدرات عالية للضغط على الجبهة الداخلية للاحتلال، رضخت حكومة بنيامين نتنياهو لمطلب إنهاء الجولة وفق شروط المقاومة، التي تستعدّ، مع ذلك، لما يمكن أن تشهده نهاية الأسبوع الجاري من تطوّرات في مدينة القدس. وكانت المفاوضات، التي خاضتها المقاومة على مدار أيام، قد أفضت إلى صيغة «توافقية» تعني في جوهرها وقف سياسة الاغتيالات ضدّ قادة الفصائل الفلسطينية، بالصورة التي جرت بها تصفية قادة «سرايا القدس» الثلاثة مطلع الأسبوع الماضي، أي عندما يكونون داخل منازلهم ومع عوائلهم وأهاليهم.

وعلى رغم تحقّق ذلك المطلب، إلّا أن المقاومة لا تزال في حالة مراقبة وتأهّب، تحسّباً لتطوّرات محتملة في المسجد الأقصى. وفي هذا الإطار، تقول مصادر في المقاومة، لـ«الأخبار»، إنه «على الرغم من أن قضية مسيرة الأعلام في مدينة القدس لم يتمّ تضمينها في اتّفاق وقف إطلاق النار، إلّا أن المقاومة حالياً لا تزال عيونها متّجهة ناحية المدينة، وهي مستعدّة للتعامل مع أيّ تطور أو استفزاز قد تذهب إليه حكومة الاحتلال والمتطرّفون فيها هناك». وتؤكد المصادر أن «المقاومة لن تسمح لحكومة الاحتلال بالانقضاض على المكتسبات التي حقّقتها المقاومة خلال معركة سيف القدس في عام 2021 في ما يتعلّق بالمسجد الأقصى»، مضيفةً إن «المقاومة على تواصل دائم مع يوم الخميس المقبل». وقال كاتس: «إن مسيرة الأعلام ستتمّ كما جرت العادة في كلّ عام من دون تغيير، وإن أيّ تنظيم يحاول المسّ بها وإطلاق الصواريخ تجاهنا لمنعها، فإن جميع قادته سيكونون على طاولة التصفيات، كما فعلنا ذلك مع الجهاد الإسلامي». وفي الإطار نفسه، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أنه على الرغم من انتهاء جولة التصعيد الحالية مع غزة، إلّا أن التوتر ما زال سيّد الموقف مع اقتراب موعد «مسيرة الأعلام»، مشيرةً إلى أن الوزاري المصغّر في حكومة الاحتلال (الكابينت)، وزير الاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، باغتيال كل من يحاول عرقلة الفعالية المقرّرة يوم الخميس المقبل. وقال كاتس: «إن مسيرة الأعلام ستتمّ كما جرت العادة في كلّ عام من دون تغيير، وإن أيّ تنظيم يحاول المسّ بها وإطلاق الصواريخ تجاهنا لمنعها، فإن جميع قادته سيكونون على طاولة التصفيات، كما فعلنا ذلك مع الجهاد الإسلامي». وفي الإطار نفسه، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أنه على الرغم من انتهاء جولة التصعيد الحالية مع غزة، إلّا أن التوتر ما زال سيّد الموقف مع اقتراب موعد «مسيرة الأعلام»، مشيرةً إلى أن الشرطة الإسرائيلية لا تنوي تغيير خطّ المسيرة حتى الآن، إذ من المقرّر أن تمرّ من باب العمود، وتدخل البلدة القديمة وصولاً إلى حائط البراق.

في المقابل، توقّع مصطفى الصواف، الكاتب الصحافي المقرّب من حركة «حماس»، عودة المعركة مع الاحتلال نتيجة «مسيرة الأعلام»، قائلاً: «الجولة انتهت، نعم، ولكن المعركة لا تزال مستمرّة ولم تتوقّف، وستستمرّ حتى كنس الاحتلال. لكن السؤال: متى ستكون الجولة القادمة؟ هل ستكون شرارتها يوم الخميس القادم في ذكرى ما يُسمّى توحيد القدس؟». ورأى الصواف أن «الاحتلال يلعب بالنار»، وأنه «ولو حاول تنفيذ مسيرة الأعلام وفق ما يخطّط له، فإن الأمور ستنقلب رأساً على عقب»، مضيفاً إن «الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يقفا مكتوفي الأيدي، وسيرى الاحتلال ما لم يتوقّعه، وسيكون الأمر أصعب من الأيام الخمسة التي مضت».

ولفت إلى أن «القدس هي عنوان المواجهة القادمة التي حاول الاحتلال التهرّب منها، لكنه فشل»، محذّراً من أن هذه المواجهة «لن تكون فقط في غزة، بل ستشهد وحدة الساحات بشكل أكبر، وربّما نشهد وحدة جبهات، ولن يقتصر الأمر على الفلسطينيين وحدهم، بل سيشمل الإقليم وما بعد الإقليم، لذا على الاحتلال أن لا يستعجل الأمر، وعليه الكفّ عن جرائمه بحق القدس والأقصى والشعب الفلسطيني».

> بدأت الجماعات الاستيطانية المتطرفة استعداداتها لإقامة «مسيرة الأعلام» السنوية الاستفزازية

مصر في قلب المفاوضات: مهمّة شاقّة

القاهرة ـ الأخبار

لعبت القاهرة دوراً محورياً في التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، بذلةً جهوداً ديبلوماسية شاقّة استمرّت طوال الأيام الخمسة من التصعيد بين فصائل المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي. وتكشف مصادر شاركت في تلك الجهود، لـ«الأخبار»، أن المفاوضات رافقها تعنّت إسرائيلي واضح، مضيفةً أن القاهرة ألغت، على خلفية ذلك، زيارة لوفد أمني رفيع كانت مقرّرة إلى تل أبيب، وخفّضت مستوى التواصل مع الإسرائيليين لعدّة ساعات، وهو ما استدعى دخول الولايات المتحدة على الخطّ، في صورة اتّصالات مكثّفة سواءً على المستوى الأمني أو على مستوى وزارة الخارجية في البلدَين، بهدف تصعيد الضغط على حكومة بنيامين نتنياهو من أجل وقف القتال.

وجاء هذا التدخّل الأميركي بعد التحذير المصري من مخاطر انفلات العنف حال انضمام بقيّة الفصائل الفلسطينية إلى المواجهة إلى جانب حركة «الجهاد الإسلامي»، والتنبيه إلى أن «خروج الأمر عن السيطرة سيصعّب عودة الهدوء أمنياً»، فضلاً عن التشديد على أن على «الحكومة الإسرائيلية حلّ مشكلاتها الداخلية بعيداً من التصعيد مع الجانب الفلسطيني أو حتى مع لبنان». وفق المصادر نفسها، وطالبت القاهرة تل أبيب، أيضاً، عبر واشنطن، بضرورة الالتزام بما جرى الاتّفاق عليه مسبقاً بشأن الوضع في قطاع غزة أو حتى في القدس المحتلّة، لناحية احترام الأماكن المقدّسة، وعدم تشجيع المستوطنين على القيام باعتداءات، ورفع الغطاء الحكومي الداعم لهذه التحرّكات، تحت طائلة استدعاء عواقب وخيمة.

وطبقاً للمصادر نفسها، فإن الإمارات عبّرت، هي الأخرى، عبر اتّصالات رفيعة المستوى، عن استيائها ممّا يَجري، محذّرةً من إمكانية تأثّر علاقاتها بدولة الاحتلال سلباً، لا سيما في ضوء الأزمة القائمة بالأساس منذ أسابيع بين تل أبيب وأبو ظبي.

على الغلاف

عن ساعات التفاوض العصيبة: «الجهاد» تصبر... وتحصد مطلبها

غزة ـ **يوسف فارس**

تختلف «ثأر الأحرار» عن سابقاتها من الجولات في 2019 و2022، في مستوى الثبات والهدوء الذي تمتّعت به قيادة المقاومة في خلالها. منذ لحظة الاغتيال الأولى، وحتى وقف إطلاق النار، سجّلت «الجهاد الإسلامي» لنفسها، كما ردّد الإعلام الإسرائيلي، جملة من النقاط، كان أبرزها التريّث في بدء الردّ، حيث لم يطلق صاروخ واحد طوال 35 ساعة، رثّبت خلالها «الجهاد» تفاهمات مع فصائل المقاومة، ولا سيما حركة «حماس»، سواءً لناحية خصوصية المعركة، أو اسمها الموحّد، أو المحافظة على التازر الداخلي حتى اللحظة الأخيرة فيها، أيّاً كانت التضحيات والخسائر.

أمّا النقطة الثانية، والتي جاءت نتيجة لما تقدّم، فهي أن المفاوضات على وقف النار، بدأت مبكرةً، وتحديداً بعد الضربة الصاروخية الكبيرة الثانية عصر يوم الأربعاء، حيث انطلقت جولات عدّة، وسُجّل ازدحام في مقترحات وصلت تباعاً إلى مكتب الأمين العام لـ«الجهاد»، كان أوّلها مساء اليوم المذكور، حين قدّمت المخابرات المصرية ورقة لاقت قبولاً لدى الفصائل المنضوية في إطار «الغرفة المشتركة» فيما رفضتها الجهاد، وردّت عليها برشقة صاروخية مئوية طاولت العشرات من المدن والبلديات الإسرائيلية. في أعقاب ذلك، قُدّمت مقترحات قطرية، ودخل الأميركيون على خطّ التفاوض، إلّا أن كلّ هذه المحاولات لاقت رفضاً من «الجهاد» التي كان أمينها العام، زياد النخالة، قد أكد، في أحد تصريحاته الصحافية التي عقّب فيها على معركة «وحدة الساحات»، أن الخطأ الوحيد الذي ارتكبه يومذاك، هو أنه استعجل القبول بوقف النار. هذا الموقف «الجهادي» الصلب أخرج مساعي التهدئة، من مستوى الأجهزة الأمنية في دول الوسطاء، إلى مستوى زعماء الدول، ولا سيما مصر وقطر والأردن، والذين وصلوا في يوم الجمعة إلى نقطة أعلنوا معها استعصاء التفاهمات. وبحسب مصادر مطّلعة، فإن النقطة التي بقيت عالقة حتى الدقائق الأخيرة، هي مطلب وقف الاغتيالات، وهو ما ثبت في الصحافة العبرية المقرّبة من رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، والتي كانت تؤكّد عقب كلّ جولة تفاوض، رفض «الجيش» النزول عند رغبة «الجهاد» في انتزاع تعهّد بوقف اغتيال القادة.

وعلى طريق محاولة إجبار النخالة على الإذعان لوقف النار، كثّف جيش الاحتلال عمليات التصفية، التي طاولت حتى اليوم الخامس من الجولة، ثلاثة قادة آخرين هم أعضاء في المجلس العسكري لـ«سرايا القدس»، التي ردّت في المقابل، على كلّ حادثة، بمضاعفة كثافة ومديات الصواريخ.

هكذا، بقي بند وقف الاغتيالات هو المعطّل الأساس لمسار التفاوض، فيما تكشف مصادر في «الجهاد»، لـ«الأخبار»، أن «الأمين العام للحركة، الذي مورست عليه ضغوط كثيرة، لوّح أمام الوسطاء بأنه مستعدّ لمواصلة القتال وحيداً إلى ما بعد يوم مسيرة الأعلام المرتقبة في نهاية الأسبوع الجاري، وقد تَسلّح في هذا الموقف بما أظهره الميدان من ثبات وصلابة، وقدرة مهولة على امتصاص الضربات الإسرائيلية، وأيضاً، بما وصله من إشارات من محور المقاومة بالاستعداد لتسخين جبهات أخرى عقب يوم الأحد. وعليه، لم يَجد المفاوض الإسرائيلي بدّاً من القبول بصيغة مخفّفة لجملة وقف الاغتيالات، للحيلولة دون سقوط نتنياهو داخلياً، ولذا أضيفت عبارة "وقف استهداف الأفراد" للدلالة على وقف الاغتيالات». ومع انتهاء المعركة، ظهر النخالة، مساء أول من أمس، لأوّل مرّة منذ بدء العدوان، مرهقاً وحزيناً بلا شكّ، ولكن صلباً ثابتاً أيضاً، وإذ حمل خطابه تلميحاً إلى كلّ ما قاساه في إدارة الجولة بقوله: «تحمّلنا ما تحمّلناه كي يبقى الموقف موحّداً»، فقد أكد «(أننا)

> بقي بند وقف الاغتيالات هو المعطّل الأساس لمسار التفاوض

خَرج من هذه المعركة، وسلاحنا بأيدينا، ومقاتلونا ما زالوا في الميدان، جاهزين على مدار الساعة لمقارعة العدوان». رسالةٌ بدا معها النخالة، الخارج للتوّ من حربه الثالثة التي يخوضها منذ العام 2019، وكأنه يردّد مقولة الأمين العام الأسبق: «(أكدنا بالقول وبالفعل، أننا لن نوقف جهادنا في أيّ مكان من فلسطين، وإن إطلاق النار على الاحتلال في غزة، سوف يستمرّ (...) لن نساوم على الدم، حتى لو على حجرٍ ذُبحنا».

الصوفة «الجهادي» الصلب أخرج مساعي التهدئة من مستوى الأجهزة الأمنية في دول الوسطاء إلى مستوى زعماء الدول (أ ف ب)

إسرائيل تَجرد حساباتها: لا منجز استراتيجياً

علي حيدر

يستطيع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن يتحدّث عن إنجازات تكتيكية هامّة حقّقها جيش العدو، وهو أمر مفهوم وغير مفاجئ في ضوء موازين القوى التي لا تُقارن مع «سرايا القدس»؛ لكنه لا يستطيع أن يتحدّث عن «تغيير المعادلة»، كما زعم خلال جلسة الحكومة، لأن ذلك يُجسم في المرحلة التي تلي، فضلاً عن أن مجريات الميدان تؤشّر إلى خلافه. وهناك العديد من الأسئلة التي يحتاج الجمهور الإسرائيلي إلى إجابات عليها، والتي لا تمتلك قيادته ردّاً سوى بالمناورة والتهرّب؛ ومنها: هل الجولة التي خاضها جيش العدو باسم «درع وسهم»، ستردع «سرايا القدس» عن الردّ على أيّ تجاوز لخطوط حدّدتها هي، كما فعلت في العديد من المحطّات السابقة؟ وهل سيستطيع ردعها عن ألّا يتجاوز ردّها منطقة «غلاف غزة»، إلى استهداف تل أبيب؟ على أن مواصلة المقاومة ردودها على اعتداءات العدو طوال عملية «ثأر الأحرار» يدحض أيّ مزاعم في هذا المجال.

في المقابل، وبعيداً من التصريحات العنترية لقادة العدو، التي عادةً ما تلي كلّ جولة مشابهة، يمكن السؤال عمّا إذا كانت القيادة الإسرائيلية ستكرّر، في المدى المنظور، خطوة عدوانية مشابهة، بعدما لمست أن المجريات الميدانية سلكت مساراً مغايراً للسيناريو الذي وضعته. وفي حال مبادرتها، هل ستكون أسيرةً لقوالب سابقة في تقدير السيناريو الذي سيلي، كما حصل في جلسة قرار الاغتيال، بالاستناد إلى سابقتَي عدوان 2019 و2022، والذي واجهته «سرايا القدس» باداء وتكتيك فاجأ العدو وشلّ نحو نصف الكيان الإسرائيلي، وأبقى أكثر من مليوني مستوطن في الملاجئ على مدى خمسة أيام؟ وهل يمكن العدو أن يراهن على إمكانية شلّ قدرات «السرايا»، بعدما أظهرت قدرة استثنائية على التكيّف مع متغيّرات الميدان، إلى حدّ أن الضغوط العسكرية والسياسية للاحتلال كانت تمارَس على قيادة «الجهاد» من أجل وقْف قصف الصواريخ!

التحدّي الإضافي الماثل أمام قيادة العدو، هو في ما إذا كانت التضحيات التي قدّمتها «سرايا القدس» في غزة، ستردع المقاومة في الضفة عن الاستمرار في تنفيذ العمليات المؤلمة ضدّ المستوطنين. على أن كل هذه الأوهام ستتبدّد عند أول عملية موجعة في الضفة. وهل يمكن العدو أن يَفترض أن «السرايا» سترتدع عن الردّ في حال تجاوزت حدوداً معيّنة، بعدما أظهرت تصميماً أسطورياً غيّر كل المشهد والمعادلة التي حاول العدو إرساءها، فيما لن تغيّر الوقائع مزاعمه التي يكرّرها نتنياهو في أعقاب كل جولة، بالحديث عن الضربة الأقسى في تاريخ هذا الفصيل أو ذاك، ولا عن تغيير المعادلة التي لن تطول الأيام حتى يكتشف الجمهور الإسرائيلي ومعه قيادته، أن شيئاً لم يتغيّر في زخم المقاومة ولا في المعادلات ولا مواصلة مراكمة وتطوير القوّة.

في ضوء الكثير من الأسئلة المفتوحة والمؤشّرات المدوية إلى عدم ضمان ألّا تجد إسرائيل نفسها مرّة أخرى أمام خيارات ضيّقة تتقارب فيها مستويات مخاطر المبادرة والامتناع، رأى رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء تامير هايمن، (2018-2021)، أن «العملية (جيش العدو) على المستوى التكتيكي سجّلت إنجازاً كبيراً... لكن على المستوى الاستراتيجي، لم يتغيّر شيء»، في إشارة إلى عدم نجاح الجيش الإسرائيلي في إملاء معادلة جديدة أو تعزيز حالة الردع بالمستوى الذي يُقيّد قيادة حركة «الجهاد» عن المبادرة العملانية أو الردّ. هذا الواقع الإشكالي والتحدّي الذي تمثّله المقاومة في قطاع غزة، يشكّل عامل ضغط على الجبهة الداخلية وعلى مستوطني «غلاف غزة» تحديداً. ولذلك، فإن «الجمهور في إسرائيل»، بحسب رئيس مجلس الأمن القومي السابق، اللواء غيورا ايلاند، «يريد التغيير الجذري لكنه غير مستعدّ لدفع الثمن». وبفعل مخاطر خيار التكيّف مع الأمر الواقع، والأثمان الباهظة لأيّ محاولة تغيير جذري والمخاطر التي يمكن أن يتدحرج إليها، وفشل مساعي إنتاج معادلة ردع ناجعة في مقابل المقاومة في القطاع، تتعدّد المقاربات في الواقع الإسرائيلي التي تسهم في زيادة تعقيد المسألة من الناحيتين الميدانية والسياسية، ومن أبرز معالمه التي عبر عنها اللواء هايمن: «على المستوى الاستراتيجي، لا يوجد لدينا رؤية موحّدة شاملة متّفق عليها، أو إلى أين نريد أن نسير بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني». أثبتت الكثير من التجارب أن الإسرائيليين قد يجدون وصْف مشاكلهم والتحدّيات التي يواجهونها، ويتّفقون في الكثير من الأحيان على وصف الوضع الأمثل الذي يصبّ في مصلحتهم؛ إلّا أنهم ينقسمون في الموقف من القيود التي تُثقل على صانع القرار، وفي طرح الخيارات البديلة. وعلى هذه الخلفية، يأتي ما أورده الخبير في الشؤون الاستراتيجية، إيال زيسر، في مقالة له في صحيفة «إسرائيل اليوم»، من أنه «بعد عقدين من العمليّات في غزة، ينبغي الاعتراف بأنه ليس لدى إسرائيل حتى الآن أيّ جواب على التحدّي الذي تمثّله غزة».

لا يستطيع العدوان يتحدّث عن «تغيير المعادلة»، كما زعم خلال جلسة الحكومة (أ ف ب)

معجزات اليوم الأخير: «السرايا» لم تسكت صواريخها

غزة ـ **يوسف فارس**

حزينةٌ مرّت «تاسعة البهاء» عشيّة يوم الجمعة الذي شهدت ساعات نهاره اغتيال مسؤول ركن العمليات في «سرايا القدس»، إياد الحسني. عدد محدود من الصواريخ أُطلق على مستوطنات قريبة من حدود القطاع، ليصاب آلاف المواطنين الذين انتظروا على أسطح المنازل الرشقات الكبيرة، بخيبة أمل. كثُر الحديث، عندها، عن أن «ظهر السرايا قد كُسر»، وعن أن الساعات القريبة من منتصف تلك الليلة، ستشهد توقيع اتفاق تهدئة، بانتصار إسرائيلي ناجز. وعلى رغم أن الرشقات الصاروخية المتقطّعة استمرّت طوال الليل، فإن غياب الزخم، وسط حاضنة شعبية موجوعة، كان السمة الأبرز لساعات ما قبل النهاية. على أن المشهد كلّه انقلب، بالتزامن مع بدء مراسم تشييع الحسني قبل ظهر أوّل من أمس. إذ إن رشقات مئوية من الصواريخ استمرّت في الانطلاق طوال عشر دقائق، أولاها، تضمّنت وفق الإعلام العبري إطلاق نحو 100 صاروخ، طاولت في لحظة واحدة أكثر من 30 مستوطنة ومدينة، من مثل «حولاد» و«يسودوت» و«نيتسر حزاني» و«غفعات واشنطون» و«كفار مردخاي» و«مبشير» و«مسجاف دوف» و«ڤافيه مبطاح» و«يافنيه وشدماه» و«يتسرون» و«كرم ببينة» و«عاد هلوم» و«أسدود» و«جان هدروم» و«قاعدة حتسور» و«أمونيم» و«عزريكم» و«سديه عوزياهو» و«شتوليم» و«بني رام» و«جاني طال» و«حفيتس حاييم» و«حيتسف» و«بد بنيامين». كما وصلت بعض الصواريخ إلى مدن العمق، من مِثل تل أبيب والخضيرة ونتانيا، على بعد 85 كيلومتراً.

قلبت تلك الرشقة المركّزة والكبيرة، المشهد المعنوي في الشارع، رأساً على عقب، ليغيب الحديث عن وقف إطلاق النار لساعات. وعلى رغم تصاعد سياسة قصف بيوت عناصر وحتى شهداء «سرايا القدس» مذّاك، فإن الحاضنة الشعبية، حينها، كانت قد وطّنت نفسها على جولة قد تستمرّ إلى يوم الخميس المقبل. وسط ذلك كلّه، كثف الإعلام الحربي التابع لـ«السرايا» و«غرفة العمليات المشتركة» من البيانات والرسائل المصوّرة، والتي أظهر بعضها مفارز الصواريخ الثقيلة «براق وبدر»، ومرابض سلاح المدفعية «الهاون» الذي كان قد رسم مشهدية خطيرة في المواقع العسكرية المحاذية للشريط الحدودي للقطاع، إذ دكّ موقع «شوكداه» بأكثر من 50 قذيفة هاون، تدرّج الإعلام العبري في تمرير خسائر الاحتلال من جرّائها، لتتضارب الأنباء ما بين سقوط ثلاثة قتلى، ومن ثَمّ عدد من الجرحى بإصابات خطيرة، وأخيراً قتيل واحد وإصابتين خطيرتين.

كانت رشقات الساعة 12:40 ظهراً، هي البداية لدراما خطيرة صُنعت دقائقها بالنار. في تلك الساعات، أعلنت «سرايا القدس» أن مجموعة من سلاح الدروع نجحت، يوم الجمعة، في استهداف تجمّع للجنود الإسرائيليين في موقع الإرسال بصاروخ موجّه، وحقّقت فيهم إصابات مباشرة. ثمّ تواصل مشهد الإغراق الناري حتى ساعات المساء، وكان يُراد منه، وفق مصدر في «السرايا»، تفريغ سياسة اغتيال القادة من مضمونها، من خلال عبْر عنها تصميم نشره الإعلام الحربي، حمل عبارة «الكلمة العليا لنا»، فيما لم يسعف الوقت جيش الاحتلال لتوجيه ضربات جديدة ردّاً على الرشقات الأخيرة.

ومع بدء وقف إطلاق النار، شهدت شوارع القطاع مسيرات جماهيرية حاشدة وصلت إلى منازل الشهداء، ولا سيما قادة المجلس العسكري، ردّد المشاركون فيها شعارات أكدت مواصلة مبايعة المقاومة.

> شهدت شوارع القطاع مسيرات جماهيرية حاشدة وصلت إلى منازل الشهداء

مطاولةً مستوطنات «غلاف غزة»، ثم وصلت رشقة كبيرة منها إلى مدينة أسدود، وأخرى إلى «بلماحيم» في ضواحي تل أبيب، وثالثة أيضاً إلى «حولون» و«ريشون لتسيون». أرادت «السرايا» أن ترسم مشهدية أيضاً، حمل عبارة «الكلمة العليا لنا»، فيما لم يسعف الوقت جيش الاحتلال لتوجيه ضربات جديدة ردّاً على الرشقات الأخيرة.

ومع بدء وقف إطلاق النار، شهدت شوارع القطاع مسيرات جماهيرية حاشدة وصلت إلى منازل الشهداء، ولا سيما قادة المجلس العسكري، ردّد المشاركون فيها شعارات أكدت مواصلة مبايعة المقاومة.

على ان المشهد كلّه انقلب، بالتزامن مع بدء مراسم تشييع الحسني (أ ف ب)

بن غفير لا يشبع دماً: أقتلوهم في الضفة

رام الله ـ **أحمد العبد**

لم يرتَو المتطرّف إيتمار بن غفير، وزير «الأمن القومي» في حكومة العدو، من دماء الفلسطينيين التي سُفكت خلال أيام العدوان الخمسة على قطاع غزة؛ فما إن أُعلن عن التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، حتى خرج ليدقّ طبول الحرب من جديد، ويدعو إلى سفك المزيد من دماء الفلسطينيين، مطالباً ببدء عمليّة عسكرية ضدّ الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، وقائلاً، خلال اجتماع مع أعضاء حزبه: «أثّرت في العملية (العدوان على غزة)، الطلب التالي للاغتيالات والقتل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)». وتابع: «لا يمكننا الدخول في فترة احتواء وهدوء. يجب أن تكون العمليّة القادمة في يهودا والسامرة... عدد غير قليل يخرجون من هناك...». وشدّد بن غفير على أنه «إذا اعتقد المتحدّثون باسم الليكود أنني ساتي بذيل بين ساقيّ، فإن الوضع هو عكس ذلك. تأثّرت بالعمليّة... لن نفكّك الحكومة اليمينية، لكنّنا لن نجلس في حكومة تتبع خطاً غير يميني». وبن غفير الذي أنهى مقاطعته لاجتماعات الحكومة، دقائق بعد اغتيال قادة «سرايا القدس» على يد الاحتلال، وشنّ عدوان على القطاع استمرّ خمسة أيام - وهو أحد اشتراطاته لإنهاء خلافه مع نتنياهو -، عاد هذه المرّة للتحريض على الضفة الغربية، لكونه يشعر بأن ضغوطه تؤتي ثمارها، وأن ما حدث في غزة يمكن أن يتكرّر في الضفة.

وإذا كان ثمن إرضاء بن غفير، هو المزيد من الدم الفلسطيني، فإن نتنياهو لا يمانع ذلك بالمرّة، وخاصّة إذا كان يعتقد بأن ساحة الضفة باتت وحيدة بعد العدوان على غزة، وأن المقاومة في القطاع لن تكون قادرة على الدخول في مواجهة جديدة، إذا ما حدث أيّ تطوّر في الضفة الغربية أو القدس. وليس خافياً أن مسألة شنّ عملية واسعة في الضفة، وتحديداً في شمالها، طُرحت للنقاش على طاولة الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وتناقلتها وسائل الإعلام العبرية، وكانت خياراً متقدّماً للتنفيذ إلى جانب شنّ عدوان على قطاع غزة (وهو ما حصل)، في الوقت الذي لم يتوقّف فيه الجيش عن تنفيذ اقتحامات واعتقالات وإعدامات يومية. وفي هذا الإطار أيضاً، نفّذ جيش الاحتلال عمليّة عسكرية في البلدة القديمة في مدينة نابلس صباح أمس، استهدفت خليّة مقاومة يدّعي أنها وراء عمليّة إطلاق النار في بلدة حوارة، والتي أصيب فيها ثلاثة جنود، واعتقل منفّذوها. وجاءت العملية في حارة القيسارية، بعد أقلّ من 24 ساعة من عملية واسعة استهدفت مقاومين في مخيم بلاطة في مدينة نابلس، أسفرت عن إعدام شابين، بعد فشل العمليّة وتمكّن المقاومين من الانسحاب من المنزل الذي حوصروا فيه، بعدما أمطروا القوات الخاصة التي حاصرت المنزل بالرصاص وأوقعوا إصابات مباشرة في صفوفهم، وفق شهود عيان، قبل أن يُقدم جنود الاحتلال على الانتقام من الأهالي بإطلاق النار العشوائي عليهم وقصف المنزل بالقذائف، ما أدّى إلى احتراقه. وارتفعت، في الأشهر الأخيرة، وتيرة استهداف مخيم بلاطة الذي يُعدّ الأكبر في الضفة الغربية، ولا سيما مع انطلاقة «كتيبة المخيم» أسوة بمخيمات ومواقع أخرى في الضفة، وتنفيذها عمليّات مختلفة ضدّ الاحتلال ومستوطنيه والاشتباك معهم. وقد ارتقى اثنان من قادتها، هما: سعود الطبطبي ومحمد أبو ذراع، في نيسان الماضي، أثناء توجّههما لتنفيذ عملية إطلاق نار على مستوطنة إيتمار شرق نابلس.

وعلى رغم الدمار الهائل الذي ألحقه العدوان بغزة، إلّا أن الفلسطينيين باتوا أكثر ثقة بمقاومتهم، وخروجهم منتصرين من هذه الجولة، وذلك انطلاقاً من فشل إسرائيل في فرْض شروطها على المقاومة، بحسب صحيفة «هآرتس» العبرية، التي لفتت أيضاً إلى أن إسرائيل ظلّت، على مدى يومَي الجمعة والسبت، تنتظر مساعدة المخابرات المصرية، على أمل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، نظراً إلى أنها لم تكن قادرة على إملاء استراتيجية خروج من هذه العملية، لا في التوقيت ولا في الشروط التي سعت إليها.

من جهتها، خاضت المقاومة في غزة مواجهات عنيفة ليس آخرها معركة «ثأر الأحرار»، انطلاقاً من المعادلة التي فرضتها، وهي «وحدة الساحات» وعدم الاستفراد بها، بما فيها الضفة الغربية. وبالعودة إلى خلفيات العدوان، فإن سببه المباشر الردّ الكبير الذي نفّذته المقاومة على اغتيال الشيخ الأسير خضر عدنان، والذي شكّل لطمة لحكومة اليمين المتطرّفة، وكذلك المواجهة القصيرة التي وقعت في شهر رمضان والقصف الصاروخي من قطاع غزة وجنوب لبنان وسوريا عقب اقتحام المسجد الأقصى، والذي ينسحب كذلك على معركة «سيف القدس»، وهو ما دفع نائب مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، تسيون عبران، إلى المطالبة بالتحقيق مع المسؤولين الذين سمحوا بموت الشهيد خضر عدنان في السجن لأنه أفضى إلى الحرب على غزة والتحقيق مع نتنياهو لعدم استجابته لطلب قادة الجيش والمخابرات بوقف الحرب يوم الخميس الماضي.

تبدو إسرائيل واهمة إذا ظنّت أن شنّ عملية عسكرية على قطاع غزة يمكن أن يسحب المقاومة بعيداً من المعادلات التي سعت إلى فرْضها بالدم، وهي التي حرصت على تجسيدها وهي تحت القصف والعدوان. ولعلّ ذلك تجسّد في الرسائل التي حملتها الصواريخ التي أطلقت، يوم الجمعة، على مدينة القدس، والتي قالت «سرايا القدس» إنها بمثابة رسالة للجميع، وإن ما يجري في القدس ليس ببعيد عمّا يجري في غزة.

> يُتوقّع أن تُصعّد إسرائيل عدوانها في الضفة الغربية، في الفترة المقبلة، عسكرياً واستيطانياً

في وقت أجمع فيه محلّلون وخبراء عسكريون إسرائيليون على أن الكيان لم يحقّق أهدافاً مهمّة من وراء عدوانه، باستثناء اغتيال قياديَّين عسكريَّين في «الجهاد»، وأن عدواناً آخر على غزة هو مسألة وقت ليس أكثر.

من هنا، يُتوقّع أن تُصعّد إسرائيل عدوانها في الضفة الغربية، في الفترة المقبلة، عسكريّاً واستيطانيّاً؛ فهي تريد اجتثاث تنامي المقاومة المسلّحة بأيّ طريقة، وإطلاق العنان للمشروع الاستيطاني، سواء من خلال البناء الاستيطاني وتشريع البؤر ومصادرة الأراضي، أو عبر تسهيل مخطّطات الجمعيات الاستيطانية ضدّ المسجد الأقصى، الساعية إلى حشد آلاف المستوطنين للمشاركة في «مسيرة الأعلام» في القدس، الخميس المقبل، وذلك بعدما اتّخذت خطوة هي الأولى من نوعها بتقديم طلب رسمي إلى سلطات الاحتلال للسماح لها بتنفيذ اقتحام جماعي للمسجد، وهي بكلّ تأكيد عوامل انفجار لن تكون حدودها فلسطين المحتلّة فقط، وخاصّة في ظلّ تعهّد العديد من قوى المقاومة بعدم السماح بذلك. واستباقاً لـ«مسيرة الأعلام» التي كانت أحد أسباب معركة «سيف القدس»، فقد هدّد عضو «الكابينت» وزير الاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أمس، باغتيال مَن يحاول عرقلة المسيرة، قائلاً إن «أيّ تنظيم يحاول المسّ بالمسيرة وإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل لمنعها؛ فدم جميع قادته سيكون على طاولة التصفيات، وسنعمل على تصفيتهم كما فعلنا ذلك مع الجهاد الإسلامي»، في إشارة منه إلى حركة «حماس».

السلة اللبنانية

الرياضي «يُسقط» الحكمة في غزير ويتأهل إلى النهائي

حسم نادي الرياضي ـ بيروت سلسلة نصف نهائي بطولة لبنان لكرة السلة (3-0)، بعد تحقيقه انتصاراً جديداً مساء أمس على نظيره الحكمة، في ملعب غزير بنتيجة (96-93). وكانت نتائج الأرباع الأربعة (28-23) (34-23) (13-25) و(18-25). انتصار «مجنون» جاء في اللحظات الأخيرة. حرم عبره الرياضي، منافسه التاريخي من تحقيق فوز معنوي في «المربع الذهبي»، ليتأهل إلى النهائي. ويواجه الفائز في السلسلة الثانية بين بيروت فيرست كلوب وديناميو لبنان

قدم لاعبو الرياضي أداءً مميزاً (سركيس برتسيان)

حسين سقور

منذ سنوات طويلة لم يرتقِ مستوى «ديربي» كرة السلة اللبنانية بين الحكمة والرياضي إلى هذا المستوى. عادت المنافسة بين الناديين الأكبر في لبنان إلى سابق عهدها بعد عودة الحكمة إلى السكة الصحيحة، مقابل ثبات الرياضي على مستواه المميز منذ عشرين عاماً، بفعل الاستقرار الإداري في النادي البيروتي، والذي أوصله إلى النهائي الـ21 له منذ العام 1994.

> فاز الرياضي رغم طرد كريم زينون والضغط الجماهيري الكبير في غزير

> المواجهة المنتظرة بين الناديين في نصف نهائي بطولة لبنان لهذا الموسم، والتي وصفت بأنها «نهائي مبكر»، لم تخيّب عشاق كرة السلة، فكانت على أعلى مستوى فنياً وجماهيرياً، وتمكن الرياضي من حسمها بثلاثة مباريات نظيفة، مستفيداً من الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها لاعبوه.

فاز الرياضي في المباراة الأولى من السلسلة على أرض الحكمة بنتيجة (86 ـ 81)، قبل أن يعود ويجدد الفوز على أرضه في المنارة (93 ـ 89). المباراة الثالثة دخلها لاعبو الرياضي بمعنويات عالية بعد فوزهم في المباراة الأولى من سلسلة نهائي دوري السوبر لغرب آسيا أمام غوغران الإيراني، فيما كان الحكمة يريد لعب مباراة «حياة أو موت»، كونه يحتاج للفوز للحفاظ على آماله بالتأهل إلى النهائي.

تقدم الحكمة في معظم فترات اللقاء يوم أمس مستفيداً من الضغط الكبير الذي وضعه جمهوره على لاعبي الرياضي، فأنهى الشوط الأول متقدماً بنتيجة (28 ـ 23)، مستفيداً من تألق صانع ألعابه علي مزهر، إضافة إلى كليف ألكسندر وسيرجيو الدرويش. هذا التفوق استمر في الربع الثاني، بخاصة بعد طرد الحكم للاعب الرياضي كريم زينون بعد خطأين غير رياضيين، اعترض عليهما الجهاز الفني لنادي المنارة لينتهي الربع الثاني وبالتالي الشوط الأول بنتيجة (62 ـ 46) لأصحاب الأرض.

في الربع الثالث لعبت خبرة الرياضي دورها، فتألق اللاعب الأسترالي ديوب ريث صاحب الـ24 نقطة خلال المباراة، إضافة إلى كيفن مورفي (20) ووائل عرقجي (12)، فسجل الرياضي 25 نقطة مقابل 13 فقط للحكمة، لينتهي الربع بفارق 4 نقاط فقط. ربع ثالث كان رائعاً للرياضي، عطل خلاله مفاتيح الحكمة جميعها، وأعاد الأمل للاعبيه بإمكانية الفوز، وتجنب مباراة رابعة على أرضه في نصف النهائي.

وفي الربع الرابع كانت ثنائية إسماعيل أحمد وديوب ريث، حاسمة في قلب الكفة لمصلحة نادي المنارة. تألق اللاعبان المخضرمان في تنفيذ خطة دفاع المنطقة، ومنعوا نجوم الحكمة وفي مقدمتهم كليف ألكسندر من تسجيل أكثر من 18 نقطة. وقبل دقيقة ونصف من نهائي المباراة عادل كريفن مورفي النتيجة، ثم تقدم وائل عرقجي وأمير سعود (18 نقطة)، ليصعبوا المهمة على أصحاب الأرض، ويحسموا اللقاء لمصلحتهم.

ورغم الخسارة كان مستوى ألكسندر مميزاً مع 24 نقطة، مقابل 19 للدرويش و15 لكيروين روش وباتريك بو عبود.

وبعد التأهل المحلي سيبدأ الرياضي اليوم تحضيراته للمباراة الثانية من نهائي سوبر غرب آسيا بمواجهة غوغران الإيراني يوم الأربعاء المقبل (الساعة 21:45 بتوقيت بيروت) على ملعب مجمع نهاد نوفل في ذوق مكايل، وهو سيحتاج للفوز من أجل الظفر باللقب، وبالتالي المشاركة في فاينل 8 غرب آسيا، والخليج الذي يبدأ في 5 حزيران المقبل، والذي يشارك فيه الرياضي وغوغران إضافة إلى بيروت وبطلي الهند وكازاخستان، كما ثلاثي منطقة الخليج وهم نادي شباب الأهلي ـ دبي الإماراتي والكويت الكويتي والمنامة البحريني.

يذكر أن المباراة الثالثة من سلسلة نصف نهائي بطولة لبنان الثانية تُلعب اليوم الساعة 21:45 بين ديناميو لبنان وبيروت. ويتقدم ديناميو (2 ـ 0) في السلسلة، وفي حال فوزه اليوم على أرضه في روكلاند أرينا على طريق المطار، سيعطيه بطاقة النهائي لمواجهة الرياضي.

لا ليغا

نهاية حقبة وبداية أخرى... ريال مدريد «يبدّل جلده»

> فرض ريال مدريد نفسه رقماً صعباً في أوروبا خلال السنوات الأخيرة، إثر تألقه اللافت ضمن بطولة دوري الأبطال. تفوّق صريح يعود إلى عوامل مختلفة، أبرزها متانة خط الوسط المكوّن من لوكا مودريتش، توني كروس وكاسيميرو. ومع بداية انتهاء الحقبة الثلاثية، تنصّب الأعين على رئيس النادي فلورنتينو بيريز، الذي يستعد لتقديم الشعلة إلى ثلاثي جديد شاب وواعد. الريال يحارب على أكثر من جبهة، وأهمها بالنسبة إليه هو دوري الأبطال، حيث تعادل في نصف نهائي الذهاب مع مانشستر سيتي على أرضه بهدف لمثله. وسيكون مطالباً بالحسم منتصف الأسبوع في لقاء العودة

حسين سقور

في آخر تسع نسخ من دوري أبطال أوروبا، تُوِّج ريال مدريد بطلاً للمسابقة خمس مرات، ليرفع رصيده إلى 14 بطولة بالمجمل كرقم قياسي. «هيمنة» لم تكن لتحصل لولا التوازن في خط الوسط بالدرجة الأولى.

التحوّل الجوهري حصل بعد إعادة كاسيميرو من فترة إعارة في بورتو، وإشراكه أساسياً من قبل زين الدين زيدان عام 2015. شخصية زيدان نجحت في إقناع فلورنتينو بيريز بالاعب البرازيلي وأهميته بالنسبة إلى الفريق، لينتهي الأمر بكاسيميرو شريكاً لمودريتش وكروس في الوسط.

يُعرف كاسيميرو بوظائفه كلاعب ارتكاز تقليدي، يقطع الكرات ويقلل من هجمات الخصوم مع بذله جهوداً مضاعفة لتغطية المنطقة خلف الأظهرة عند الهجوم، ما يعطي زملاءه راحة في التقدم. مشاركة اللاعب البرازيلي في الوسط أدت إلى تحرير كروس ومودريتش اللذين زادت معدّلات صناعتهما للأهداف. هكذا، فرض الثلاثة أنفسهم كأحد أفضل خطوط الوسط في العالم، إن لم يكن أفضلهم.

بعد النجاح اللافت، أخذ ريال مدريد يفكّر في تعويض الثلاثي على مراحل. بدأ الأمر بالتخلّي عن كاسيميرو لمصلحة مانشستر يونايتد، وبيدو أن مودريتش (37 عاماً) وكروس (33 عاماً) لن يعمّرا كثيراً في قلعة سانتياغو برنابيو.

بديل كاسيميرو على المدى البعيد قد يتمثّل باللاعب إدواردو كامافينغا. انضم الشاب الفرنسي إلى ريال مدريد في اليوم الأخير من سوق الانتقالات الصيفية لعام 2021، لكنه عانى حينها في اقتحام التشكيلة الأساسية ضمن مركز كمتوسط ميدان نظراً إلى زحمة النجوم. ورغم مشاركته أخيراً في مركز الظهير الأيسر، يبقى المركز المفضل لكامافينغا هو وسط الملعب المدافع أو محور الوسط، ما سيمثل بديلاً استراتيجياً لكاسيميرو يمكن الاعتماد عليه في المستقبل القريب.

> سيكون كامافينغا وتشواميني عنصرين أساسيين في الريال خلال الفترة المقبلة

هو لم يشرف على أي فريق منذ رحيله عن باريس سان جيرمان الفرنسي في الصيف الماضي. وهو حقق مع توتنهام، الغريم اللندني لتشيلسي، نتائج جيدة في الفترة التي قضاها هناك، إذ أنهى توتنهام في المراكز الأربعة الأولى أربع مرات من أصل خمسة مواسم مع الأرجنتيني، مقابل مرتين فقط في 24 موسماً قبل وصوله. كما قاد الفريق إلى نهائي دوري أبطال أوروبا 2019 عندما خسر أمام ليفربول. وقاد بوكيتينو سان جيرمان للفوز بلقب الدوري في موسمه الثاني لكنه رحل بعد فشله في إحداث تأثير في دوري أبطال أوروبا. ومن جهته حقق تشيلسي، بطل إنكلترا 2017، فوزاً واحداً في آخر 11 مباراة في جميع المسابقات ومن المتوقع ألا يتأهل لأي مسابقة قارية الموسم المقبل.

ميركاتو

تشيلسي يعيّن مدرّبه السادس في آخر خمس سنوات

أكدت وسائل إعلام إنكليزية مساء أمس الأحد، عن توصل مدرب ناديي توتنهام الإنكليزي وباريس سان جيرمان الفرنسي السابق، الأرجنتيني ماوريسيو بوكيتينو، إلى اتفاق مع نادي تشيلسي لتولي تدريب الفريق الموسم المقبل. وأشارت هيئة الإذاعة البريطانية إلى أن بوكيتينو سينضم إلى النادي هذا الصيف على أن يبقى فرانك لامبارد مدرباً مؤقتاً حتى نهاية الموسم.

ولم يوقّع الأرجنتيني (51 سنة) بعد رسمياً على العقد مع النادي اللندني، لكن إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاق يجب أن يتم في الأيام المقبلة، وفق ما ذكرت وسائل إعلام أخرى مثل موقع ذي أثليتيك ليعود إلى الدوري الممتاز بعد أربع سنوات من إقالته في توتنهام. ويمر تشيلسي بموسم كارثي، هو الأول تحت إشراف الملاك الجدد. ويحتل المركز الحادي عشر في الدوري برصيد 43 نقطة فقط حصدها من 35 مباراة قبل ثلاث مباريات من النهاية. واستثمر رجل الأعمال الأميركي تود بويلي وصندوق استثمار كليرلايك أكثر من 600 مليون يورو في سوق الانتقالات خلال الصيف الماضي ومطلع العام الحالي، لكن هذه الاستثمارات التي شملت بشكل أساسي اللاعبين الشباب والواعدين، لم تؤتِ ثمارها. كما قرر بويلي إقالة الألماني توماس توخيل بعد 7 مباريات فقط هذا الموسم، عندما كان النادي يحتل المركز السادس، وعيّن غراهام بوتر من برايتون، وهو مدرب اعتبر أيضاً واعداً ولكن من دون خبرة في نادٍ بمكانة تشيلسي. وسيكون بوكيتينو سادس مدرب دائم لتشيلسي خلال خمس سنوات. وهو لم يشرف على أي فريق منذ رحيله عن باريس سان جيرمان الفرنسي

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

غرفة الرئيس مريانا عناني

يُبلغ إلى المُنفذ عليهم: توفيق سليم الشعار وجمال سليم الشعار وسعاد سليم الشعار وشريفة الشعار ورتيبة الشعار وأبو سليم الشعار عملاً بأحكام المادة 409 أصول مُحاكمات مدنية تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2021/425 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ ماري عادل الشعار، وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة الإستئناف المذهبية الدرزية قرار رقم 426/ تاريخ 1981/12/8، وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المرفقة به، علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بإنقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان، وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت، ويُصار بعد إنقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام، إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة

مأمور تنفيذ بيروت

أحمد كالوت

وفيات

زوج الفقيدة بهجت جرجس

أولادها غسان زوجته يوليا فايتشر وأولادهما: كارل وسيرج

المهندس مروان

ابنتها المحامية غادة زوجة السفير روبير نعوم وابنتهما: كلوديا

أشقاؤها المرحوم غنطوس زوجته سلوى أبو مراد وعائلتها

أنطوان وعائلته

شقيقاتها ليلى أرملة المرحوم نهاد زامل وعائلتها

سناء زوجة المهندس سمير سعد وعائلتهما

عائلات غنطوس، نصر، جرجس، عاصي، فايتشر، نعوم، أبو مراد، زامل، سعد وعموم عائلات كوكبا ودير ميماس وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم على رجاء القيامة فقيدتهم الغالية المرحومة

لورِيس كرم غنطوس (نصر)

المنتقلة إلى رحمته تعالى يوم السبت الواقع فيه 13 أيار 2023 مزودة بالأسرار المقدسة.

تقبل التعازي اليوم الاثنين 15 أيار 2023 في صالون كنيسة مار يوسف الحكمة ابتداء من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساء.

زوجة الفقيد: تقلا يوسف شاهين

أبناؤه: فادي وزوجته ميرنا روبير شربل وأولادهما وعائلاتهم

المهندس كلود وزوجته ريتا جوزف فيصل وعائلتهما

بناته: فاديا زوجة الدكتور نعيم أديب باسيل وأولادهما وعائلاتهم

كلوديت أرملة المرحوم طوني يوسف غسطين وأولادها

المحامية موني

جومانا زوجة المهندس أنطوان بدوي أزعور وعائلتهما

أشقاؤه: سميرة صفير أرملة المرحوم فريد وأولادها وعائلاتهم

الأستاذ توفيق (مختار بلدة سقي رشميا ورئيس المجلس الثقافي - جبيل) وزوجته سهيلا العشي وأولادهما وعائلاتهم

ميشال وزوجته دالينا بابويان وأولادهما وعائلاتهم

شقيقاته: أولاد المرحومة ناديا زوجة المرحوم يوسف فاضل وعائلاتهم

أولاد المرحومة جانيت زوجة المرحوم الياس روحانا نعمه وعائلاتهم

ميشال مناسا أرمل المرحومة يمنى وأولاده وعائلاتهم

مرتا أرملة المرحوم أنطوان مرعي وأولادها وعائلاتهم

عمه: أولاد المرحوم منصور يوسف صفير وعائلاتهم

عمتاه: أولاد المرحومة مرتا زوجة المرحوم يوسف إسحق وعائلاتهم

أولاد المرحومة ثريا زوجة المرحوم طانيوس صفير وعائلاتهم

خاله: أولاد المرحوم يوسف حرب وعائلاتهم

أبناء حمية المرحوم يوسف جرجس شاهين وعائلاتهم في الوطن والمهجر

وعائلات: صفير، شاهين، حرب، شربل، فيصل، باسيل، غسطين، أزعور، العشي، بابويان، فاضل، نعمة، مناسا، مرعي، إسحق، نعيم وعموم عائلات سقي رشميا ومن ينتسب إليهم في الوطن والمهجر ينعون لكم على رجاء القيامة المجيدة فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم:

جوزف بشارة صفير

ابنه المرحوم جهاد

المنتقل إلى رحمته تعالى نهار السبت الواقع فيه 13 أيار 2023 متمماً واجباته الدينية. واحتفل بالصلاة لراحة نفسه في كنيسة سيدة القطين الرعوية - سقي رشميا.

لنفسه الراحة ولكم من بعده طول البقاء - صلوا لأجله

تقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 15 و16 الجاري في منزله الكائن في حبوب

يقام قداس المرافقة لراحة نفسه نهار الثلاثاء 16 الجاري الساعة السادسة في كنيسة مار ماما الرعوية - حبوب.

الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة.

استراحة

كلمات متقاطعة 4308

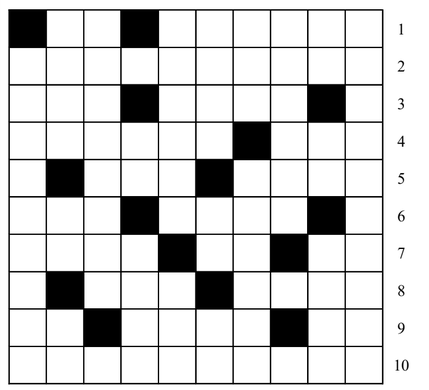

افقيا

1- دولة أوروبية – مناص – 2- رائعة الكاتب القصصي الروسيّ تولستوي – 3- جزيرة في إمارة أبو ظبي إشتهرت قديماً بصيد اللؤلؤ – غزال – 4- أصفر بالأجنبية – هجرة السكان – 5- الحزن والكرب – لمع – 6- مصيف لبناني – من الأشجار – 7- حسب الأموال – حرف نصب – يطلب مجيء شخص – 8- قاربت الشمس الغياب – مشروب مُسكر – 9- دقّ الجرس – إحدى مسرحيات شكسبير – للتفسير – 10- تسمية تُطلَق على يوم الحساب عند نهاية العالم

عمودياً

1- فنان لبناني – 2- واحد بالأجنبية – متشابهان – ماركة حليب مجفّف – 3- بحيرة روسية – 4- من المعادن – لقب غاندي – 5- لعبة أحجار – وعاء الخمر – تعب وأعيا – 6- عائلة أديب فرنسي راحل من مؤسسي السريالية – عطر وأريج – 7- قطع – يعدّد محاسن الميت – 8- رسّام كاريكاتوري لبناني راحل – 9- ممثلة ومغنية مصرية – إله مصري – والدة – 10- بلدة لبنانية في قضاء صور

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- تشبلي – هرقل – 2- شيخ الصلح – 3- ركل – تمّ – بصم – 4- با – بفتح – آه – 5- نغمات – قلب – 6- أو – الثوب – 7- لويس – أني – 8- المتناغم – 9- وهل – بقّل – بي – 10- لا موت فوكيه

عمودياً

1- تشرين الأول – 2- شيكاغو – لها – 3- يخلّ – لمم – 4- لا – ياقوت – 5- يلتفت – ينبت – 6- صمت – أساقف – 7- هل – حقل – غلو – 8- رحب – لثام – 9- صابون – بي – 10- لومه – بيليه

sudoku 4308

9		1			2			7
7				9	3	6	4	
	6		1					
6	1	8				7		2
			6			5	8	
4			9					3
	7					3		
3			7				1	6
		4		1		2		8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4307

5	8	6	7	4	1	9	3	2
1	4	7	9	2	3	5	6	8
3	2	9	6	5	8	4	1	7
7	3	1	4	8	5	6	2	9
8	5	4	2	9	6	1	7	3
6	9	2	3	1	7	8	4	5
9	1	3	8	7	4	2	5	6
2	6	5	1	3	9	7	8	4
4	7	8	5	6	2	3	9	1

مشاهير 4308

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل وراقص تونسي. حصل على جائزة أفضل ممثل في أيام قرطاج السينمائية عام 2006

5+6+2+4+3 = خيال النائم ■ 11+8+9+10 = يُغيّر ■ 7+1+3 = أكل الدواب

حل الشبكة الماضية: **الفونس دوديه**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

ماثيو جونسون: كان يا ما كان «بلاك بيري»

يكتبها شفيق طبارة

قبل اختراع الآيفون، وقبل استخدام الاندرويد، يذكر معظمنا أنّه كان هناك هاتف هيمن على سوق الهواتف الذكية المتنامي بين التسعينيات وأواخر القرن العشرين، أحدث هاتف «بلاك بيري» تغييراً جذرياً في استخدام الهاتف المحمول. الهاتف الثوري الجديد، كان يسمح لك بكتابة وإستقبال رسائل إلكترونية طويلة بفضل لوحة المفاتيح الشهيرة، ونظام رسائل فوري قادر على بعث رسائل غير محدودة في الوقت الفعلي، باستخدام «البلاك بيري مسنجر». الشركة الكندية RIM – Research in Motion التي أنشئت عام 1984، صعدت بسرعة وسيطرت على

> حافظ المخرج على الطاقة وروح الهواة باستخدام الكاميرا المحمولة على الكتف، بعيداً عن تعقيد الإنتاج الهوليوودي

كل شيء، وفي الوقت نفسه كانت نهايتها كارثية وفي وقت قياسي. أنشأ الشركة بعض الشبان والمهندسين العبقريين، لكن ليس في مرأب سيارات في كاليفورنيا مثل شركة «آبل»، ولا على مقاعد «جامعة هارفرد» مثل فايسبوك، إنما في مكتب صغير في ووترلو في كندا.

لصعود وانهيار «بلاك بيري» قصة واضحة جداً ومنطقية، نقلها المخرج الكندي ماثيو جونسون في فيلمه الجديد «بلاك بيري» (2023) المطروح في الصالات اللبنانية. مايك لازاريدس (جاي باروتشيل) ودوغ (ماثيو جونسون)، شابان عبقريان يصنعان أجهزة «مودم» ويتلاعبان بأفكار واختراعات غير ناضجة، ولا يهملان أبداً أمسيات الأفلام واللعب على الكمبيوتر في شركتهما RIM التي أنشأها. مايك ودوغ لديهما فكرة عن هاتف ذكي مع لوحة مفاتيح كاملة، لكنهما غير ناضجين كفاية ولا يعرفان كيف يسوّقان لشركتهما أو اختراعهما. اكتشف رجل الأعمال جيم بالسيلي (غلين هاورتون) مفهومهما الأول للهاتف الذكي، فبدأت حياتهما تتغير، من مكتب صغير إلى شركة كبيرة مستحوذة على أكثر من 40% من سوق الهواتف الذكية. مايك مهندس عبقري ولكنه ساذج بعض الشيء، قليل الكلام وغير قادر على إدارة شركته. عناده وهوسه الكندي عن الصورة التقليدية لأفلام التمكن المخرج من الحفاظ على نوع من الطاقة وروح الهواة في الفيلم باستخدام الكاميرا المحمولة على الكتف، بعيداً عن تعقيد الإنتاج الهوليوودي النموذجي. لكن هذه النبرة السينمائية، فقدت بعد فترة، روحها ودورها، بخاصّة أنها لم تتعامل مع التغيير في وتيرة الفيلم والقصة البشرية من النجاح إلى الفشل.

بالهاتف الذي اخترعه، وعدم استسلامه لثورة شاشة اللمس التي أطلقها جهاز آيفون، بالإضافة إلى المشاكل المالية التي أوقع فيها جيم الشركة، كلّها عوامل ادت إلى تدمير «بلاك بيري» في لحظة، وتم استبدالها بتفاحة ستيف جوبز. من حيث المبدأ، ابتعد المخرج

> يفسر جونسون قصة صعود وهبوط «بلاك بيري» وصانعيه على أنها درس أخلاقي غريب، في صورة خشنة مهتزّة، ونَص مخادع يستخدم السخرية كنقطة مركزية.

يُعد النظر في بداية صعود «بلاك بيري» جانباً جذاباً في الثلث الأول من الفيلم، ولكن عندما يبدأ حلّ المشاكل كلّها بالمال، الذي لا تمتلكه الشركة، تبدأ بلاك بيري بالخسارة، كما يبدأ الفيلم بخسارة مشاهديه أيضاً.

النص لا يهتم كثيراً بأخطاء الشركة. تلتقط الكاميرا خيبة الأمل والخسارة والوحدة الساحقة للفشل من خلال مشاهد قصيرة صامتة، من دون الذهاب بها بعيداً، كأنها شيء غامض لا ينبغي لنا معرفته. مرّ المخرج سريعاً على الأكاذيب وقواعد اللعبة الرأسمالية التي انقضّت على فناني التكنولوجيا الذين غيّروا العالم في فجر القرن الحادي والعشرين.

لا يأخذ «بلاك بيري» مساراً جوهرياً بعيداً عن روح الهواة بلغته السينمائية التي ذكرناها سابقاً. استخدم جونسون حقيقة أن أبطاله ليسوا معروفين مثل ستيف جوبز ومارك زوكربيرغ، ليقدّمهم بطريقة كوميدية. ومع تقدم الفيلم، تصبح القصة مطيعةً وحسنة السلوك. ينتهي الفيلم من دون ترك أي استنتاجات، بعيداً عن حقيقة أنه كان هناك وقت سيطرت فيه هذه العلامة التجاريّة على العالم والرأسمالية. لذا يظل «بلاك بيري» فيلماً ترفيهياً لا يترك أثراً كبيراً، وينتهي به الأمر ليكون ذكرى لجيل وحنيناً إلى الماضي.

BlackBerry في الصالات

ذاكرة الفنّ السابع

Oldboy: الانتقام طبق يُؤكل بارداً

بعد عشرين عاماً على إنتاج تحفة المخرج الكوري بارك تشان ـ ووك، ها هي تُرمَّم من جديد لتعود إلى الصالات قريباً

تمنحنا بداية جيدة لفيلم، العديد من القرائن حول ما سنراه بعد ذلك، فهي تهيّئك كمتفرج. وليس ضرورياً أن تكون هذه البداية رائدةً أو عظيمةً، ولكن إذا جلست لمشاهدة فيلم إثارة وكانت البداية بطيئة نوعاً ما وتتباهى بصبرك، وما إلى ذلك، فمن الطبيعي أن يبدأ عقلك بالتفكير في ما عليك القيام به غداً. لذلك، فإنّ دقة سرد الكثير في صور قليلة مع تجهيز العناصر المرئية والسمعية بطريقة تسمح بإخبار شيء ما، هو أمرٌ بقدْره المشاهد.

بارك تشان ـ ووك، بارع في التمهيدات، يعرف تخييط البدايات، وفي «أولد بوي» (2003) يُظهر موهبته. منذ البداية (الدقائق العشر الأولى)، يقطع المشاهد بطريقة حادة، تاركاً المتلقّي مذهولاً يريد معرفة المزيد. في ثوانٍ، يعرض لك الأسماء بخلفية سوداء حتى تستقرّ في مقعدك، بينما يداعب حواسك بلحن ناعم.. ثم يعميك، ويُظهر لك صورة مثيرة للفضول: لماذا هناك رجل يحمل كلباً على وشك السقوط؟ ولماذا هناك رجل يمسكه من ربطة عنقه؟ ينتهي المشهد بسرعة، لنرى رجلاً سكراناً، ثم فجأة يتم خطفه ووضعه في غرفة. هذه البداية تحكي الكثير، لكن ما سيحدث بعدها، لا نزال نتحدث عنه إلى اليوم. بعد عشرين عاماً على إنتاج «أولد بوي»، ها هو يُرمم من جديد ليعود إلى الصالات قريباً.

15 عاماً، هي المدة التي سُجن فيها داي ـ سو أوه (تشوي مين ـ سيك) في شقة من غرفة نوم واحدة بدون نوافذ من قبل مجهولين. طوال هذه الفترة، ظلّ داي بدون اتصال بأي بشري آخر، مقطوع عن الحياة، يُقدَّم له الطعام ومواد العناية الشخصية ولديه تلفزيون. أمضى الأعوام في ارتباك حول سبب احتجازه ومدّته. وعلم من الأخبار بمقتل زوجته. أطلق سراحه فجأة بالطريقة نفسها التي سُلبت فيها حريته. منذ تلك اللحظة، سوف يبدأ البحث عن إجابات. بحث عن ابنته الصغيرة التي أصبحت بالغة الآن، وأمام عينيه هدف واحد فقط: الانتقام. «أولد بوي» تحفة بارك تشان ـ ووك، أو على الأقل استغلها ودمّر حياتها. وفي «أولد بوي»، يضعنا المخرج في مكان رجل يتصرّف، في أكثر من مناسبة، مثل الحيوان. كائن غير عقلاني، لا يفكر في ما يفعله. انتقامه هو هدفه الذي يعمل بسببه عقله ويجبر جسده على الامتثال له.

الفيلم مبني على «المانغا»، التي تحمل الاسم نفسه، لكن بارك تشان ـ ووك أعطاه لمسةً أخرى. يحتوي فقد ابنته عن طريق الخطأ، يسعى إلى معاقبة المذنب. وفي الثالث، جاء دور امرأة لتقرّر قتل الرجل الذي استغلها ودمّر حياتها. وفي «أولد بوي»، هي الجزء الثاني من «ثلاثية الانتقام» التي بدأها المخرج الكوري الجنوبي مع «التعاطف مع السيد المنتقم» (2002) وأنهاها بفيلم «سيدة الانتقام» (2005). ثلاثية، ليس لها علاقة ببعضها، لكنّ أبطالها متأثرون بتلك الرغبة البشرية في الانتقام.

في الفيلم الأول، نكون أمام رجل الذي اختفى بسرعة من بين أيدينا. الشريط على سلسلة من الاستعارات الفلسفية (درس المخرج الفلسفة في ألمانيا). في «أولد بوي»، يتم الاقتراب من الانتقام من منظور مأساوي. فيلم يشرب من المأساة اليونانية ليقدم قصة عن الفداء. وبين المرح والسادية، نجد أنفسنا أمام شخصيات معذبة. الفيلم مرتبط بالإفراط، وهذا منطقي، فداي ـ سو رجل لا يمكن تفسير غضبه بالكلمات، بل بأفعال تتجاوز القدرة البشرية على الفهم. بعيدنا «أولد بوي» إلى أعمق مشاعرنا، متجاوزاً الفكرة العامة لكيفية صنع عمل إثارة نفسية وانتقام.

داي ـ سو رجل عازم على الثأر. بعد إطلاق سراحه فقط، بدأ بتجميع شخصيته وكينونته، لكن من ناحية أخرى، العملية صعبة، وهذا المناخ المقفر يغطي الفيلم بأكمله. يحفر الشريط بعمق تحت السطح أو الجلد. المشاعر والإفكار التي يثيرها كثيرة، إلى درجة أنك لا تعرف حقاً ما يحدث لك أثناء المشاهدة. الذبح يصبح شعراً، خلع عشرات الأسنان من دون تخدير يصبح غناءً، والمطرقة تصبح وسيلة للموت، والحبار الذي يؤكل حياً، ترفرف أرجله ليرقص قبل موته، والانتقام يصبح طريقاً للخلاص وطريقاً إلى أعماق الجحيم في الوقت نفسه. القصة تبقينا مقيدين من اللحظة الأولى، مثل داي ـ سو، بعذبنا الفضول لمعرفة سبب حدوث كل هذا بالطريقة التي حدث بها.

تبرز في الفيلم جماليّته التي لا تقبل المنافسة. يتمتع الشريط بقوة بصرية ساحقة تجرنا إلى نفس الجنة/ الجحيم الذي وجد داي ـ سو نفسه فيها. ينتج عن الصورة طعم لذيذ وإن ملطّخ بالدماء والأشلاء. كل شيء مثقل غير اصطناعي، يبقي الإحساس بالمشاهدة كاملة، ثم هناك الموسيقى وشريط الصوت اللذين هما قصة بحد ذاتها، ترافق وتوجّه أحاسيس المشاهد. يعتبر الفيلم نوعاً من الإلغاز، يضع المخرج كل قطعة في مكانها من خلال المونتاج، بقسم الشاشة تارة ويظهر وجهين في الوقت نفسه طوراً. في النهاية تنكشف القصة، ونجد أنفسنا أمام معضلة أكبر: هل كان داي ـ سو يمشي في الطريق الخطأ؟ هل الانتقام عماء عن السؤال عن سبب حبسه والإفراج الغامض عنه؟ نهاية متطرفة أكثر من الفيلم نفسه، لأنّها في الوسط، تحمل ألم الحقيقة، تترك الأشخاص معذبين إلى الأبد. ربح داي ـ سو وخسر في النهاية، وتيقنّا أنّ الانتقام طبقٌ يؤكل دوماً بارداً.

ستريمينغ

«الأم» جنيفر لوبيز... أكشن!

عبد الرحمن جاسم

لا تنفك شركة نتفليكس تفكّر في وسائل جديدة لتعزيز مكانتها كأهم شركة بث تدفقي في العالم. إحدى هذه الوسائل تتمثّل في إنتاج أفلام سريعة، قوية، مهمة، وفي الوقت نفسه تضمّ نجوماً يحظّون بجماهيرية واسعة. لا ريب أن النجمة الأميركية جنيفر لوبيز أو كما تُعرف باسم «جي. لو» تحتل مكانةً كبيرة بين النجوم الأميركيين من أصلٍ لاتيني. اللغنية الذكية والماهرة التي تجاوزت عقدها الخامس، تظهر في فيلم «الأمّ» كما لو أنّها في أربعينياتها لسهولة أدائها ومرونتها، خصوصاً أننا أمام فيلم أكشن، فضلاً عن مقدرتها الكبيرة على التعبير عن مشاعر كثيرة. لهذا كله يمكن القول بأن فيلم «الأم» يكمل محاولة نتفليكس في العودة إلى الواجهة بعد تخبطاتٍ كثيرة خلال الفترة السابقة.

عنوان الفيلم يُحيل إلى فيلم المخرجَين الفرنسيين بيار موريل ولوك بوسون «رهينة» (Taken، 2008) لناحية سرعة الحركة، قلة الكلام، وفوق هذا المباشرة في القصة والحبكة. إنها حكاية «الأم» (جنيفر لوبيز) العميلة المدرّبة والقناصة المحترفة التي تُخطف ابنتها الصغيرة زوي (لوسي بايز) من قبل عصابة من المرتزقة المدرّبين والمحترفين وعصابة من المهربين الدوليّين.

القصة سرعان ما تنتقل بسرعة إلى العاصمة الكوبية هافانا، فيما «الأم» تلاحق ابنتها وخاطفيها حتى تصل إليهم وتقتلهم. قصة مكررة ومعادة بالتأكيد، ولكن الجديد في هذا النوع من القصص هو طريقة تقديم الحكاية والحبكة، فضلاً عن مشاهد العنف التي تمتزج فيها رياضة الباركور (أي تسلق الحواجز واستخدامها لتسريع الحركة)، والأداء السريع والماهر للبطلة جنيفر لوبيز، والأبطال المساعدين كعمري هارودويك الذي يؤدي دور وليم كروز ضابط في الـ «أف ب آي». هارودويك الذي لمع في مسلسل Power، وقبل بدور مساعد في العمل، يختلف اختلافاً جذرياً عن مسلسله المعروف. إنه بجسد موشوم وعضلات مفتولة. الحوار في العمل مسبوك بطريقة يؤدي فيها ما هو مطلوبٌ منه. لا تتحدّث «الأم» كثيراً، لكنها تقول ما يجب قوله، وهو كما أشرنا يشبه إلى حدٍ كبير دور ليام نيسون في «رهينة» قليل الكلام، يقتل بسرعة، لا يناقش أحداً سوى بمقدار حاجته، يتجه صوب هدفه من دون النظر صوب «أي أهداف أخرى». في المقابل، هذا النوع من الأفلام يحتاج إلى شرير متميز، وهذا ما فعلته المخرجة نيكي كارو والكاتبة ميشا غرين حين أضافتا الشريرين، الإنكليزي القدير جوزيف فينز بدور أدريان لوفيل الضابط المرتزق الذي يؤمّن «كل ما يحلم الأثرياء بتأمينه مهما كان»، وتاجر المخدرات والممنوعات هيكتور ألفاريز (غايل غارسيا بيرنال).

> إحالات جميلة إلى أفلام عديدة مثل Terminator

«الأم» التي تشي بالشريرَين لا «أف. بي. آي»، سرعان ما تصبح مطاردة من قبلهما، ويصبحان عدوّيها اللدودين، ناهيك بخطف ابنتها كما أوردنا. تظهر مهارة لوبيز أكثر في مشاهدها مع ابنتها التي لم تعرفها من قبل: إنها أمٌ مكسورة، خائفة من أن تعرّف ابنتها ذات الإثني عشر عاماً بها، ذلك أنّها قد تعرّض حياتها للخطر في حال اقتربت منها. ملامح لوبيز المنهكة، ووجهها «غير المشدود» بمبضع الجرّاح، حتى طريقتها في الطرق على قلبها بيدها، تظهر مدى تأثرها بغياب ابنتها وخسارتها لها حتى بعد إنقاذها من الأشرار.

مشاركة جوزيف فينز مهما كانت قصيرة في العمل، هي إضافة جميلة له. يستطيع الممثل الإنكليزي وشقيق رالف فينز، أن يؤدي بحرفية ومهارة متقدة، يعطي من قلبه إلى درجة لا يشك المشاهد أنه أمام ممثل بل أمام شرير حقيقي. بدوره، يضيف الممثل المكسيكي غايل غارسيا بيرنال إلى الحكاية طريقته اللزجة في تقديم الشخصية والتي يمكن القول بأنها ذكية، كونه يوجه ممثلين ماهرين، فهو لا يريد تقليد فينز ويريد الوقوف أمام لوبيز باحترافية. من هنا، خصوصاً مع الكاميرا السريعة وضغط الفيلم الحركي العالي، لا يمتلك المشاهد إلا المتابعة وبدقة، كون الفيلم مرتّباً بطريقة شديدة السرعة. تغيّر المخرجة طبيعة الجو في الفيلم بسهولة وتستخدم العتمة والإضاءة الخفيفة أحياناً لإضفاء مشهدية على مشاهدها التي تبدو أشبه بلعبة فيديو: شموع متّقدة مشتعلة تضيء المكان، الشرير يجلس على كرسي ملوكي، يحمل سلاحاً ويتحدّث ببطء ويتناقش مع البطلة التي تخبره بأن نهايته وشيكة. تستعير المخرجة والكاتبة مشاهد من لعبتي Far Cry بجزئها الأخير الذي تجري أحداثه في جزيرة مقتبسة عن كوبا، وGhost Recon Wildlands من حيث الجو العام، والمحيط، والطرق المستخدمة، والحواري الضيقة، والناس في الطرقات وهكذا. أضف إلى ذلك أنّ المشاهد الطبيعية التي تظهر في الفيلم، يتم استخدامها بشكل جيد وفي موضعها لناحية أنّها تخدم القصة لا مجرّد مشهد طبيعي معتاد. في الوقت نفسه، لا تنسى كارو ترك بعض الإحالات الجميلة إلى أفلام أخرى مثل Terminator بجزئه الثاني مع مشاهد الدراجة النارية الشهيرة، وطريقة قيادتها، وحتى حماية ومساعدة الرهينة (ابنتها في هذه الحالة) على النجاة.

باختصار، هو فيلم أكشن سريع، قوي، لهواة النوع بالتأكيد، مركّب بطريقة تجبر المشاهد على متابعته من البداية إلى النهاية لأنه سريع، لا هدوء فيه، حتى إنّه يتجنب تقنية comic relief الشهيرة للتخفيف عن المشاهد، وهو ما ترفضه المخرجة على ما يبدو.

The Mother على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 15 أيار 2023 العدد 4913

صورة وخبر

فازت السويد، بفضل المغنية لورين، مساء السبت بـ «يوروفيجن» (مسابقة الأغنية الأوروبية)، للمرة السابعة في تاريخها، لتحقق بذلك الرقم القياسي الذي سجلته أيرلندا، إثر حفلة نهائية نظمتها بريطانيا في ليفربول باسم أوكرانيا. ومع أغنيتها «تاتو»، باتت الفنانة البالغة 39 عاماً والحائزة اللقب نفسه عام 2012، ثاني فنان يفوز بالمسابقة مرتين، بعد جوني لوغان الذي حقق هذا الإنجاز لأيرلندا في ثمانينيات القرن الماضي، وأول امرأة تنجح في هذا الفوز المزدوج. اسمها الحقيقي لورين طلحاوي، مولودة في السويد لأبوين من أصول مغربية أمازيغية. وهي الكبرى بين ستة أشقاء، وترعرعت في ضواحي ستوكهولم حيث تقيم حالياً. وصفت المغنية ما حصل بأنّه «سريالي ومذهل»، من دون استبعاد مشاركتها مجدداً في هذه المسابقة الغنائية التي تستقطب ملايين المشاهدين سنوياً. وقالت خلال مؤتمر صحافي: «إنّها مسألة إبداع».

(أولي سكارف ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

أميركا تستثمر كثيراً في هذه الانتخابات التركيّة. مقالات طوال عن نزاهة وذكاء ورصانة كمال كليجدار أوغلو (أحب الـ«أوغلو» في نهاية الأسماء التركيّة ويمكن إضافتها بسهولة إلى الأسماء العربيّة فيصبح ميشال سليمان أوغلو، نجيب ميقاتي أوغلو، وهلمّ جراً). واليوم، قرّرت إدارة تويتر أن تساهم في الحملة الانتخابيّة للمرشح ضدّ إردوغان، فامتلأت الصفحات بإعلانات مجانيّة (منها) لكليجدار أوغلو. إردوغان أعاد السياسة الخارجيّة إلى سابقاتها، من حيث التصالح مع إسرائيل والسعوديّة ومصر، كما أنّه حاول جاهداً تلبية طلبات الناتو من حيث ضمّ فنلندا إليها أو مدّ أوكرانيا بالمُسيِّرات التركيّة (تعتبر واشنطن هذا غير كافٍ لا بل إنّها تتهمه بالانحياز إلى روسيا، فيما استعار كليجدار من كتاب الديمقراطيّين واتّهم بوتين بالانحياز إلى خصمه من دون دليل). حكم إردوغان تركيا لعشرين سنة إلى الآن، لكنه لم يكتفِ. أميركا تحذّر من إطالة عهده، ولا تخفي ذلك. هو غيّرَ مسار السياسة الخارجيّة التركيّة باتجاه حادَ عن أوامر واشنطن، بالرغم من أنّه حفظ العلاقة مع إسرائيل ولم يعارض واشنطن كثيراً. هو فضح التورّط السعودي في قتل وتقطيع الخاشقجي لكنّه عاد وتستّر عليه. حضن الإخوان لكنّه بات يضيّق عليهم مُراضاةً للسيسي والإمارات. أميركا تصنّف الأنظمة بناءً على معايير سياسيّة: تصف تركيا وروسيا بالنظامين الديكتاتيَّيْن فيما هناك في البلدين انتخابات (لا تُعرف نتائجها مسبقاً) وأحزاب معارضة وصحافة معارضة: هل يسري هذا على «شركاء» واشنطن في الخليج مثلاً؟ أميركا لم ترتح له (ولا هي سمحت بدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حتى في زمن الطاعة المطلقة). من المرجّح أن تكون واشنطن متورّطة في انقلاب 2016 ضد إردوغان (الإعلام السعودي والغربي لم يخفِ فرحته يومها قبل إعلان فشل الانقلاب). حاول إردوغان نيل زعامة في العالم العربي منذ عام 2010: هالني في صيف ذلك العام في بيروت نمو وانتشار شعبيّة إردوغان بين السُّنة والشيعة في لبنان. ركب موجة فلسطين من دون أن يوقف العلاقة مع الموساد والعسكر الإسرائيليين. قطر حليفه الرئيس في العالم العربي ومشروعهما لحكم الإخوان سقطَ.

المفكرة

ألف باء النكبة

■ في كلّ مواجهة مع العدو الصهيوني، تبرز إلى الواجهة أسئلة النكبة ومن ورائها جذور القضية الفلسطينية وأساسيات الصراع مع الاستعمار الاستيطاني والتوسّعي. انطلاقاً من رسالة IDCtheory القائمة على «ربط النظرية بالممارسة وعلى التنظير من موقع معادٍ للاستعمار لا يدّعي الحياد ولا يخفي انحيازه إلى القضايا العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين»، يستضيف المعهد اليوم الإثنين نقاشاً إلكترونياً مفتوحاً ترعاه «الأخبار»، في الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة. تتطرّق الفعّالية إلى هذا الحدث من زوايا مختلفة: تاريخ الاستيطان الصهيوني، والمقاومة الفلسطينية له منذ عام 1878، وسينما النكبة والاستيطان لدى الصهاينة والأميركيين، وواقع المقاومة وتحدياتها الراهنة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى تهمّ المشاركين. (الصورة: نضال الخيري ـ فلسطين)

«ألف باء النكبة»: اليوم الإثنين ـ بدءاً من الساعة السادسة مساءً ـ رابط التسجيل والحضور متوافر على موقعنا.

شادي الهبر: فيض مشاعر

■ في 20 و21 أيار (مايو) الحالي، ينظّم «مسرح شغل بيت» ورشة عمل عن اكتشاف المشاعر وتقديرها بعنوان «أنا بحسّ» مع المخرج والمدرب المسرحي شادي الهبر (الصورة). النشاط الذي يحتضنه مقرّ المسرح في فرن الشبّاك، يركّز على المشاعر التي تُعدّ «جزءاً مهماً منا وكثير من الأحيان ننساها ونهملها. ومع الوقت، يصبح من الصعب فهمها وتحديدها». في هذه الورشة، «سنحاول أن نكتشف ونتعرف ونقدّر مشاعرنا».

ورشة «أنا بحسّ»: السبت 20 والأحد 21 أيار 2023 ـ من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى السابعة مساءً ـ «مسرح شغل بيت» (فرن الشبّاك ـ التحويطة ـ قرب بيت الطبيب). للاستعلام: chadihaber@gmail.com

مزيج الجاز

■ حصة الجاز في «صالون بيروت» (الحمرا) وافرة دائماً. بعد غدٍ الأربعاء، سيكون الموعد مع فرقة الـ «جاز فيوجن» CRWA التي تتشكّل من موسيقيين روّاد في المشهد اللبناني. سيعزف كارلوس أبو شبكة (باص) ورافي منداليان (غيتار) ووليد طويل (عازف) وآرثر ساتيان (الصورة ـ بيانو) مؤلّفاتهم الخاصة، بالإضافة إلى مقطوعات شهيرة لتشيك كوريا وجون سكوفيلد وجيف بيك وهيربي هانكوك ومايلز ديفيس وغيرهم، لكن بأسلوبهم الخاص.

حفلة فرقة CRWA: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 01/739317 أو 01/133317

«سايبة» على «أفلامنا»

■ تبدأ منصة «أفلامنا»، يوم الخميس المقبل بتوفير الفيلم القصير «سايبة» (16 د ـ 2014/ الصورة) للمخرج اللبناني باسم بريش للمشاهدة عبر موقعها الإلكتروني. بقرة تقطع الحدود آتية من فلسطين المُحتلة لتحلّ ضيفة على «ملكة» وعائلتها في لبنان. يتناول «سايبة»، المبني على قصة حقيقية، الحدود والعلاقات بين البشر والبقر، السلطة والدين وتدخّلات الأمم المتحدة.

فيلم «سايبة»: بدءاً من الخميس 18 أيار (مايو) الحالي على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 15 أيار 2023 العدد 235
Lundi 15 Mai 2023 no235

الأخبار

رأس المال

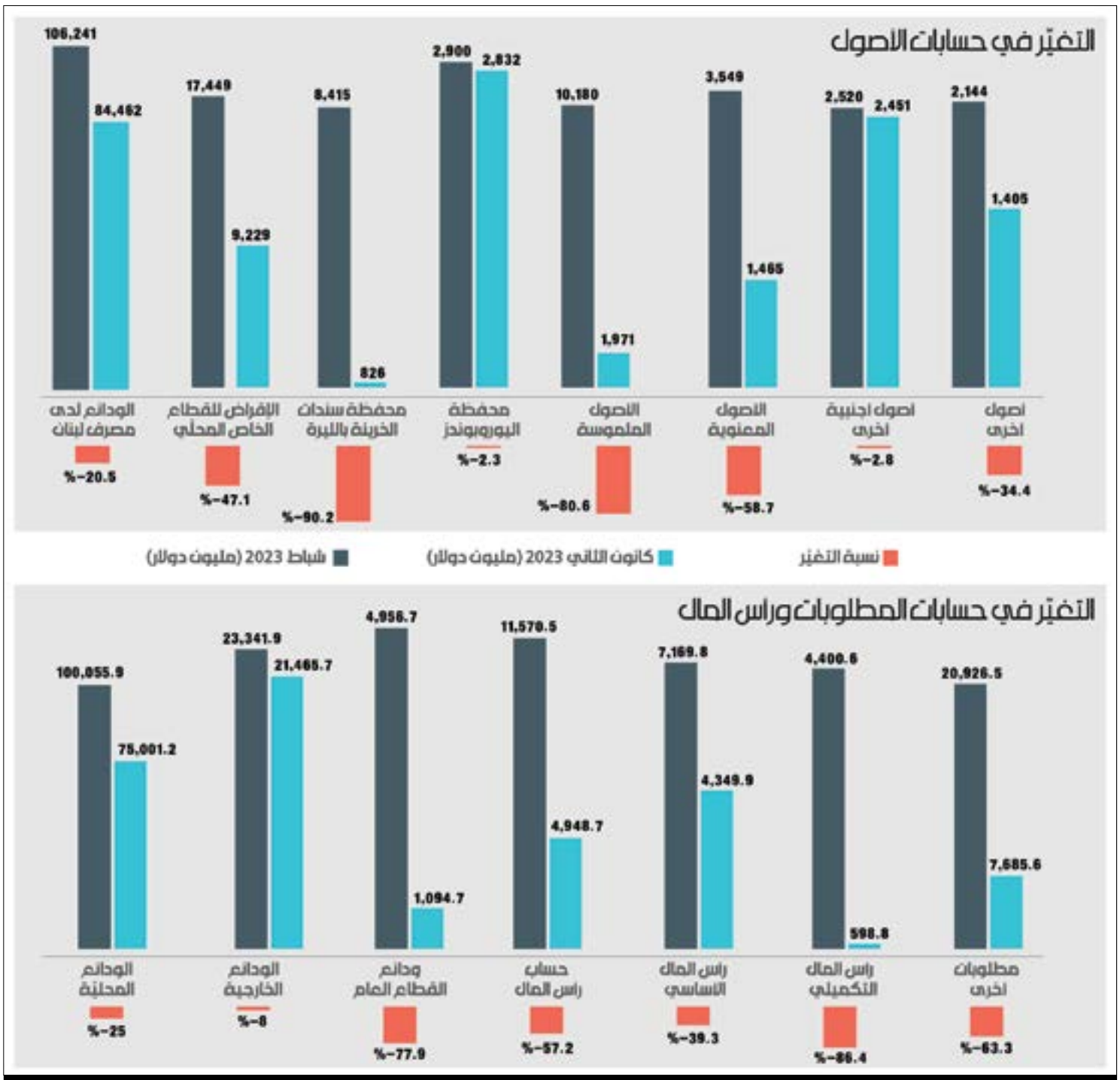

المصدر: مصرف لبنان

في العدد

03-02
شربل نحاس
المشهد الآن يُختصر بـ«فرز طبقي حادّ»

04
ماهر سلامة
انهيار تامّ في الصناعة اللبنانية

06
تفكيك أنظمة التقديمات الاجتماعية في أوروبا

07
شفط الأرباح من الدول العربيّة

08
ورد كاسوحة
مصير نظام العقوبات

فوضى من أجل طمس الجريمة

ابتداءً من أول شباط، اعتمد مصرف لبنان سعر صرف لليرة اللبنانية مقابل الدولار بقيمة 15 ألف ليرة. انعكس الأمر على ميزانيات المصارف بشكل مستغرب؛ فقد كان يفترض أن تسجّل المصارف خسائر تمحو رساميلها بالكامل، إلا أنها تمكّنت من إظهار حسابات متوازنة ورساميل بقيمة 4,9 مليارات دولار. انخفضت الالتزامات المسجّلة في بند "الالتزامات الأخرى" المترتّبة على المصارف من 20,9 مليار دولار في كانون الثاني إلى 7,68 مليارات دولار، أما الرساميل فقد انخفضت من 11,57 مليار دولار إلى 4,9 مليارات دولار. كانت الرساميل تغطّي 55% من هذه الالتزامات، لكنها باتت تغطي 64%.

حصل ذلك بفعل الفوضى التي أطلقها التعميم 659. فهو كرّس تعدّدية أسعار الصرف ضمن الميزانية الواحدة على جانبي الأصول والالتزامات في بنود متفرّقة منهماً، لأنه أتاح إعادة تقييم أصول المصارف العقارية والشركات التي اشترتها أو لديها حصص فيها في الخارج، على أساس الدولار النقدي، إنما يتم تسعيرها في الميزانية بسعر «صيرفة». هذه البدعة، لم تلغِ أنه يترتب على المصارف ودائع للزبائن بقيمة 96,4 مليار دولار في نهاية شباط (يفترض أن مقابلها لدى مصرف لبنان احتياطات بقيمة 13,5 مليار دولار على أساس 14%، لكن لم يكن لدى مصرف لبنان مقابلها أكثر من 9,8 مليارات دولار)، وأنها غير قادرة على ردّها حتى لو استعملت كل رساميلها وكل مساهماتها في الخارج المُقدَّرة في الميزانية بقيمة 7,3 مليارات دولار.

تقدير هذه الحسابات فيه مشكلة أساسية، لأنه لا يستند إلى سعر صرف موحّد في كل بنود الميزانية، بل إن هناك سعرين للدولار في الميزانية؛ الأول بقيمة 15000 ليرة لكل دولار، والثاني محسوب على أساس سعر صيرفة. كما أن المهلة التي منحها مصرف لبنان للمصارف لإتمام عملية التخمين الجديدة للممتلكات العقارية والمساهمات تمتدّ حتى 2023/12/31، أي أن الأرقام الواردة في الميزانية لا تعكس كل الحقيقة.

رغم ذلك، هناك أمور واضحة للعيان، إذ إن حصّة الدولار بسعريه (صيرفة و15 ألف ليرة) في الميزانية باتت أكبر في كل البنود، وهو أمر متوقّع مع انهيار قيمة الليرة. فعلى سبيل المثال، كانت حصّة الدولار من مجموع قيمة ودائع المصارف لدى مصرف لبنان تمثّل في السابق 77%، أما في نهاية شباط 2023 فقد صارت تمثّل أكثر من 97%، وحصّة الدولار من مجمل أصول المصارف الثابتة والمادية كانت تمثّل 10% لكنها ارتفعت إلى 54%، والأصول غير المادية مثل اسم الشهرة وسواه، كانت حصّة الدولار فيها تمثّل نحو الثلث، لكنها ارتفعت إلى الثلثين.

أيضاً كان واضحاً أن حسابات الليرة اللبنانية، سواء حسابات الزبائن أو حسابات سندات الخزينة بالليرة، سجّلت خسائر في قيمها بمعدل 90%، وهي خسارة أكبر بكثير من تلك المسجّلة في بنود مثل الأصول الثابتة والمعنوية التي بلغت نسبة الانخفاض فيها 60%. ولم تسجّل تغيّرات واسعة في بندَي ودائع الزبائن وودائع المصارف لدى مصرف لبنان، إذ إن الأول سجّل انخفاضاً بنسبة 22%، بينما الثاني انخفض بنسبة 20%، وقد يعود الفرق بينهما إلى أنه تم تسديد بعض من ودائع الزبائن في فترة الشهر الفاصلة بين كانون الثاني وشباط.

اللافت أن هناك بنداً اسمه «الالتزامات الأخرى»، وهو عبارة عن دين مترتّب على المصارف أو التزام عليها أن تدفعه، وكانت قيمة البند قبل شباط 20,9 مليار دولار، ثم أصبحت بعد شباط 7,68 مليارات دولار. كيف انخفضت التزامات المصارف بهذه الطريقة وبشحطة قلم؟

لذا، بات واضحاً أن الحلّ المقترح بالتعميم 659 هو حلّ شكلي على الورق لا يخلّص المصارف من مشاكلها الفعلية، إذ إن الميزانية بالشكل الذي ظهرت فيه في شباط 2023، وبالأشكال الأخرى التي ستظهر فيها في الأشهر التالية مع إتمام بعض المصارف عمليات التخمين، ليس فيه أدنى حدّ من الشفافية المقبولة وفق معايير المحاسبة الدولية والمحلية، وهي ميزانيات غير قابلة للقراءة أو القياس، ولا يمكن أن يصدر فيها أي تقرير إيجابي من جانب أيّ من مدقّقي المحاسبة. فالتعميم، بشكل واضح أدّى إلى تشريع أسعار الصرف المختلفة في الميزانية المجمعة للمصارف حتى باتت غارقة في الفوضى أكثر بكثير من قبل، وهي الفوضى التي يحتاج إليها مصرف لبنان والمصارف من أجل طمس الجريمة.

مقابلة

اجراها **محمد وهبة**

شربل نحاس

• بـ40 مليار دولار حوّلوا الرداءة إلى نمط حياة
• المشهد الآن يُختصر بـ«فرز طبقي حادّ»
• الآن نحن معلّقون على عبارة «بترجع تظبط»

في مطلع عام 2019 كان الانهيار ماثلاً أمام قوى السلطة والمعنيين في وزارة المال ومصرف لبنان. يومها أُعدّت خطّة لإعادة الهيكلة كشف عنها وزير المال علي حسن خليل، ثم تراجع عنها. هكذا بدأت أولى إرهاصات الأزمة، التي تحوّلت في منتصف عام 2019 إلى تحرّك في سعر الصرف أكبر من الهوامش المحدّدة، إلى أن أصدر مصرف لبنان تعميماً يحافظ على سعر صرف بقيمة 1500 ليرة لاستيراد المازوت والبنزين والادوية والقمح والمستلزمات الطبية، ثم انفجر الشارع في 17 تشرين الاول 2019، واقفلت المصارف 12 يوم عمل متتالية، وبدأت رحلة ما بعد الانهيار. انهيار في قيمة الليرة والقدرات الشرائية، وتبخّر المدّخرات، وتدنّي قيم الثروة بكل اشكالها... ثم تخلّف الدولة عن السداد، والتعاقد مع مستشار مالي «للازار». أثناء ذلك كان المطلب عقداً اجتماعياً واقتصادياً جديداً، لكن السلطة قلبت جدول الاعمال واطلقت مرحلة التكيّف من خلال «إنفاق 40 مليار دولار» وفق تقديرات شربل نحاس، للإيحاء بأن النموذج قابل للإصلاح، لكن ما حصل هو أنه جرى استصلاح نسخة رديئة من هذا النموذج وتحويلها إلى نمط حياة تتسع فيه الفروقات الطبقية بشكل حادّ وشرس من دون اي مشروع مقابل لهذا التغوّل. الآن كل همّ السلطة الترويج بأن نمط الحياة هذا هو نموذج صالح للعيش، بشرط الاستقرار بعيداً عن حسابات الخسائر والنهوض والازدهار. هذه الإجابات التي يقدّمها نحاس، الوزير السابق ورئيس حركة مواطنون ومواطنات

■ مضى على الأزمة أربع سنوات تخلّلها الكثير من التغيرات. فقد تمكنت السلطة من تغيير جدول الأعمال الذي طرحته الجماهير في 17 تشرين الأول 2019، ثم بدأ المجتمع يتكيّف. كيف حصل ذلك؟

- في الفترة الأولى كانت السلطة، بأشكالها المختلفة، في حالة إرباك. هكذا أتت حكومة حسّان دياب، وبعض وزرائه قالوها: كنّا تحت ضغط الجماهير. وفي ذلك الوقت، واكبت السلطة حفلة «الدعم» التي أقامها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وانبرى وزير الاقتصاد راوول نعمة وزملاؤه في ترويجها وترتيبها. هذا السياق، أفسح المجال لعناوين متصلة بالودائع: «الودائع مصونة»، «الودائع مقدسة»، وبعدها اندفعت الحكومة إلى إعلان التوقف عن الدفع. كان عمر هذه المرحلة نحو أربعة أشهر، وبعدها استقدمت الحكومة المستشار المالي لازار لمساعدتها على وضع خطة مالية، انقلبت عليها السلطة وتمظهر الانقلاب في حدثين: عندما حطّت في القصر الجمهوري طائرة هيليكوبتر تحمل رئيس مجلس النواب نبيه بري، ثم تداعي لجنة المال والموازنة لدرس الخطة. زيارة بري كانت المفصل الأساسي للانقلاب على جدول الأعمال.

في هذا الوقت برزت ظاهرتان: الهجرة، استقدام الأموال. بالنسبة إلى الهجرة ليس لدينا سوى تقديرات لكن يفترض أنها بلغت مستويات جنونية وبات واضحاً أن تحويلات المغتربين في ازدياد وأن عدد المقيمين في انخفاض. أما بالنسبة إلى استقدام الأموال، فقد جرى تنظيم الأمر شيئاً فشيئاً عبر الأحزاب والجيش والمنظمات الدينية والمدنية وغيرهم من الذين حصلوا على الأموال من الخارج. ومشكلة استقدام الأموال أنها تأتي رغم تعطّل الأدوات التي كانت تقلب التحويلات المالية إلى ما يبدو كأنها مداخيل، أي النظام المصرفي والمالية العامة، لذا جرى الاستعاضة عن هاتين القناتين بواحد: التقديمات العينية، من الكرتونة إلى الدعم المدرسي وصناديق الدعم الجامعية وصولاً إلى برامج الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها.

تغيير جدول الأعمال حدث في الجزء الثاني من حكومة حسان دياب. ولغاية الآن، يظهر بوضوح أن مخزون الدولارات الذي يسمى زوراً وبهتاناً احتياطياً، استُهلك من نحو 30 مليار دولار إلى أقل من 9 مليارات اليوم. بكل راحة بال يمكن القول إنه جرى ضخّ 20 مليار دولار من هذا المخزون، وفوقها تحويلات مغتربين والدولارات المدّخرة في المنازل والآتية من الخارج، بقيمة تقدر بنحو 4 مليارات دولار سنوياً، ويضاف أيضاً الأموال التي أتت من الأميركيين والفرنسيين وقطر وغيرهم بما لا تقل قيمته الإجمالية عن 7 مليارات دولار... أي ما لا يقل مجموعه عن 40 مليار دولار. هذه الأموال ضُخّت في الداخل، وأمّنت حصول التكيّف.

■ هل تعبّر مظاهر التكيّف عن تماسك السلطة التي اتخذت مجموعة كبيرة من الإجراءات في هذا الاتجاه مثل الاتفاق الأولي مع صندوق النقد الدولي، أو الانتقال من الدعم السلعي إلى دعم العملة وسائر الإجراءات؟

- إذا نظرنا إلى السياق الذي أعدّت فيه خطّة لازار، يمكن القول إنها حصلت وسط تخبّط في السلطة. والمسألة الأساسية في هذا المحور هي توزيع الخسائر. يختلف الأمر إذا كانت الانطلاقة مبنية على أساس الاعتراف بالخسائر وتوزيعها لإنتاج نموذج جديد يعتمد على أموال جاهزة بقيمة 20 مليار دولار ومتدفّقة بقيمة مماثلة، إذ إن هذا يعني أن المالية المتوافرة لا تستخدم في عملية التكيف، بل من أجل إعادة الاقتراض. بعبارة أخرى، إذا جرى الإقرار بنهاية الرهان الذي استمرّ وتأجّل انهياره بالألاعيب لمدة 30 سنة، فإن الانتقال إلى نموذج آخر يتطلب أمرين: توزيع الخسائر، وتحديد وجهة استخدام ما تبقّى من أموال أو ما يؤمل أن يصل منها. لكن الواقع جاء نقيضاً بالمطلق، إذ لم يحصل توزيع خسائر كنهج سياسي معلن، بل حصل بالواقع، ثم استخدمت الأموال المقدّرة بنحو 40 مليار دولار من أجل ترتيب مرحلة انتقالية. وإلى الآن، ما زال أعضاء في الدولة المزعومة، يتحدّثون عن ودائع الأدوات التي كانت تقلب التحويلات المالية إلى ما يبدو كأنها مداخيل، أي الأموال التي أتت من الخارج، بقيمة 100 ألف دولار. هؤلاء ليسوا «مجاديب»، فهم يقولون هذا الكلام ويستعملون هذه العبارات تحديداً رغم أنهم يعلمون أن المصارف مفلسة، غير أنهم مقتنعون بأن قسماً من المال الذي استعاد لتصديق كلامهم وعباراتهم.

وبما أنهم يتحدّثون بهذا الكلام، وينفقون القسم الأكبر من المخزون ومن التدفقات، فإنهم فعلياً أعادوا اكتساب جدول الأعمال.

■ تمكنت السلطة من تأمين التكيّف بعد تنظيم التدفقات وتوجيهها إلى شرائح أو قطاعات معينة؟

- بالطبع، هدفهم الا يكون هناك مؤسّسات أو قطاعات «تفرط». لذا، جرى التركيز على ذلك. وهذا يفسّر الكثير من التدفقات الخارجية المباشرة إلى القوى العسكرية مثلاً، أو إلى بعض فئات القطاع العام دوناً عن غيرهم، أو إلى مؤسّسات وقطاعات وشرائح اجتماعية أخرى. بعكس ذلك، كانوا سيفقدون القدرة على فرض التكيّف، ولا سيما إذا اعتمدوا صيغة الخطط المرسومة مثل خطّة لازار أو خطة صندوق النقد الدولي التي ستلزمهم بمواقف معينة مثل صرف الموظفين من القطاع العام، زيادة الضرائب، خصخصة بعض المؤسّسات، إلغاء الدعم... فمثل هذه الإجراءات ستُفقد الزعيم في لبنان، القدرة على إرساء التكيّف. وهنا يجب الانتباه إلى اللازمة التي تبرز اليوم: «ستأتي الأموال ويتظبّط». فما يقال... اتفاق إيران والسعودية: نقشت، ستأتي الأموال. اتفاق ترسيم الحدود واستخراج الغاز: نقشت، ستأتي الأموال. حتى إن الحديث الدائر حول اللامركزية هو كلام تقوله فئة في المجتمع لفئة أخرى وتذكرها بأنه لا يمكن التعايش معها بينما «نحن» بإمكاننا منفردين إعادة العلاقات مع دول الخليج وإعادة دفق الأموال منها إلينا... عنوان كل ذلك، تأسيس أوضاع بناء على ذلك. تشير إلى أن حظوظ الخروج من الأزمة قوية وتزداد، والبرهان على ذلك يكمن في الاتفاق النفطي، واتفاق السعودية وإيران، و«بكرا بظبطها» ماكرون وقطر»، وأخبار من هذا النوع. عملياً، تسعى السلطة إلى نقلة تعتمدها كنهج منقّح للنموذج الذي كان قائماً.

■ ماذا تعني بنموذج منقّح؟

- المرحلة الانتقالية التي تسعى إليها السلطة، محورها ألا تواجه أسباب ما حصل، بل البحث عن تقديم شكل جديد للنموذج السابق، أو ما يمكن تسميته «إدارة الرداءة». بعد إنفاق 20 مليار دولار من المخزون، وبعد الهجرة بأعداد هائلة، وإغلاق الشركات، وفرط القطاع العام... ما تبقّى هو إدارة ما تبقّى. لا يكمن الأمر في استعادة النموذج «الباهر» الذي كان موجوداً، ولا النظر بأسبابه، بل إن التكيّف مع إدارة الرداءة في إطار صيغة منقّحة أبشع مما كان قائماً. ومن علامات ذلك الهجرة، والارتباط السياسي المباشر بمصادر التمويل الخارجية بتلويناتها المختلفة، وصولاً إلى الإخراج الشكلي في انتخاب رئيس وتأليف حكومة وسواهما. من لديه ارتباط مع الخارج ستكون أوضاعه مرتاحة، ومن ليس لديه ارتباط سيكون محشوراً.

> هناك ما بين 20% و25% لديهم مداخيل بالدولار وهذه شريحة كبيرة وواضحة للعيان

> ما زال أعضاء في الدولة المزعومة يتحدّثون عن ودائع مقدّسة وضمان حدّ أدنى وهم ليسوا «مجاديب» بل يرددون هذا الكلام لأنهم يعلمون بأن قسماً من الناس على استعداد لتصديقهم

■ ما نلاحظه أن الناس خسرت مدّخراتها و مداخيلها، ومهما كان لديها من ثروة، لكن ما هي الخسارة التي سيتحملونها لاحقاً؟

- في عملية توزيع الخسائر المنظمة، يكون التعامل مع خسائر الأفراد التي أودعت أموالها بالليرة (التي لا تصنّفها جمعيات المودعين بأنها حسابات خاسرة) والتي أودعت أموالاً أكثر بالدولار، ومع الخسائر التي تخصّ الودائع المؤسسة مثل الضمان الاجتماعي ونقابات المهن الحرّة، يكون توزيع الخسائر مختلفاً. حتى إن تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للازار وغيرهم من المؤسسات التي حبث تطأ قدمها يظهر توحّشها وشراستها، لم تجر تصفية هذه المؤسسات كما يحصل اليوم في لبنان. التصفية حصلت من دون أي ردّ فعل وبرضى الأطراف. وفجأة انتهى كل الحديث عنها. بينما توزيع الخسائر المنظّم يستوجب تأمين الحدّ الأدنى من قيمة ما يقدّمه الضمان الاجتماعي مثلاً، أو أي من هذه الصناديق، وبالتالي هذا يعني تخصيص أموال لهذا الأمر على حساب بنود أخرى في الخطة الأساسية. الأولويات مختلفة جذرياً.

أول ما يمكن الحديث عنه مما سيحصل لاحقاً، هو انتهاء مخزون العملات الأجنبية في مصرف لبنان. نهايته باتت قريبة جداً، وهو أمر سيتزامن، كما هو ظاهر الآن، مع انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان، وهذا أمر ليس عرضياً بالمطلق. فلنأخذ مسألة الكهرباء مثلاً: في النهاية، مهما ارتفعت قيمة فاتورة الكهرباء أو انخفضت، فإن تمويل استيراد الوقود اللازم لتشغيل المعامل يموّل من مصرف لبنان، وإذا اقتربت نهاية هذا المخزون، يصبح السؤال: بأي أموال نستورد وقوداً لتوليد الكهرباء؟ وبالتالي، تصبح الخيارات المتاحة على الشكل الآتي: تركيب الطاقة الشمسية بالدولارات التي يملكها الأفراد، أو الاشتراك من مولّد الحي الذي يقبض بالدولار ليشتري مازوتاً من التجّار الذين يستوردون الكميات من الخارج... إذاً، من لديه دولار لديه كهرباء، ومن ليس لديه دولار ماذا يفعل؟ بالطبع سيلجأ إلى قنوات التقديمات العينية. قرب نفاد مخزون الدولارات في البنك المركزي، هو محطة مهمة في التمكّن من إدارة الرداءة.

■ لكن، لا يزال لدينا الذهب؟

- الأرجح أنهم سيُكملوا على الذهب، لكن هذه المسألة تحتاج إلى جرأة سياسية. لا ننسى أنه في كل مشهد إدارة الرداءة ليس هناك أي جرأة سياسية على الأفعال. هذا أمر يحتاج إلى قرار ويتطلب قانوناً يُقرّ في جلسة عامة لمجلس النواب.

■ إذاً، في ظل مرحلة إدارة الرداءة، وفي ظل غياب مخزون الدولارات وتمركز الدولارات المتدفقة من أطراف خارجية إلى أطراف محلية، كيف ستكون النتائج على المجتمع؟ ما هو واضح حتى الآن أن هذا الأمر بدأ يتمظهر بفروقات طبقية حادّة. المشهد عبارة عن فرز طبقي حادّ ولا سيما أنه لم يحصل انزلاق نحو العنف. من لديه الدولارات يحصل على الخدمات، ومن لا يملك الدولارات يُحرم منها.

■ هل حصل فرز طبقي كهذا بعد أزمات كبرى مرّ بها لبنان، كما حصل في نهاية الحرب الأهلية، أو في نهاية حرب تموز، أو أن هذه النتائج محصورة بالانهيار الأخير؟

- في نهاية الحرب الأهلية حصل فرز طبقي كهذا، وازدادت الفوارق الطبقية في وضع المصارف. كذلك، فإن التوسع في التسليف الداخلي يزيد ميزانيات المصارف. هذان الأمران تعطّلا اليوم، ليس فقط لأن المصارف متوقفة ولا يمكنها الإقراض، بل لأن الطلب الداخلي المتولّد من التدفقات الجارية شبه متوقف، أي إن التدفقات تموّل استهلاكاً جارياً. وهذا ما يُنتج فرزاً طبقياً أشدّ بكثير من أي فرز حصل سابقاً. يمكن الاستدلال على ذلك من خلال الانهيار المذهل في حجم الناتج المحلي الإجمالي. فعلى افتراض أن هناك شركة تملك موظفين، ففي ظل الأزمة باتت قدرتها على زيادة رواتب الموظفين متدنية لا لأنها ترفض، بل لأن حجم المبيعات تقلّص، وبالتالي فإن ضمور الناتج المحلي يجعل الوزن النسبي للتحويلات من الخارج يرتفع.

ضمن إدارة الرداءة، فإن حصّة الأموال المتدفقة من الاستهلاك المحلي، تنامت بشكل لافت جداً، وذلك لأن المداخيل المتأتية من الإنتاج المحلي انكمشت بشكل كبير. تدنّي الناتج المحلي بنسبة تفوق 60%، مقارنة مع تدنّي الاستهلاك بما لا يزيد عن 20%، معناه أن الطلب الداخلي المتولّد لا يُذكر، علماً أن أول قناة توزيع هي التبادل الداخلي وتعطّلها ينعكس داخلياً. باستعارة النظرية اليمينية التقليدية في الاقتصاد التي تشير إلى أن الأثرياء يُنفقون فيحركون الاقتصاد (العجلة)، إذا جرى إعمار مبانٍ، ولو كانت فارغة، فإن هذا الإنفاق حين يولّد طلباً داخلياً يصبح بمثابة توزيع للأموال ضمن «العجلة». لكن الأمر مختلف تماماً في المرحلة الآنية، إذ إنه في اقتصاد الرداءة يكون الطلب الداخلي المتولّد محدوداً.

لشرح ذلك، يجب العودة إلى مسألة أساسية: كيف ازدادت ودائع المصارف باستمرار؟ من خلال الإقراض، ومن الطلب الداخلي. فعلى سبيل المثال، ما يتم تحويله من الخارج إلى حسابات الأفراد في المصارف للادخار، يختلف عما يتم تحويله بهدف الاستهلاك الشخصي الذي يموّل الاستيراد، أي تعود الأموال إلى الخارج. وبالتالي كلما كان التحويل الفردي كبيراً، كلما سُجّل قسم كبير منه في الادخار، أي في ودائع المصارف. كذلك، فإن التوسع في التسليف الداخلي يزيد ميزانيات المصارف. هذان الأمران تعطّلا اليوم، ليس فقط لأن المصارف متوقفة ولا يمكنها الإقراض، بل لأن الطلب الداخلي المتولّد من التدفقات الجارية شبه متوقف، أي إن التدفقات تموّل استهلاكاً جارياً. وهذا ما يُنتج فرزاً طبقياً أشدّ بكثير من أي فرز حصل سابقاً. يمكن الاستدلال على ذلك من خلال الانهيار المذهل في حجم الناتج المحلي الإجمالي. فعلى افتراض أن هناك شركة تملك موظفين، ففي ظل الأزمة باتت قدرتها على زيادة رواتب الموظفين متدنية لا لأنها ترفض، بل لأن حجم المبيعات تقلّص، وبالتالي فإن ضمور الناتج المحلي يجعل الوزن النسبي للتحويلات من الخارج يرتفع.

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

> تسعى السلطة إلى نقلة تعتمدها كنهج منقّح للنموذج الذي كان قائماً

> الأرجح أنهم سيُكملوا على الذهب لكن هذه المسألة تحتاج إلى جرأة سياسية

> في اقتصاد الرداءة يكون الطلب الداخلي المتولد محدوداً

■ هذا الأمر يفسّر بشكل واضح عملية التكيّف، إذ يتم تعويض الخسارة في المداخيل من خلال قنوات جديدة للتوزيع، لكنه يعني أيضاً اتساع الفوارق الطبقية. أين نرى هذا الفرز؟

- هناك قسم كبير من الناس الذين يعيشون من وظيفة في الدولة وفي القطاع الخاص وبشكل أساسي من المصارف والتأمين والإعلام وفي مجالات لها علاقة بالبناء، والباقون متصلون بالاستيراد مثل السيارات والملابس... ما يتعلق بالاستيراد، فإن أغلقت المحال أو ما زالت مفتوحة على الأمر اليسير فقط، كما تكدّست أيضاً عشرات الوف الناس بلا دخل. الفرز يمكن تصنيفه إلى مستويات:

- من لديهم مخزون أو مداخيل بالدولار بصفتهم الشخصية. وهؤلاء يختلفون عن الآخرين.

- من ليس لديهم دخل بالدولار لكن لديهم حصّة من مزاريب التوزيع الجديدة عبر خدمات عينية (كرتونة، دعم مدرسي...).

- من لا يحصل على أي من ذلك.

لنأخذ مثالاً على الشريحة الأخيرة، وهم المتقاعدون. بعضهم يحصل على تحويلات من عائلاتهم المغتربة، وبعضهم لا يحصل على ذلك. إنما في المجمل، إن الادخار في لبنان مبرّر لأنه بمثابة تأمين تقاعدي في لبنان عند التقدم في العمر. وهذا ينقسم إلى ادخار فردي أو جماعي. كل هذه الأموال طارت. مثلاً، في نقابة المهندسين طارت 500 مليون دولار، وأربكوا في التعامل مع ذلك، لكن عندما قررت المستشفيات أن تتقاضى فاتورتها من النقابة بالدولار النقدي، عمدت النقابة إلى تعديل الاشتراكات للتأمين الصحي بالدولار النقدي بين 200 دولار و300 دولار تبعاً للفئة، وبكلفة تفوق 1000 دولار على الأهل. هناك عدد كبير من المهندسين مهاجرون ويسدّدون اشتراكاتهم ما يعني أنه لولا هذه الفئة لكانت الكلفة على المهندسين المقيمين أكبر بكثير. رغم كل ذلك، استمرّ العجز في صندوق النقابة. لكن النقابة، تكيّفت. فقد أنفقت ما تبقى من مخزون الدولارات، ثم عمدت إلى تأمين استمرارية التكيّف عبر تحويل الاشتراكات إلى الدولار (النقدي)، لكن هذا التكيّف لم يشمل المتقاعدين الذين كانوا يتقاضون رواتب تقاعدية بقيمة 1,350 مليون ليرة، ورغم أن هناك مشروعاً لزيادتها بـ 165 دولاراً، إلا أن هناك اعتراضات لأنها ستكلّف المهندسين المسجلين في النقابة اشتراكات إضافية. هذا مشهد حقيقي من عملية التكيّف واستمراريتها، والتي لم تكن لتحصل لولا أن أكثر من نصف المهندسين مهاجرون ليعطوا باشتراكاتهم كلفة تأمين المهندسين المقيمين. أما المهندسون المتقاعدون الذي راكموا المدّخرات إفرادياً وجماعياً (في المصرف أو مع النقابة التي وضعتها في المصارف) لتأمين معيشتهم وطبابتهم عند تقدّمهم في العمر، فبعضهم من ليس لديهم مغتربون يعوّلون على تحويلاتهم، وأصبحوا ضمن الفئة الأكثر تضرراً، ولا سيما أنهم من فئة عمرية كبيرة. الكلفة الصحية لهؤلاء أعلى من غيرهم بكثير. التكيف على مستوى التغطية الصحية لم يكن ليتم لولا الهجرة الكبيرة واستخدام حصّة وازنة من المخزون.

■ هناك سؤال يُثار دائماً عن مطاعم ممتلئة بشكل شبه دائم، وحركة استهلاك لافتة. كيف يمكن تفسير ذلك في ظل الاتساع في الفجوة بين الطبقات؟

- ما بين 20% و25% من المقيمين في لبنان لديهم مدخول بالدولار أو لديهم مغتربون. هذه نسبة كبيرة يمكن رؤيتها بوضوح، وهي ليست فئة الـ 1% كما يقول جماعة الأوليغارشية. هذه فئة كبيرة.

عموماً، لا يمكن مقاربة الطبقات في لبنان من دون الأخذ في الحسبان كل المقيمين. فلا يجب أن نُغفل أن هناك نسبة كبيرة من المقيمين يقومون بالأشغال اليدوية البسيطة وهم غير لبنانيين وتحديداً سوريون. الصورة من دون هؤلاء تكون ناقصة. لا يمكن الحديث عن طبقة عاملة لبنانية بلا هؤلاء. وإدارة الرداءة تخضع لاجتهاد كبير. صحيح أن هناك حالات بؤس وفقر، لكن لم يصل الأمر إلى المجاعة. حجم المساعدات الخارجية كبير من مصادر مختلفة وهي قد تصل إلى 4 مليارات دولار سنوياً، أي إن توزيع هذه الأموال بالتساوي على المقيمين، يعني أن حصّة الفرد يمكن أن تصل إلى ألف دولار. حالات البؤس الفردية موجودة لكنها لا تتسم بالمجاعة.

أهمية ما حصل يكمن في التمييز بين المزاريب الثلاثة: مخزون مصرف لبنان من الدولارات، الأموال المتدفقة من الاغتراب وهي متزايدة، الأموال المتدفقة سياسياً، وكل الرهانات المتعلقة بانتخاب الرئيس وغيرها، تدور حول زيادتها. كل واحد من هذه المزاريب له مفاعيل خاصة ومختلفة عن الأخرى. لا يجوز جمعهم والقول إنهم أمر واحد.

■ ما هو سقف الرداءة المتاح تمهيداً للخروج من هذه المرحلة؟

- حتى الآن، كل المساعي تنصبّ في المدى المنظور (5 - 6 سنوات) على جعل الرداءة تستقرّ (الاعتياد على نمط الحياة هذا). إذا سألنا أي شخص عن كيفية الخروج من مرحلة الرداءة، فإن الاقتصاد المنتج يتصدّر كل الإجابات، وتليها أجوبة من نوع طرد السوريين وسواها. لا يدرك هؤلاء أن الاقتصاد المنتج يتطلّب عملاً، بينما ترسّخ على مرّ الأجيال في لبنان أن لدينا مكانة اجتماعية معينة، وهذا يثير إشكالية واضحة حول دفعهم إلى العمل والعيش في الاقتصاد المنتج. هذا أمر تواجهه السعودية الآن. بشكل عام، هذه النقلة النوعية تتطلب إرادة سياسية صلبة، ورغبة سياسية لأن السلطة ستصطدم بعوائق هي وضعتها أصلاً لاستفادتها الخاصة، وهذه مغامرة ليست سهلة. يجب أن تتحمل السلطة مشقّة مواجهة الممانعات التي ستظهر، وتحفيز الناس. يتطلب الأمر مشروعاً سياسياً لدفع الناس نحو التضحية في مقابل النموذج الجديد. وهذا الأمر ليس موجوداً بتاتاً لأنه عوضاً عنه يتمسّك أولئك القادرون على الاستماع إلى الدجل، بأنها «بترجع تظبط» يا إما بالمفرق، أو بالجملة.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، انخفضت حصّة الصناعة من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من 12% في 1995 إلى نحو 1% في 2022. خسارة هائلة كهذه، لا تعني فقط ان الامر كان متوقعاً في بلد قرّر ان يعتمد في مداخيله على الريع، بل تشير إلى ان إهدار الفرص التي خلقتها الأزمة سيؤدي إلى نتائج أسوأ وسط نقص الموارد المالية والمواد الاولية والتكنولوجيا

انهيار تامّ في الصناعة اللبنانية

أي دور نبحث عنه في سلاسل القيمة العالمية؟

ماهر سلامة

انكمش الناتج المحلي الإجمالي من 55 مليار دولار قبل الأزمة إلى نحو 21 مليار دولار في السنة الماضية. ورغم أن هذه الأرقام هي عبارة عن تقديرات مبنية على أسعار صرف متعدّدة، إلا انها تعكس بشكل عام، انهياراً غير مسبوق من دون أن توضح مصدره. لكن يمكن الاستدلال على المصدر بمؤشرات، مثل القيمة المضافة للقطاعات المحلية في الناتج المحلي الإجمالي. هي أيضاً انهارت، بينما صار الريع الجيوسياسي، كما يسمّيه علي القادري، يمثّل الحصّة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي على حساب انكماش هائل في القيمة المتولّدة من الإنتاج المحلي. فالصناعة التي كانت تخلق قيمة مضافة تصل إلى 8% من الناتج في السنوات الأخيرة التي سبقت الانهيار، اصبحت تخلق ما يوازي 1%. لحظة الانهيار كان لها مفاعيل أشدّ شراسة من تراكم الاعتماد المفرط على الريع على مدى العقود الماضية. وهذا التراكم حصل بفعل السياسات المالية والنقدية التي حفّزت الاستهلاك المستورد ورفعت اصطناعياً القدرات الشرائية للمقيمين من خلال تثبيت قيمتها تجاه الدولار بأعلى مما كانت فعلاً. وبهذا المسار ارتفعت أكلاف الإنتاج وصار الاستيراد سهلاً، وعقدت اتفاقيات تجارة خارجية ضدّ مصلحة لبنان سواء مع الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية التيسير مع الدول العربية التي قضت على فرص منافسة الإنتاج الصناعي والزراعي المدعوم في الخارج، وهذا ما أسهم في هروب رؤوس الأموال الصناعية من لبنان إلى الخارج والبحث عن بدائل في قطاعات أخرى وبلدان أخرى.

قبل الانهيار، كان أمام أصحاب المصانع خيارات محدودة: الإكمال في القطاع الصناعي اللبناني وتحمّل كلفة الإنتاج المرتفعة، وبالتالي الموافقة على هوامش ربح أقل لتكوين قدرة على المنافسة في السوقين المحلية والخارجية، أو رفع أسعار المنتجات الذي يخفّض قدراتهم التنافسية. في النتيجة ما بقي من الصناعة المحلية ليس كثيراً. القيمة المضافة، أو القيمة المتولدة داخلياً من القطاع الصناعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى النصف بين 1995 و2004، ثم استقرّت لنحو 16 سنة على معدل يتراوح بين 7% و8%، إلى 2019 وانخفضت فوراً في 2020 إلى 3% ثم في السنة التالية نحو 1%، أي أنها خلال سنتين تدنّت بأكثر من الثلثين.

صحيح أن حصّة القيم المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، في مطلع التسعينيات، لم تكن كبيرة، إلا أن الانخفاض الذي حدث منذ ذلك الوقت هو أشبه بانهيار مهول في القطاع. لكن بشكل عام، إن ما تُنتجه الصناعة اللبنانية لا يمتاز بقيمة مضافة مرتفعة، بمعنى أن معظم الإنتاج الصناعي في لبنان لا يمرّ بمراحل كبيرة من سلاسل الإنتاج، بل بشكل عام تكون المحطة الأفضل للتميّز، سواء كان ذلك بسبب الخبرات المتراكمة في تلك القطاعات أو البنى التحتية الموجودة التي تُشكّل رافعة لقطاعات معينة، أو الموارد الطبيعية التي يمتلكها البلد وتدخل في عملية إنتاج قطاعات معينة.

هناك دراسات وتقارير صادرة عن وزارة الاقتصاد في لبنان ومنظمات دولية، مثل منظمة العمل الدولي، يُحدد فيها عدد من القطاعات التي تمثّل احتمالات كبيرة للتنمية. إذ يذكر تقرير لمنظمة العمل الدولي، بعنوان «توليف تأثير الأزمة على سوق العمل اللبنانية والأعمال المحتملة وفرص العمل والتدريب»، بعض هذه القطاعات مثل:

- الزراعة والأغذية الزراعية: التكنولوجيا الزراعية، تربية الأحياء المائية، البنية التحتية لما بعد الحصاد، إنتاج النبيذ، زيت الزيتون، الأغذية المجففة والمكسرات، الشوكولاتة ومنتجات الألبان، الفبركة، والعسل...
- التصنيع والبناء: إنتاج الزجاج للآلات الميكانيكية / الكهربائية...
- المعدات الصيدلانية والطبية: صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل الطبيعية والصناعات الكيماوية...
- الطاقة المتجددة والخضراء: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الألواح الشمسية، البطاريات...
- الصناعات الإبداعية والثقافية: صناعة الطباعة...
- المنسوجات والأثاث: الأثاث وصناعة الأخشاب...

لكن ليس واضحاً ما الذي يميّز هذه القطاعات عن غيرها في الصناعة اللبنانية. بعضها يعتمد على الموارد المائية التي يسجّل فيها لبنان عجزاً عن تلبية الحاجات الخدمية والزراعية، وهناك صناعات أخرى تعتمد على الطاقة، وغيرها. لذا، فإن السؤال الأساسي الذي يعبّر عن مشكلة الصناعة هو الآتي: ما هي الميزة التي تجعل لأي من الصناعات اللبنانية أفضلية تنافسية؟ أصلاً هذه الميزة هي الهدف من سلاسل القيمة، أي أن الميزة المفترضة يجب أن تكون سبباً في خفض كلفة الإنتاج. حالياً، هناك ميزة واحدة محتملة للاقتصاد اللبناني، وهي استخراج الغاز من البحر، بما يؤمّن عوائد مالية كبيرة أو طاقة منخفضة الكلفة.

استراتيجياً، يبدو واضحاً أن الجهد الرسمي يجب أن يركّز على توجيه القطاع الصناعي نحو السلاسل العالمية، وان ينسجم ذلك مع مصالح لبنان والقطاع الصناعي في علاقاته التجارية في الخارج ومستوى انخراطه في النظام التجاري العالمي، كمصدّر لا كمستهلك فقط. لكن وفق أي أهداف؟ الإجابة متوافرة لدى الباحث غاري غيريفي الذي ميّز بين نوعين من سلاسل القيمة:

- الأوّل هو السلاسل التي يلعب فيها المشتري دور الحوكمة الحاسم لها، أي أنه هو من يسيطر عليها. والمشتري هنا هي الشركات الرائدة أو المسيطرة في السلاسل، وهي تلعب دوراً محورياً في تنسيق وتنظيم أنشطة مختلف الجهات الفاعلة داخل السلسلة. غالباً ما يكون لدى هذه الشركات علامة تجارية قوية وشبكات توزيع واسعة وموارد مالية كبيرة، ما يسمح لها بوضع المعايير وإملاء مواصفات المنتج والتحكم في شروط التجارة، ففي نهاية الأمر هذه الشركات هي التي تتحكّم بهذه الدورة. والسلاسل التي يقودها المشتري هي سمة من سمات الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في العمالة (وبالتالي فهي وثيقة الصلة بالبلدان النامية) مثل الأحذية والملابس والأثاث والعاب الأطفال. ويسهل الانخراط في هذا النوع من السلاسل، لأنه لا يحتاج إلى تقنيات عالية. لكن الواقع أن هذه القطاعات تحتاج إلى كثافة عمل، ما يجعلها غير مناسبة للبنان. فهو لا يمكنه، في وضعه الحالي، أن يعتمد على صناعات تحتاج إلى كثافة عمل، بسبب ارتفاع معدّل الأجور نسبة للدول المنافسة في هذا القطاع مثل الصين والهند، وهو ما يسهم في رفع كلفة الإنتاج وانخفاض التنافسية، فضلاً عن أن غالبية العمال في لبنان هم أجانب، بينما القوى العاملة اللبنانية التي لم تهاجر، لم تظهر استعداداً واضحاً لكسر مكانتها الاجتماعية.

- الثاني، هو عالم يلعب فيه المنتجون الرئيسيون في السلسلة، الذين يتحكمون عموماً في التقنيات الحيوية، دور تنسيق الروابط، وهي بشكل عام سلاسل تحركها وتتحكم فيها الشركات المسيطرة على هذه السلاسل. هذه الشركات هي المنتجة للتكنولوجيا والتصاميم الأساسية. ولأن هذه الشركات تتحكم بالمفاتيح الأساسية للإنتاج، فهي من يستطيع فرض الظروف على بقية المنخرطين في السلسلة. هنا يتحمل المنتجون مسؤولية المساعدة في تطوير كفاءة موردييهم وعملائهم. ويشير غريفي إلى أن السلاسل التي يحركها المنتجون من المرجح أن تتميز بالاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من السلاسل التي يقودها المشترون. إذ إن إدخال توريد التقنيات والتكنولوجيا للدول الأخرى يحتاج إلى الاستثمار المباشر في البلدان التي تريد الانخراط في السلاسل المذكورة. لا يمكن الإغفال عن العامل السياسي في هذا الأمر أيضاً، وهو يتعلّق بقرار الشركات الأجنبية بشأن الاستثمار في اقتصادات معينة. ففي الحالة اللبنانية، من الطبيعي طرح السؤال، عن ماهية الدوافع عند الشركات الغربية للاستثمار في صناعات تُعد جزءاً من السلاسل التي تعتمد على التقنيات العالية؟ ومن ناحية أخرى، هل يمكن إيجاد بدائل من الشركات الغربية لهذا الأمر؟ فعلى سبيل المثال، هل يمكن إيجاد دوافع لشركات صينية - «هواوي» مثلاً، وغيرها من شركات التقنيات العالية، للاستثمار في لبنان ونقل التكنولوجيا الصناعية إلى هذا البلد؟ قد يكون هذا الأمر خاضعاً للنقاش، إلا أنه يجب أن يكون مطروحاً.

عملياً بعد نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلّي، يمكن الحديث عن توطين هذه الصناعات، وتعلّم أساسيات هذه التكنولوجيات، وإنشاء مراكز أبحاث تسهم في تطويرها والبناء عليها بهدف الصعود إلى مراحل أعلى في سلاسل التوريد هذه.

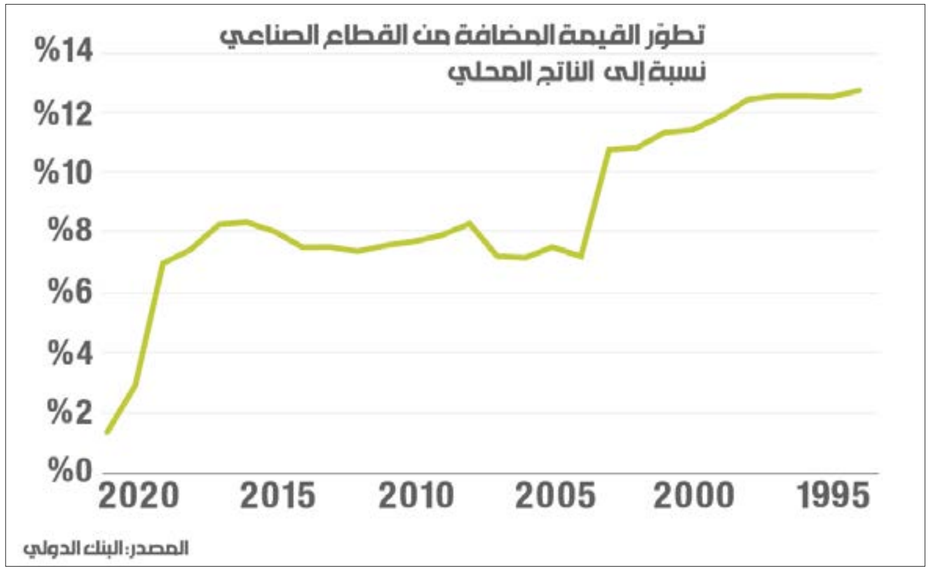

8.8
مليار دولار
هو حجم
إيرادات القطاع الصناعي
في عام 2015
اي 17٪ من
الناتج المحلّي

71%
هي حصّة الإيرادات
من مجمل الإيرادات
الصناعية
لـ5٪ من المؤسّسات
في لبنان
والتي يزيد راسمالها
على 20 مليون دولار

ما هي الميزة التي تمنح أيّاً من الصناعات اللبنانية افضلية تنافسية؟

مؤشر

تضخّم أسعار الفنادق والمطاعم

أصحاب الرساميل يتغوّلون

في الفترة الممتدّة بين نهاية 2018 ونهاية آذار 2023 سجّل مؤشر أسعار الفنادق والمطاعم، بحسب إدارة الإحصاء المركزي، ارتفاعاً من 114 نقطة إلى 24920 نقطة، أي أنه تضاعف 217 مرّة، أي بمعدل 43,5 مرّة في كل سنة. بين هاتين النقطتين المتدتين على فترة خمس سنوات، ثمّة مرحلة فاصلة أساسية تكمن في ذلك القرار الذي أصدره وزير السياحة وليد نصار في حزيران 2022 والذي سمح للمؤسسات السياحية بالتسعير بالدولار. ففي نهاية حزيران 2022 كان المؤشر قد سجّل 1715 نقطة، أي أنه تضاعف فقط 15 مرّة خلال فترة ثلاث سنوات ونصف سنة، لكن بعدها، بدأ التضخّم في أسعار المطاعم والفنادق يقفز قفزات جنونية، ليسجّل 14,5 ضعفاً في فترة تسعة أشهر.

في فترة الاستقرار النقدي كان قطاع الفنادق والمطاعم يحظى بهامش أرباح مرتفع نسبة إلى الهوامش المحقّقة في دول أخرى. لكن مع بداية الأزمة في عام 2019، وتدهور سعر الصرف، تعرّضت القدرة الشرائية للمستهلك اللبناني لصدمة شديدة بسبب تدهور سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار. أيضاً في ذلك الوقت، ظهرت جائحة كورونا التي ضربت كل القطاعات السياحية في العالم، ومنها القطاع السياحي اللبناني. أي أن المصدر الوحيد للاستهلاك في هذا القطاع كان المستهلك المقيم الذي تدهورت قدرته الشرائية.

هذه التطورات أجبرت أصحاب المصالح في هذا القطاع، على تقليص هوامش أرباحهم. لكن مع انحسار موجة كورونا عادت هذه المؤسسات لرفع هوامش ربحها لأسباب عدة؛ أولاً بسبب التكيّف الجزئي الذي حصل في الأجور المحليّة، وثانياً بسبب عودة الحركة السياحية إلى البلد. لكنّ المساهم الأكبر في إعادة هوامش الربح إلى ما كانت عليه قبل الأزمة كان قرار وزير الاقتصاد بدولرة الأسعار في هذا القطاع في شهر حزيران من العام الماضي. وهو ما تشير إليه أرقام الإحصاء المركزي في ما يخص مؤشّر أسعار هذا القطاع. فمنذ حزيران الماضي، مرّ شهران فقط تخطّى فيهما الارتفاع في سعر الصرف الارتفاع في مؤشّر الأسعار. بمعنى آخر، منذ قرار الدولرة، كانت الأسعار في قطاع الفنادق والمطاعم ترتفع بسرعة أكبر من الارتفاع في سعر الصرف. عملياً، هذا الأمر يعني أن الأسعار بالدولار ارتفعت، وهو ما يشير إلى ارتفاع هوامش الربح. وهذا الأمر مثير للاهتمام، ففي أزمة كالتي تحصل في لبنان وقاطرتها الأساسية الانهيار في سعر الصرف، يفترض أن يسبق الارتفاع في سعر الصرف، الارتفاع في الأسعار الاستهلاكية، لكن بمجرد حصول العكس نظراً إلى التطورات والقرارات المتّخذة، فقد بات واضحاً أن أصحاب الرساميل استفادوا من الفوضى القائمة ومن تقديم المسؤولين الرسميين حماية حصرية لأرباحهم، حتى يعيدوا تكوين هوامش أرباح ربما تفوق ما كانوا يحصلون عليه في سنوات الاستقرار النقدي. أصحاب الرساميل، كانوا دائماً في سلّم أولويات السلطة، وشركاء أساسيين لها في النموذج الذي بني منذ مطلع التسعينيات والقائم على تحصين القدرات الشرائية المحلية وتمويل الاستهلاك المحلي باستقدام الأموال من الخارج. هذا النموذج بات يتغوّل أكثر فأكثر، وستكون نتائجه وخيمة، إذ إنه يستهلك الكثير من الدولارات التي تأتي إلى لبنان ويحوّل القيم المضافة المحلية إلى أرباح يمكن تصديرها بسهولة إلى الخارج. هذا يعني أنه يستنزف الدولارات التي تأتي إلى الاقتصاد والتي يفترض أن تُستخدم لبناء الاقتصاد، لا تهديمه كما هي الحال الآن.

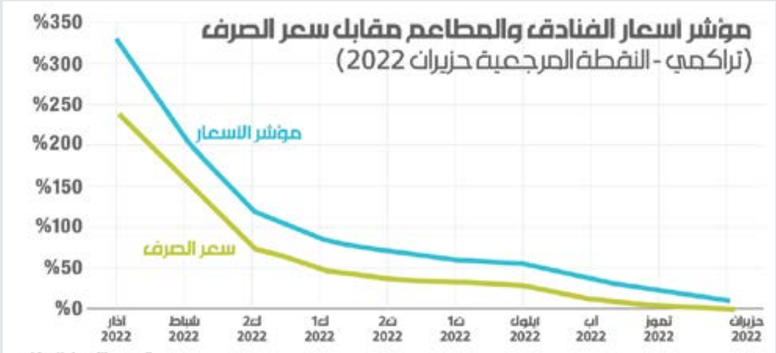

يظهر فرق في احتساب النمو التراكمي لمؤشر الأسعار مقارنة مع النمو التراكمي لسعر صرف الدولار مقابل الليرة بحسب النقطة المرجعية. فعند اتخاذ بداية عام 2019 كنقطة مرجعية، يظهر أن سعر الصرف هو الذي يقود ارتفاع مؤشر الأسعار. في حين أنه عند اتخاذ شهر حزيران 2022 (أي بداية قرار دولرة الأسعار) يظهر أن مؤشّر الأسعار يرتفع بشكل أسرع من سعر الصرف.

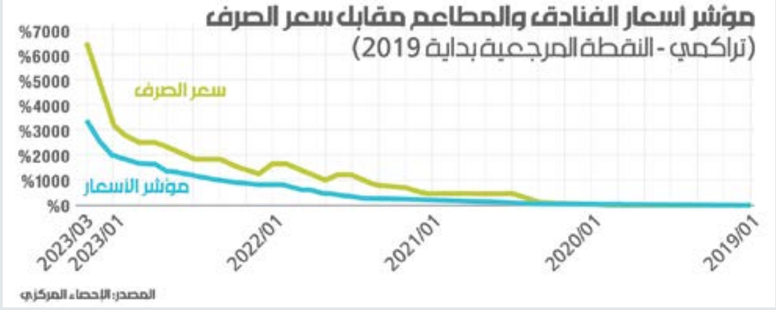

في فرنسا وبريطانيا والمانيا وبلدان اوروبية اخرى، ثمة هجمة نيوليبرالية مستجدّة على ما تبقّى من انظمة التقديمات الاجتماعية. محاولة تفكيك هذه الانظمة تواجه بتظاهرات غاضبة في الشوارع، وتعطيل للمرافق العامة. هي ليست الهجمة الاولى، إنما عنوانها يقع في فرنسا حيث يعمل إيمانويل ماكرون بلا كلل من أجل تسخير كامل قوّة العمل في أيدي اصحاب الرساميل

تفكيك أنظمة التقديمات الاجتماعية في أوروبا

ما يحصل في فرنسا يمثّل نموذجاً للتحوّل المفروض على أوروبا التي ما زالت تحتفظ ببعض القيم غير الرأسمالية في أنظمة التقديمات الاجتماعية. عملياً، ما يحدث هو استكمال للأجندة النيوليبرالية الماكرونية، التي يُعرف بها الرئيس الفرنسي. هي الأجندة نفسها التي فرضته في مصرف روتشيلد في عام 2008 بلا خبرة سابقة، إذ حصل على توصية من مرشديه النافذين، بصفته «دانسور موندين» التي تعني حرفياً: راقص من المجتمع الراقي. ذلك لأن بإمكانه حشد الأعمال، بحسب «وول ستريت جورنال». وهو لم يخف أجندته، ففي تلك السنة، وتحديداً قبل أن تحصل الأزمة المالية العالمية، أعدّ تقريراً للرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، ينصح فيه بتنفيذ «مجموعة من الإصلاحات النيوليبرالية» بحسب صحيفة جاكوبان. أفكار ماكرون وخلفيّته رسمت سياقاً واضحاً لعمله السياسي والنوايا التي تقف خلف قراراته الأخيرة برفع سن التقاعد من 62 سنة إلى 64 سنة، متذرّعاً بأن الإنفاق على الصحة والتعليم وسائر الخدمات الحكومية أصبح مكلفاً على الخزينة الفرنسية.

ورغم أن خفض الإنفاق على المعاشات التقاعدية من خلال خفض قيمة المعاشات نفسها، هي استراتيجية غير مضمونة النتائج لأنه على المدى الطويل سيزداد عدد المتقاعدين بسبب الواقع الديموغرافي في فرنسا، إلا أن الفكر النيوليبرالي ينظر إلى الأمر بشكل مختلف: المهم وقف الكلفة بمعزل عن الفئات التي ستصيبها النتائج. بحسب تقديرات «المجلس الاستشاري للمعاشات التقاعدية»، فإن إنتاجية العمل في فرنسا ستتباطأ في المستقبل، ما يعني أن حصّة المعاشات التقاعدية من الاقتصاد ستصبح أعلى. هذا مسار سيئ وفق المنظور النيوليبرالي، وهو ما دفع ماكرون إلى الإشارة بأن نظام التقاعد مهدّد باستدامته لأن عدد الكبار في السنّ في فرنسا بات يفوق عدد الشباب الذين «يعملون». لذا، يقترح، خفض المعاشات التقاعدية الفردية بشكل كبير عبر رفع سن التقاعد. لأن ذلك من شأنه أن يمنع عدداً كبيراً من العاملين في القطاع العام من مراكمة عدد سنوات الاشتراك المطلوبة للحصول على معاش تقاعدي كامل.

يبرّر ماكرون طروحاته بالتحوّلات الديموغرافية في المجتمع الفرنسي. فقد ازداد متوسط العمر المتوقع، وهو ما يعني أن المتقاعدين سيستفيدون من نظام التقاعد لمدّة أطول. وهذا بدوره سينعكس في زيادة كلفة الفرد في النظام. كذلك، سيزداد عدد كبار السن في المجتمع لأن متوسط العمر المتوقع يرتفع، ولأن معدل الولادات هو في انخفاض تاريخي منذ عقود. وهذا يعني، بالنسبة إلى ماكرون، عدداً أقلّ من الداخلين الجدد إلى سوق العمل الذين يغذّون نظام التقاعد باشتراكاتهم، وعدداً أكبر من المتقاعدين المستفيدين من النظام.

تمكّن ماكرون من تجنيد الإعلام للدفاع عن مشروع تفكيك نظام التقاعد، متغافلين عن أن سنوات الجائحة تركت أثراً سلبياً واسعاً على متوسط العمر المتوقع الذي بات على مسار انخفاضي، والمجتمع الفرنسي ليس استثناءً عن ذلك. إن سحب منافع النظام التقاعدي من كبار السن عبر تمديد فترة عملهم في سياق معاناة الأنظمة الصحية، يؤدي حتماً إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع. وبحسب الاقتصادي مايكل روبرتس، هناك بُعد آخر لهذا الأمر يشكل أوروبا كلها. إذ هناك تفاوت هائل في متوسط العمر المتوقع بين ذوي الدخل المنخفض من المتقاعدين الذين يعتمدون كلياً على معاشات الدولة التقاعدية، وبين الأثرياء الذين لديهم معاشات تقاعدية إضافية. فعلى سبيل المثال، هناك ثماني سنوات تفصل بين متوسط العمر المتوقع للمتقاعدين الذين يعيشون في أجزاء حصرية من لندن مثل كينسينغتون وتشيلسي، وبين أولئك الذين يعيشون في غلاسكو. قد يعيش رجل يبلغ من العمر 60 عاماً في المدينة الاسكتلندية 19 عاماً إضافية. أما بالنسبة إلى الذي يعيش في لندن، فعدد السنوات الإضافية المتوقع أن يعيشها يرتفع إلى 27 عاماً. بشكل عام، إن من يعتمدون على أنظمة التقاعد يكون العمر المتوقع لديهم أقل من الأشخاص الذين لا يعتمدون على أنظمة تقاعد الدولة. هكذا تسقط حجّة ماكرون لجهة ارتفاع معدّل العمر المتوقع.

> **لا تعدّ استدامة نظام التقاعد أمراً طارئاً يستوجب حلاً سريعاً طالما ان الحكومة الفرنسية انفقت في السنوات الاخيرة اموالاً طائلة رتّبت ديوناً كبيرة على الخزينة**

13
مليار دولار
هو حجم العجز السنوي المتوقّع في ميزانية نظام التقاعد الفرنسي بحلول عام 2027 بحسب وزير العمل الفرنسي أوليفيه دوسوبت وهو رقم لا يزيد عن 0.44 % من الناتج المحلّي الفرنسي

1200
يورو
هو متوسط معاشات التقاعد الشهرية في فرنسا

أما بالنسبة إلى عجز الموازنة الذي يسببه نظام التقاعد، فهو ضئيل جداً. فما ستوفّره الحكومة الفرنسية لا يتعدّى 0,5% من الناتج المحلّي، أي ما بين (10 مليارات و12 مليار يورو)، بحسب مقال كتبه جان ماري هاريبي وبيير خلفا وكريستيان مارتي في صحيفة «contretemps» الفرنسية. وهو أيضاً رقم صغير جداً، مقارنة بكلفة الإجراءات التي اتخذت استجابة لجائحة كورونا، والتي بلغت 165 مليار يورو بحسب أرقام مايكل روبرتس، واستجابة الحكومة لصدمة أسعار الطاقة الأخيرة والتي بلغت نحو 100 مليار يورو، بالإضافة إلى التزامات الرئيس ماكرون بالاستثمار بشكل أكبر في الطاقة النووية (50 مليار يورو)، والإنفاق العسكري (100 مليار يورو بحلول عام 2030).

إذاً، لا تعدّ استدامة نظام التقاعد أمراً طارئاً يستوجب حلاً سريعاً طالما أن الحكومة الفرنسية أنفقت في السنوات الأخيرة أموالاً طائلة رتّبت ديوناً كبيرة على الخزينة وارتفاعاً في خدمة الدين. رغم ذلك، يحاول اتباع ماكرون والنيوليبرالية فرض المفاضلة بين خيارات محدودة: معاشات تقاعدية جيدة، أو خدمة صحية جيدة، أو نظام تعليمي جيد. ثمة مقاربة أخرى يطرحها الاقتصادي مايكل روبرتس، من خلال أن يكون الحلّ بالتنمية الاقتصادية المستدامة، أي التنمية الحقيقية. يقول إن تحقيق ارتفاع مستمرّ بنسبة 1% فقط في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الكبرى يوفر عائدات إضافية كافية للحكومات للحفاظ بسهولة على مستويات المعاشات التقاعدية الحالية وشروطها. لكن الحكومة الفرنسية، ومعها الحكومات الأوروبية الأخرى تأخذ منحى آخر، وهو المنحى الأسهل الذي يحمّل الطبقات العاملة كلفة خفض إنفاق الحكومة.

عملياً، اختار ماكرون تطبيق أجندته النيوليبرالية لخفض الإنفاق الحكومي، من خلال التخلّص من التقديمات الاجتماعية. واللافت أن هذه الأجندة تطبّق بشكل يمسّ فقط بمصالح الطبقات العاملة. فعندما يتعلّق الأمر بتضرّر مصالح الشركات ورجال الأعمال، كما كانت الحال خلال جائحة كورونا، لم يكن لديه مانع من تدخّل الدولة بشكل مباشر عبر تقديم الأموال المجانية التي صبّت في جيوب هؤلاء، والدليل على ذلك هو حجم ارتفاع ثروة أصحاب المليارات، الذي نتج من ضخّ الدول الغربية للأموال خلال جائحة كورونا.

ما يحدث في فرنسا هو تجسيد للواقع الحقيقي للنيوليبرالية، التي كانت مؤسّساتها تفرض أجندتها على الدول الفقيرة كشروط لتقديم القروض لها، فيما لم تُطبّق على الدول الرأسمالية الكبرى. وها هي اليوم، في الدول الغربية، تُطبّق على الطبقات الأضعف، في حين عندما تُصبح مصلحة الرأسماليين الكبار في خطر، يُنسى أن هناك مبادئ نيوليبرالية يمكن تطبيقها.

المصدر: بوروستات

تقرير

شفط الأرباح من الدول العربيّة

تستغلّ الشركات الأجنبية، أو ما يُطلق عليها الشركات المتعددة الجنسيات، حاجة الدول العربية إليها لزيادة مكاسبها. فالأرباح التي تجنيها هذه الشركات في الدول العربية تساوي نحو 5% من أرباحها عالمياً. في المقابل، لا تدفع الضرائب الكافية مستغلّة "الحوافز" الضريبية التي تقدّمها لها هذه الدول. تُقدّر الإسكوا، حجم الضرائب التي لا تجنيها الدول العربية من الشركات الأجنبية بنحو 9 مليارات دولار في السنة. لذا، يصبح مشهد تهافت الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية، عادياً، حيث فرص الربح كبيرة جداً وهائلة، وهذا ما يفسّر رغبة الشركات في الدخول إلى هذه الأسواق دون الأخرى.

بحسب أرقام الإسكوا، توجد في المنطقة العربية 5114 شركة متعددة الجنسيات، إلا أن 83% منها تتركز في أربعة بلدان فقط. هذا التركّز يعود إلى عوامل مختلفة، منها أن بعض هذه البلدان، مثل الإمارات والسعودية، تملك مخزوناً نفطياً هائلاً، ما يعني أن احتمالات تحصيل الأرباح فيها أكبر. كما أن البلدان العربية تتنافس في ما بينها لتجتذب استثمارات هذه الشركات عبر تقديم تسهيلات شتّى، منها التخفيض الضريبي. وبسبب ذلك، خسرت البلدان العربية نحو 50 مليار دولار من الضرائب المحتملة بين عامي 1980 و2020.

المشكلة الأساسية هنا هي حاجة هذه البلدان إلى الشركات الأجنبية أصلاً. فهذه الشركات تمثّل أولاً مصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، كما أنها تُمثّل مصدراً للتقنيات غير الموجودة في الأسواق المحلية، وهو ما تحتاج إليه هذه الدول لتشغيل وتنمية قطاعاتها. وأهم الأمثلة على ذلك، هو قطاع النفط. فالدول العربية النفطية لا تمتلك التقنيات لاستخراج النفط بنفسها، وهي تحتاج إلى تكنولوجيا ومعدات وخبرات الشركات الأجنبية للقيام بذلك، وهذا الأمر يسري على الكثير من القطاعات الأخرى. هذه الحاجة هي التي تدفع البلدان العربية للتنافس في ما بينها لنيل استثمارات هذه الشركات في اقتصاداتها، وهو ما يساهم في خسارتها لإيرادات ضريبية محتملة هي بأمسّ الحاجة إليها، إذ تُشير الإسكوا إلى أن معظم البلدان العربية تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات الضريبية من أجل الإنفاق.

وقد يكون هناك من يقول بأنّ هذه التسهيلات الضريبية والخسارات في الإيرادات المحتملة هي ثمن لكسب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات وما ينتج عنها من تدفقات مالية إلى الاقتصادات المذكورة. غير أن الأرقام تشير إلى عكس ذلك، فبحسب الإسكوا أيضاً، كل دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل إلى البلدان العربية، يخرج مقابله 1,5 دولار من التدفقات الخارجية التي تقوم بها هذه الشركات. بمعنى أن الاقتصادات العربية تخسر نصف دولار من مواردها المالية مقابل دخول كل دولار من الاستثمارات الأجنبية. وهكذا تكون هذه الاقتصادات متضرّرة من جهات عدّة من دخول الشركات الأجنبية إليها. أولاً من خلال خسارة إيرادات ضريبية محتملة، وثانياً من خلال خسارة رؤوس أموال.

أما من ناحية الشركات المذكورة، فالدول العربية تمثّل فرصة سهلة للربح، إذ إنها تستغل الموارد الموجودة في هذه البلدان، ولا سيّما النفط وعائداته السخية، وتخرج أرباحها من اقتصاداتها. كما تستغل الشركات الأجنبية سياسات هذه البلدان الضريبية اللينة تجاهها، وهي قد تكون جزءاً من تهرّبها الضريبي وإن كذلك في بلدانها الأصلية. هذه العملية تُظهر كيف تقوم البلدان العربية بخسارة رأس مالها ومواردها المحلية، من أجل إدخال الشركات الأجنبية إلى اقتصاداتها. مع العلم أن هذه الدول، وخصوصاً النفطية منها، تستطيع أن تُنشئ شركات وتُطوّر تكنولوجيا، من خلال رأسمالها الوطني، تُغنيها عن دخول الشركات الأجنبية إلى اقتصاداتها. لكنّ العقدة الأساسية هي في السيادة الحقيقية لهذه الدول على اقتصاداتها وأنظمتها النقدية.

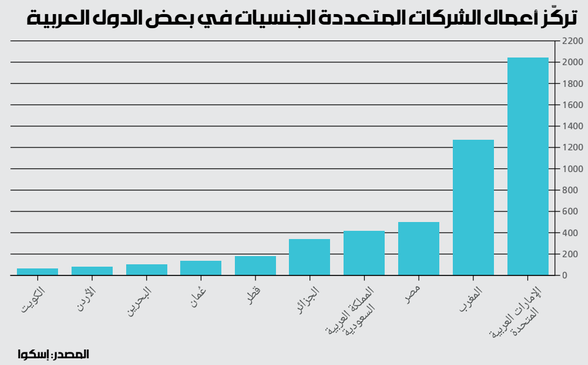

المصدر: إسكوا

وجهات نظر

عالم متعدد الأقطاب والدولار *

مايكل روبرتس

ألقت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي خطاباً مهماً الأسبوع الماضي، أمام مجلس العلاقات الخارجية الأميركي في نيويورك. وكان مهماً لأنها حلّلت التطورات الأخيرة في التجارة والاستثمار العالميين، وأجرت تقييماً للانعكاسات الناتجة من وضوح التباعد بين الدولار والاقتصاد العالمي، فضلاً عن التحرّك نحو اقتصاد عالمي «مجزّأ» و «متعدّد الأقطاب»، إذ بات واضحاً أنه لن تهيمن قوّة اقتصادية واحدة على العالم، ولا حتى الكتلة الإمبريالية الحالية لمجموعة الدول السبع الكبرى على التجارة العالمية والاستثمار والعملات.

قالت لاغارد إن «الاقتصاد العالمي يمرّ بفترة من التغيير. في أعقاب الجائحة، وحرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا، واستخدام الطاقة كسلاح، والتسارع المفاجئ للتضخم، فضلاً عن التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين، فإن الصفائح التكتونية للجغرافيا السياسية تتحول بسرعة». قد لا تتفق مع الأسباب التي تقدمها لاغارد، لكنها خلصت إلى «أننا نشهد تجزئة للاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة. إذ تحاول كل كتلة جذب أكبر قدر ممكن من بقية العالم إلى مصالحها الاستراتيجية الخاصة وقيمها المشتركة. وقد يتّحد هذا التشرذم حول كتلتين يقودهما على التوالي أكبر اقتصادين في العالم». إذاً، الأمر هو عبارة عن تجزئة واندماج في معركة بين كتلة بقيادة الولايات المتحدة، وأخرى بقيادة الصين. هذا هو مصدر قلق لاغارد والكتلة الإمبريالية التي تقودها أميركا: فقدان السيطرة العالمية وتشرذم القوة الاقتصادية العالمية، وهذا أمر لم نشهده منذ فترة ما بين الحربين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي.

تحدثت لاغارد بحنين إلى فترة ما بعد 1990 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. «في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، استفاد العالم من بيئة جيوسياسية مواتية، تحت هيمنة للولايات المتحدة، ازدهرت المؤسسات الدولية وتوسعت التجارة العالمية، وقد أدى ذلك إلى تعميق سلاسل القيمة العالمية، ومع انضمام الصين إلى الاقتصاد العالمي، ارتفع المعروض العالمي من العمالة العالمية بشكل هائل». نعم، كانت هذه أيام موجة العولمة، فازدادت تدفقات التجارة ورأس المال. وهيمنت مؤسّسات بريتون وودز، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. وفوق كل ذلك، توقّع إخضاع الصين من قبل الكتلة الإمبريالية بعد ضمّها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001.

لكن ذلك كله لم ينجح. وصلت موجة العولة إلى نهاية مفاجئة بعد الركود العظيم عام 2009، في حين أن الصين لم تستجب في فتح اقتصادها على شركات الغرب المتعددة الجنسيات. أجبر ذلك أميركا على تبديل سياستها تجاه الصين من «المشاركة» إلى «الاحتواء». ثم جاء الغزو الروسي لأوكرانيا وتجدد تصميم الولايات المتحدة وأقمارها الأوروبية على بسط سيطرتها شرقاً وبالتالي ضمان فشل روسيا في محاولتها فرض سيطرتها على دولها الحدودية، بالإضافة إلى إضعافها بشكل دائم كقوة معارضة للكتلة الإمبريالية.

تمثّلت الاستجابة في تكثيف الإجراءات الحمائية (زيادة التعرفات، إلخ)، السيطرة على التجارة، لا سيما في مجال التكنولوجيا، ومحاولات عكس العولمة باتجاه إعادة توطين الاستثمارات التي ذهبت سابقاً إلى جميع أنحاء العالم.

هل تعني هذه التطورات أن الكتلة الإمبريالية تفقد سيطرتها على استخراج فائض القيمة من العمال في العالم؟ هل دور الدولار الأميركي كإمبراطور للعملات ونقدية مماثلة لضمان فشل «التجزئة» واستدامة النظام الحالي. لكن هذا سيكون صعباً في اقتصاد عالمي يتباطأ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو الاستثمار، حيث تظل ربحية رأس المال عند أدنى مستوياتها على الإطلاق.

لم يتعرض الدولار الأميركي وهيمنته للتهديد حتى الآن لأن «50-60% من الأصول الأميركية قصيرة الأجل المملوكة لأجانب، هي في أيدي الحكومات التي لها علاقات قوية بالولايات المتحدة، ما يعني أنه من غير المرجح أن يتم تجريدها لأسباب جيوسياسية» بحسب لاغارد. وحتى إن الصين «المعادية للولايات المتحدة» تظل ملتزمة بشدة بالاحتفاظ بالدولار الأميركي كجزء من احتياطياتها من العملات الأجنبية. وفيما أعلنت الصين أنها خفضت حصة الدولار من احتياطياتها من 79% إلى 58% بين عامَي 2005 و 2014، لكن لا يبدو أنها قد غيّرت حصّة الدولار من احتياطياتها في السنوات العشر الماضية.

والمؤسسات المتعدّدة الأطراف التي يمكن أن تكون بديلاً عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (الخاضعين لسيطرة الاقتصادات الإمبريالية) لا تزال صغيرة وضعيفة. على سبيل المثال، هناك بنك التنمية الجديد الذي تم إنشاؤه في تزامن مع ارتفاع في حصة ما يسميه صندوق النقد الدولي «العملات الاحتياطية غير التقليدية»، والتي تُعرّف على أنها عملات غير «الأربع الكبار» من الدولار الأميركي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، وهي الدولار الأسترالي والدولار الكندي والرنمينبي الصيني والوون الكوري والدولار السنغافوري والكرونا السويدية. كل هذا يشير إلى أن التحول في موازين قوى العملات الدولية بعد حرب أوكرانيا لن يكون على شكل كتلتَي الغرب والشرق، كما يجادل معظم الناس، ولكن بدلاً من ذلك نحو تجزئة العملات الاحتياطية.

تشرذم كهذا يقلق لاغارد، بوصفها ممثلة رئيسة للهيمنة العالمية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذ اقترحت أنه «بقدر ما تؤدّي الجيوسياسة إلى تجزئة الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة، فإن هذا يستدعي مزيداً من التماسك السياسي. عدم المساس بالاستقلالية، ولكن الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين السياسات، وكيف يمكن لكل منها تحقيق هدفها على أفضل وجه إذا تم التوافق مع هدف استراتيجي». ماذا تعني بذلك؟ إن القوى الكبرى يجب أن تعمل جنباً إلى جنب مع تدابير مالية ونقدية مماثلة لضمان فشل «التجزئة» واستدامة النظام الحالي. لكن هذا سيكون صعباً في اقتصاد عالمي يتباطأ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو الاستثمار، حيث تظل ربحية رأس المال عند أدنى مستوياتها على الإطلاق.

لم يتعرض الدولار الأميركي وهيمنته للتهديد حتى الآن لأن «50-60% من الأصول الأميركية قصيرة الأجل المملوكة لأجانب، هي في أيدي الحكومات التي لها علاقات قوية بالولايات المتحدة، ما يعني أنه من غير المرجح أن يتم تجريدها لأسباب جيوسياسية» بحسب لاغارد. وحتى إن الصين «المعادية للولايات المتحدة» تظل ملتزمة بشدة بالاحتفاظ بالدولار الأميركي كجزء من احتياطياتها من العملات الأجنبية. وفيما أعلنت الصين أنها خفضت حصة الدولار من احتياطياتها من 79% إلى 58% بين عامَي 2005 و 2014، لكن لا يبدو أنها قد غيّرت حصّة الدولار من احتياطياتها في السنوات العشر الماضية.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، انخفضت حصة الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية بالدولار الأميركي بمقدار 12% منذ مطلع القرن، من 71% في عام 1999 إلى 59% في عام 2021. ولكن هذا الانخفاض عام 2015 من قبل ما يسمى بدول الـ«بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا). وقد عين بنك التنمية الوطني الآن رئيسة البرازيل اليسارية السابقة ديلما روسف رئيسة للبرازيل ومقرها شنغهاي.

هناك ضجيج كبير مفاده أن بنك التنمية الجديد يمكن أن يقدم قطب إقراض معاكس للمؤسسات الإمبريالية. ولكن هناك طريق طويل لنقطعه للقيام بذلك. علق أحد المسؤولين السابقين في بنك الاحتياطي بجنوب أفريقيا (SARB) قائلاً: «إن فكرة مبادرات بريكس، والتي كان أبرزها حتى الآن هو بنك التنمية الجديد، ستحل محل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي يهيمن عليها الغرب هي حلم بعيد المنال». كبداية، إن دول البريكس متنوعة من حيث عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، جغرافياً، وفي هيكلية التجارة. وغالباً ما تكون النخب الحاكمة في هذه البلدان على خلاف (الصين ضد الهند ؛ البرازيل ضد روسيا).

وكما قال باتريك بوند أخيراً «إن سياسة 'الحديث إلى اليسار، والسير على اليمين' بشأن دور مجموعة بريكس في التمويل العالمي لا يُنظر إليه فقط في دعمها المالي القوي لصندوق النقد الدولي خلال العقد الأول من القرن الحالي. بل يمكن النظر إلى قرارها أخيراً بتجميد محفظة بنك التنمية الجديد الروسية في أوائل آذار، لأنه بخلاف ذلك لم يكن ليحتفظ بتصنيفه الائتماني الغربي عند AA+». وروسيا تمتلك 20% من الأسهم في بنك التنمية الجديد.

لكن بالعودة إلى لاغارد، «العامل الوحيد الأكثر أهمية الذي يؤثر على استخدام العملة الدولية هو 'قوة الأساسيات'». بعبارة أخرى، من ناحية هناك مسار ضعف اقتصادات الكتلة الإمبريالية التي تواجه نمواً بطيئاً وهبوطاً خلال الفترة المتبقية من هذا العقد، ومن ناحية أخرى، التوسّع المستمرّ للصين وحتى الهند. وهذا يعني أن الهيمنة العسكرية والمالية للولايات المتحدة وحلفائها تقف على «أرجل الدجاج» من ضعف الإنتاجية والاستثمار والربحية نسبياً. وهذه وصفة للتشرذم والصراع العالمي.

* نُشر هذا المقال على مدونة مايكل روبرتس thenextrecession.wordpress.com،
في 22 نيسان 2023

مقال

مصير نظام العقوبات
أفق التعدّدية النقدية المقبلة

ورد كاسوحة

التداعيات التي تسبَّبَ بها نظام العقوبات المفروض على روسيا، لا تقتصر فقط على الجانب السلبي، لجهة زيادة التضخّم، وتعميق أزمة الطاقة والغذاء، وتعطيل سلاسل التوريد، من روسيا وإليها. فهناك جانب يمكن اعتباره إيجابياً، إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية الإمكانات التي باتت مُتاحة أكثر من ذي قبل، لمضاعفة حصّة عملات الدول النامية من التجارة والتبادلات في العالم. استخدام العقوبات كسلاح، من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً، جعَلَ الدول التي كانت تعتمد على الدولار حصراً في تبادلاتها التجارية، تُعيد التفكير في نظام التسويات الخاصّ بالتبادلات التجارية. إذ يمكن لأيّ خروج عن الاصطفاف الغربي الكامل في المسألة الأوكرانية، تكبيد هذه الدول خسائر اقتصادية وتجارية مرتبطة بالعقوبات، سواءً لجهة حجز الأصول في البنوك الغربية، أو لناحية تعقيد عمليات الوصول إلى أسواق المال الدولية، وصولاً حتى، إلى فرض قيود على تدفّق السلع والمواد الأولية، إلى الأسواق الناشئة. نظام العقوبات بهذا المعنى، رَبَط تجارة الدول النامية مع الأسواق الدولية، بالموقف الجيوسياسي من الأزمة الأوكرانية. وهو ما أفضى إلى نتيجة عكسية، مع التقارب الكبير الذي حصل، بين هذه الدول وخصوم الغرب، الجيوسياسيين الكبار، المتضرّرين بدورهم، من الربط الجاري بين التسويات التجارية، والوحدة الجيوسياسية الغربية، المُراد تعميمها، قسرياً على العالم، في مواجهة روسيا. التقاطع الحاصل هنا ليس سياسياً إلا بمقدار المنفعة، التي يمكن تحصيلها من الابتعاد عن الغرب (وهي كبيرة)، في حال كان أَثَر التبادلات التجارية مع خصومه، ملموساً وكبيراً، على عملية التنمية، في هذه الدول.

تعثُّر توسيع نظام العقوبات باتجاه روسيا

قبل الأزمة الأوكرانية، لم يكن ثمّة تعقيدات مماثلة في التبادلات التجارية بين الدول، وكان استخدام العقوبات محصوراً بالمواجهات مع دول بعينها. وهي غالباً ما تكون، ذات اقتصاد صغير أو إقليمي، ما يجعل تأثير نظام العقوبات مقتصراً عليها، دون باقي الدول النامية. فالعقوبات على العراق وسوريا وليبيا وإيران وكوبا، والتي امتدّ تطبيقها لسنوات، لم تتسبَّب يوماً، بحصول اضطرابات في الإمدادات أو سلاسل التوريد، حتى على مستوى الأقاليم المجاورة لها. وهو ما أطال من أَمَد هذه الإجراءات القسرية، وحوَّلها لاحقاً إلى «نموذج» لكيفية جعل بلد يعاني أو ينهار اقتصادياً، من دون أن يكون هنالك أيّ تداعيات مباشرة لهذا الانهيار على الأقاليم المجاورة، لا سيّما لجهة السهولة في تدفُّق السلع والخدمات والرساميل واليد العاملة، بعيداً من الدولة المعاقَبة.

النجاح في فصل المواجهة الجيوسياسية هنا، عن الترابط الاقتصادي الإقليمي، أغرى الغرب بنقل المحاولة، بعد توسيعِها، إلى نُظُم تتبنّى الموقف الجيوسياسي نفسه منه، ولكنها أكبر، وذات امتداد وثِقَل دولي، كبيرين، على أمَل أن تكون النتائج، لا نقول مماثلة، إنما في النطاق ذاته، من التدمير عبر الاقتصاد. هكذا، لم تأخُذ المنهجية الخاصّة بنظام العقوبات، بالاعتبار، لدى انتقالها إلى روسيا، ليس فقط اختلاف السياق، عن الدول الأخرى التي فُرضت عليها عقوبات مشابهة، بل أيضاً، حجم الترابط بين الاقتصاد الروسي، ونظيره العالمي، حتى في الغرب، لجهة اتكال العالم بأكمله، على المواد الخام الروسية، في الزراعة والصناعة والتجارة. الانفجار الذي حصل في أسعار موارد الطاقة والغذاء، على مستوى العالم، كان نتاج هذا التقدير الكارثي من الغرب، لحجم الاقتصاد الروسي. إذ جرى اعتماد معايير تفيد بأنّ «حجمه الصغير» نسبياً، مقارنةً باقتصادات عملاقة مثل الولايات المتحدة والصين وألمانيا، سيسرّع، ليس فقط من انهياره، بل أيضاً من استكمال بناء نظام العقوبات، بعد توسيعه وإضافة أدوات جديدة إليه، ليتعدّى نطاق الدول المناوِئة الصغيرة، إلى نظيرتها الكبيرة، وذات الوزن الجيوسياسي والعسكري الكبير.

انتقال الأزمة الاقتصادية، فوراً إلى الغرب، مع التعثّر الواضح في نقل التجربة إلى روسيا، لم يحصل فقط، بسبب انقطاع إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، بل لأنّ طبيعة الاقتصاد الروسي، تجعل من أيّ أزمة يتعرّض لها، بفعل عقوباتٍ أو غيرها، أزمة عالمية بالضرورة. هذا البُعد العالمي، أو لِنَقُل القارّي، لروسيا، والذي بَدَت المقاربة الغربية عاجزة عن الإحاطة به، هو نفسُه الذي نَقَل، بفعل اتساعه ولا محدوديّته، التنصُّل العالمثالثي، من فرض العقوبات على روسيا، من مجرّد تمرّد محدود على التصوّر الجيوسياسي الغربي للعالم، إلى وجهة كاملة. وهي الوجهة التي يُرجَّح أنها ستكون، في حال تبلْوُر التجربة، مدخلاً، لاستعادة التنمية التي قوّضها، نظام العقوبات، في هذه الدول.

تعميق مسار الابتعاد عن الدولار

المسألة هنا ليست في الأفضلية التي باتت تحوزها العملات المحلّية على الدولار، بفضل تقويض العقوبات للتجارة الدولية، بقدر ما هي في اغتنام الفرصة السانحة حالياً، لاستعادة السيادة على الاقتصاد، ومعه النقد وتدفّق السلع والخدمات والرساميل واليد العاملة، من الولايات المتحدة، والغرب عموماً. الابتعاد عن المعيارية التي يمثلها الدولار في ظروف كهذه، تجلب على هذه البلدان، منافع أكثر من تلك التي يجلبها البقاء في الفَلَك الغربي. فالتبادل بالدولار، في ظلّ نظام العقوبات، سواءً لجهة توريد السلع أو تحويل الأموال، وصولاً إلى التعاملات البنكية عبر المصارف الغربية، أصبح بمثابة قيدٍ على حريّة التجارة، بالنسبة إلى معظم دول العالم، خارج المركز الغربي. حتى الاستثمار في السندات الأميركية والأدوات المصرفية الأخرى في الغرب، لم يعُد مضموناً بعد التجربة السيّئة التي تعرّضت لها روسيا، وخسرت بموجبها أصولاً تتجاوز الثلاثمائة مليار دولار، لمصلحة الدول الغربية مجتمعةً. الخسارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة هنا تتجاوز قيمة الدولار كعملة احتياط عالمية، إلى مفهوم السوق نفسها، التي تفقِد مع استمرار استخدام الدولار، كسلطة كبح للتراكم خارج دول المركز الرأسمالي، ارتباطَها بعملية الإنتاج على مستوى العالم. وهو ما تشير إليه الإحصاءات المتكرِّرة التي تفيد بانخفاض حصّة الدولار، ليس فقط من التسويات التجارية على مستوى العالم، بل أيضاً من احتياطات البنوك المركزية خارج الغرب، من النقد الأجنبي. إذ يزداد، مع تصاعُد وتيرة فرض العقوبات، ومعها ارتفاع كلفة الإنتاج والتجارة والاستثمار، المنحى الذي يرى في الدولار عائقاً، أمام زيادة حصّة باقي دول العالم من التجارة الدولية والناتج الإجمالي العالمي. وهو ما لا تساعد التسويات التجارية الحاليّة بالدولار على تأمينه، ما يفتح الباب أمام زيادة حصّة العملات الأخرى، من التبادلات التجارية، وحتى من الاستثمار، في السندات وأدوات الدين، إذا أثبتت هذه العملات موثوقيتها، كمَحافِظ للقيمة المضافة، على مستوى العالم.

> الربط بين مسار الابتعاد عن الدولار كعملة تسويات أساسية، وإدارة أزمة الديون ليس بديهياً لأنّ الوصول إلى هذه المرحلة المتقدّمة، يقتضي الانتهاء من حصرية الاعتماد عليه في التجارة والمدفوعات

أفْق تغيير اتجاه أزمة الديون

والحال أنّ ذلك قد يغيِّر بدوره، من استراتيجية إدارة الديون، لا سيّما إذا كانت المبادرات المطروحة حالياً من مجموعة البريكس، جادّة في مقاربتها للبدائل، عن القروض الخاصّة بصندوق النقد الدولي. فالضغط على العملات في الدول النامية لا يأتي فحسب من أزمات التضخّم وشحّ المعروض من السلع والخدمات الأساسية، بل أيضاً، من الإملاءات التي تضعها المؤسّسات النقدية الرأسمالية، كشروط مُسبقة للحصول على التمويل عبر القروض. وهي قيود أو اشتراطات، لا تقلّ من حيث التأثير على هذه الاقتصادات، عن نظيرتها الخاصّة بنظام العقوبات، حتى لو بدَت عَكْسَ ذلك، أي كحافز لدفع عمليّة التنمية هناك، قُدُماً. الافتراض بهذا المعنى، أنَّ حدوث تنمية، انطلاقاً من ربط التمويل بتعويم سعر الصرف أو بالخصخصة وتعميم سياسات التقشّف، ممكن، هو بمثابة استحالة فعليّة. ليس فقط لأن التنمية، بالمعنى الرأسمالي حتى، تقوم على نقيض ذلك، بل أيضاً، لأنّ مبدأ التمويل عبر القروض، هو بالأساس، سياسة، وضعَتها البنوك المركزية في الغرب، لتيسير حصول أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسّطة، هناك، على السيولة اللازمة لإنتاجهم، قبل أن تنتقل التجربة إلى الدول النامية، وتأخذَ منحى عكسياً. أي، أنها تحوَّلت هنا، مع شيوع الاقتراض من صندوق النقد الدولي، على نطاقٍ واسع، في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، إلى سياسة تشديد نقدي، شديدة الإجحاف. وهي بالتعريف، سياسة تجري بموجَبِها مقايضة على مستوى الحكومات وصندوق النقد، بين النموّ المدفوع بالسيولة الأجنبية ورفاهية المجتمع وحقوقه، لا سيّما بالنسبة إلى الطبقة العاملة، التي خسرت مع صعود هذا الهيكل الجديد من الاقتراض، معظم المكاسب التي تحقّقت لها، في الحقبة الاشتراكية.

على أنّ الربط بين مسار الابتعاد عن الدولار كعملة تسويات أساسية، وإدارة أزمة الديون ليس بديهياً بالمعنى المُشار إليه أعلاه، لأنّ الوصول إلى هذه المرحلة المتقدِّمة، يقتضي الانتهاء من حصرية الاعتماد عليه في تجارة السلع والخدمات والمدفوعات المصرفية والنقدية، على مستوى العالم. أي إلى الحدّ الذي تتضاءل فيه، حصّته من هذه التسويات التجارية، لتُصبح، إن لم نَقُل في موازاة باقي العملات، فأقلّه، ألا تستمرّ في هيمنتها وأفضليّتها، لفترة أطول. عندها فقط، وبعد نضوج مرحلة صعود العملات الأخرى، بحيث يتحقّق التساوي الكامل لها مع الدولار، كعملة احتياط وتسويات مركزية، يصبح الانتهاء من باقي الاختلالات، الحاصلة لمصلحة الغرب، مسألةَ وقتٍ لا أكثر.

(انجل بوليغان ـ المكسيك)